المهمشــــون

في التاريخ الأوروبي

د. محمود إسماعيل



للنشــر والتوزيــع

2009

مرايـــا الكتاب

الكتاب : المهمشون في التاريخ الأوروبي
تأليف : د. محمود إسماعيل
المدير المسؤول : رضـــا عـــوض
رؤية للنشر والتوزيع
القاهرة ٣٥٢٩٦٢٨/٠١٢
٨ ش البطل أحمد عبد العزيز - عابدين
تقاطع ش شريف مع رشدى
Email: Roueya@hotmail.com
فاكس : 25754123 - 25752854
الإخراج الداخلي : جوبي
جمع وتنفيذ : القسم الفني بالدار
الطبعة الأولى 2009
رقم الإيداع : 11494 / 2008
الترقيم الدولي : 6-62-6174-977

■ مقدمة ■

على إثر انهيـا المعسكر الاشــتراكى، وتفرد الولايات المتـحدة الأمريكية بالهيمنة على مصــائر العالم كقطب أوحد؛ تبارى منظرو الرأســماليــة لتســويغهــا وتســويقهــا؛ وفق نهج ذرائعى غيـر برئ اديولوجيـا، وغير عــلمى معرفـيًا. فظهرت كـتابات تتــحدث عن «نهاية التــاريخ» وأخرى عن «صراع الحــضارات» تستــهدف - في التحلـيل الأخير - تكريـس «الأمر الواقع» والمصادرة عــلى قوانين التاريخ فى حتمية الحركة والتغيير والصيرورة.

وعلى الصعيد العملي؛ لم تتقاعس الولايات المتحدة الأمريكية عن فرض أنموذجهـا الرأسـمالي الإمبريالي النهــبي على الشعوب؛ بالترغيب حينًا، والتـرهيب - إلى درجة شن الحروب - فى معظم الأحيان.

ومن أسف أن قطاعـًـا عريضًا من المثــقفين ســخروا أقـلامهم بوعى أو بدونه - خوفًا أو طمعًا - للتبشير بمحاسن «النظام العالمي

الجديد» ومزايا الرأسمالية كحلم للـبشرية يحقق لها الوفرة والرخاء والسلام والأمان.

على أن مرور عقـد من الزمان؛ أثبت زيف الأحلام الوردية، ونهب مـقـدرات الشـعوب، وطمـس هويتـها التـاريخـيـة باسم «العولمة». والأخطر إعادة صياغة البناء الطبقي على أساس قلة من «المليـارديرات» وكثرة مـن المعوذين والمهـمشين، وتغـييب الطبـقة الوسطى التي تقود حركة التاريخ.

وإذا أفاقت الشـعوب من كراها؛ أدركت حقـيقة الرأسمـالية المستغلة بعد تعريتها التى أثبتت زيف بضـاعتها المسمومة، وانتفض الكثيرون منهـا يبشرون بالإشتراكية، بل ظهـرت نظم تتبناها حتى في أمريكا الـلاتينية؛ متـحدية غطرسـة القوة، فاضـحة دعـاويها المصطنعة، كاشفـة حقيقة مراميهـا. والأهم هو رد الأعتبار للفكر الاشتـراكي؛ لما ينطوي عليه من مـثل وقيم تبناها الأنبـياء والرسل

وحكماء الإصلاح، وعلماء السياسة والاجتماع والفلسفة والتاريخ؛ منذ انبثاق فجره.

إسهامًا من جانبنا فى هذا المجال؛ كان لابد من إنعاش ذاكرة الشعوب بتقديم تأريخ «بانورامي» للفكر الإشتراكي وتطبيقاته وتجاربه. والأهم تبيان تفسير نجاح بعض تلك التجارب، كذا الوقوف على علل وأسباب إخفاقات البعض الآخر؛ بهدف استشراف مستقبل الاشتراكية فى ظل الصراع الراهن؛ متسلحين بما انطوت عليه الاشتراكية العلمية من «جدلية» تعطيها القدرة على التكيف والاتساق مع معطيات الظروف فى الزمان والمكان.

هذا هو الهدف المعرفي الذي حاولنا تأصيله. أما الهدف النضالي؛ فيكمن في تبصير المهمشين والمستضعفين في الأرض بإمكانية الكفاح رغم ضراوة الخصوم، وتعقيد الظروف التاريخية آنيًا؛ وذلك بتقديم نماذج دالة عن هبات وانتفاضات وثورات اجتماعية في التاريخ الأوروبي.

وإذ سبق لنا تقديم كتاب «المهمشون في التاريخ الإسلامي»؛ نعكف حاليًا على إعداد كتاب ثالث بعنوان : «المهمشون في التاريخ المصري» على نفس النهج وللمقاصد والغايات ذاتها.

والله ولي التوفيق ،،،

محمود إسماعيل

أولاً

الإشتراكية في التاريخ

أفكار وتجارب

1

يكتسى موضوع سلسلة المقالات التي نزمع نشرها في صحيفة «الأهالي» تباعًا عن «الاشتراكية» أهمية بالغة نظرًا لأن هذا المصطلح قد غاب في طوايا الذاكرة منذ انهيار الكتلة الشرقية وإيهام الشعوب بالانتصار النهائى للنظام الرأسمالى الذي حسم الصراع الأيديولوجى حسمًا قاطعًا.

كتب منظرو الرأسمالية «المظفرة» عن «نهاية التاريخ»، بما يفيد دخول الاشتراكية متحف التاريخ ليفسح المجال لسيادة النظام الرأسمالى باعتباره الأنموذج الأمثل لأحلام البشرية وجنة الله على الأرض التي تضع نهاية للشقاء وبداية لعالم السعادة القصوى.

لذلك انحسر المد الاشتراكى ووئدت النظم السياسة الشمولية التي عمت معظم أقطار «العالم الثالث» وسرى النظام الرأسمالي سريان النار في الهشيم وأعيد رسم الخريطة السياسية بما يكرس هيمنة القطب الأوحد.

وغدت سياسة «الانفتاح الاقتصادي» أنموذجًا لتبني الرأسمالية

باقتصادها الحر الواعد بتحقـيق الرخاء الموعود والاستقرار المنشود، وتبارى الكتاب وتنافسوا في تدبيج الدراسات والكتابات التي تصب اللعنات على الفكر الاشـتراكي باعـتبـاره فكرًا شيطانـيًا منقـرضًا أبتليت به البـشرية في غفله من التـاريخ، وجرى تغـيير الدسـاتير وسن النظم الجديدة والتشريعـات المستحدثة التي تستمد مرجـعيتها من الدساتير والنظم الرأسماليـة؛ إلى درجة تصريح رئيس مجلس الشعب في مـصر بضرورة الإصلاح الدسـتوري لتطهير الدسـتور المصري من أدران ومساوئ الاشتراكية البائدة..!!

بل إن الكثـيـر من أحـزاب اليسـار تخلـت عن أطروحتـهـا الاشتراكية وراجعت برامجها بما يكيف وجودها مع الواقع الجديد، والأنكى أن الكثيرين من منظـري الاشتراكية ارتدوا عنها مـبشرين بالليبرالية والديمقراطية، كما جرت مراجعات لقوانين المادية الجدلية والتاريخية على المستوى النظري.

إلا أن سيطرة وسيـادة النظام الرأسمالى أظهرت على صـعيد الممارسات - سـواء على مستوى القطب الواحد أو على الصـعيد القطري - في «المركـز» و «المحـيط» عورات «الـفردوس المزعـوم» كاشـفة عن مفـاسد الرأسمـالية على جـميع الأصعـدة السياسـية والاقتـصادية والاجتـماعيـة والثقافـية، بل على مـستوى العـقائد والأخلاق ليتحول الحل السعيد إلى كابوس أخطبوطي. ونحن في غنى عن رصد تلك المسـاوئ التي عشناها ومـازلنا نعاني تبعـاتها المدمرة، ومـا نود إثباته هو الوقوف على حـقائق عيـانية تمثل «رد

الفعل» بعد أن استيقظت الشعوب من غفوتها ووعت ما حل بها من كوارث التسلط الرأسمالي متحسرة ونادمة على تفريطها في الماضي الاشتراكي.

ونكتفي في هذا الصدد بتبيان ردود الفعل الإيجابية فيما يتعلق بالاستجابة للتحدي الرأسمالي؛ أو بالأحرى بواكير اليقظة المعبرة عن طموح العودة إلى الاشتراكية باعتبارها الحلم الواعد لمستقبل الإنسانية. بخصوص شعوب الكتلة الشرقية السابقة نراها أفاقت على تمزيق وحدتها إلى كيانات عرقية متصارعة، بل فقدت تلك الكيانات استقلالها الحقيقي لتدخل في خيوط عنكبوت التبعية لحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي وتحولت أراضيها إلى قواعد عسكرية للولايات المتحدة، وإذ كابدت الكثير من مساوئ الاقتصاد ومفاسد عصابات «رجال الأعمال» وما ترتب على ذلك من أمراض اجتماعية وأخلاقية لم تجد مناصًا من الحنين والطموح إلى إعادة الاشتراكية. ولعل هذا هو ما يفسر نجاح الأحزاب الاشتراكية في الكثير من أقطارها في الانتخابات، ومراجعة سياساتها الاقتصادية على نحو راديكالي. بل إن الأحزاب الاشتراكية في بعض أقطار أوروبا الرأسمالية نجحت في الوصول إلى السلطة؛ كما هو الحال في أسبانيا وإيطاليا، أما الحزب الاشتراكي الفرنسي فقد أحرز - في الانتخابات الأخيرة - أصواتًا تقارب ما أحرزته أحزاب اليمين.

وفي الصين أفاد الحزب الشيوعي الحاكم من أخطاء التجربة

السوفيتية في الانفتاح على الخارج قبل إتمام البناء في الداخل، كذا في السباق المحموم على غزو الفضاء مركزًا الاهتمام على البناء الاقتصادي أساسًا قبل الخروج إلى المجال السياسي على المستوى الدولي، وفي هذا المجال تحولت الصين إلى عملاق اقتصادي ينافس الدول الرأسمالية حتى في عقر دارها، والأهم من ذلك تعاظم المد الاشتراكي في دول أمريكا اللاتينية بدرجة تصل إلى تحدي الهيمنة الأمريكية على مستوى القارة؛ بل مؤازرة حركات التحرر من تلك الهيمنة في بعض دول آسيا وإفريقيا، ناهيك عن تعاظم حركات التنمية المستقلة ممثلة في الهند ودول «النمور الآسيوية».

أما عن الكيانات السياسية التابعة للرأسمالية فتشهد انتفاضات شعبية - عمالية على وجه الخصوص - صاخبة ومتجددة تحت شعارات «العدالة الاجتماعية» التي انتهكتها النظم القائمة سواء من منطلق ديني أو اشتراكي.

صفوة القول؛ إن سطوة الرأسمالية الجديدة تخلخلت واهتزت نتيجة ممارساتها على المستوى الدولي والإقليمي والقطري بما أسهم في تعريتها وكشف أبعادها الاستغلالية الاحتكارية وهويتها المعادية للإنسانية، وهو أمر أسفر عن نتيجة مهمة تكمن في إذكاء «الوعي» وتبديد «الوعي الزائف» لدى الشعوب بما يظهر إفلاسها في قيادة العالم ويطرح الاشتراكية كأسلوب نضال ونمط حياة يكفل للإنسانية خبزها وحريتها في آن.

لمواجهة هذا التحدي يعمد القطب الرأسمالي - وأتباعه وذيوله - إلى سياسات ووسائل شتى؛ منها التعويل على «غطرسة القوة» بما أفضى إلى الغزو العسكري الذي صادفه الفشل لا لشيء إلا لأن مرحلة «الاستعمار الاستيطاني» لا يمكن استعادها لأنها ضد قوانين حركة التاريخ.

منها أيضًا السعي إلى إقامة «أحلاف» مآلها إلى الفشل أيضًا لأنها تنعقد مع نظم عشائرية واستبدادية وعسكرية لفظتها شعوبها نتيجة تبعيتها من جهة، ولما أسفرت عنه سياساتها «الانفتاحية» بله «النهبية» من مفاسد من جهة أخرى جعلتها «في مهب الريح» لافتقادها إلى الشرعية أساسًا.

منها أخيرًا الدعاوي الزائفة لنشر الديمقراطية في محاولة لتعمية الشعوب؛ وهو أمر كشف عنه تعاظم الوعيين السياسي والاجتماعي لدى تلك الشعوب؛ نظرًا لمساندتها في الواقع للنظم الاستبدادية الهشة والعميلة للمخطط الإمبريالي المؤسس على الهيمنة. وليس أدل على ذلك من طرح ما عرف باسم «الليبرالية الجديدة» وهو مصطلح فضفاض لا معنى له إلا في أذهان بعض أفراد النخبة المهجنة من المثقفين العملاء الذين أعمتهم مصالحهم الذاتية الأنانية عن روح الوطنية، والذين ارتبط وجودهم أصلاً بتسلط نظم «المحيط» الموالية لقطب «المركز». وإذا كان لتلك المعطيات من دلالة فهي تقطع بحسم حقيقتين مهمتين.

أولهما : أن الرأسمالية تعارك أزمة نتيجة طبيعتها اللاإنسانية

المؤسسة على الاستغلال والبراجماتية النفعية والمتسلطة بما يفقدها البعد الإنساني الضامن الحقيقي للإيديولوجيات كوجود.

وثانيهما : مواتاة الظروف الموضوعية لإحلال الأيديولوجية الاشتراكية محلها باعتبارها ضرورة إنسانية وحتمًا تاريخيًا، فالتاريخ في حركته وصيرورته يمضي صعدًا وإلى الأمام، قد تتعرض مسيرته للانتكاس أو النكوص أحيانًا لكنه يتجاوزها حتمًا فيصحح المسار ليمضي قدمًا، التاريخ تصنعه الشعوب ويسرقه الحكام الطغاة؛ لكن عجلته كفيلة بسحقهم فلابد لليل أن ينجلي ولابد للقيد أن ينكسر، و «نريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين». إن استقراء تاريخ الإنسانية يكشف عن حقيقة موضوعية فحواها أن «العدالة الاجتماعية» لا تتحقق إلا بالصراع «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض» وهو صراع طبقي بالضرورة «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليهم القول فدمرناها تدميرا». تلك «سنة» - قانون - الله في خلقه «ولن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً».

تلك إذن هي قوانين الحركة والصيرورة في التاريخ التي تخبرنا بأن «العدل الاجتماعي» هو الهدف الإنساني المرتجي؛ ومن ثم فلا غرابة حين يخبرنا التاريخ بأفكاره ووقائعه أن كل «اليوتوبيات» -المدن الفاضلة- مؤسسة على تحقيق العدل الاجتماعي الذي تعد الاشتراكية أهم صوره وأشكاله. . . وهذا ما يعالجه المقال التالي.

2

سبق ذكر أن الاشتراكية مطلب إنساني عام شكل هاجس البشرية في العدل الاجتماعي، وأن التاريخ شاهد على تلك الحقيقة سواء على الصعيد الفكري أو الواقع العياني.

فلنحاول عرض بعض الأفكار والتجارب العملية الاشتراكية من قبيل إنعاش الذاكرة التي نسيت أو تناست تلك الحقيقة نتيجة طغيان المد الرأسمالي، الإمبريالي الذي حاول إيقاف عجلة التاريخ وإهالة الرمال على الذاكرة الاشتراكية.

ففي الشرق تضمنت بعض العقائد والأديان الوثنية - كالطاوية والكونفشيوسية - دعوات للعدل الاجتماعي عن طريق مشاعة الثروة.

وفي إيران القديمة دعت «المزدكية» صراحة إلى تحطيم نظام الطبقات المنغلقة الذي ركز الثروة في أيدي أستقراطية الأكاسرة والأساورة ليصبح ذلك حقًا تاريخيًا يورث في الأحقاب؛ بحيث تظل تلك الطبقة دائمًا وأبدًا طبقة الأغنياء؛ بينما يحكم القدر على

طبقة الفقراء بالفقـر المزمن إلى ما شاء الله، وقدر لمزدك بالفعل أن يؤسس أنموذجًا لمجتمع لا طبقي كانت الثروة فيه مشاعًا بين الجميع.

وإذ أخفقت تجربته وعاد الوضع الطبقي المنغلق كما كان عليه نتيجة الردة فإن أفكاره ظلت سارية حتى العصر الإسلامي؛ حيث قامت حركات ثورية أشتراكية إبان حكم العباسيين الأوائل أشهرها الحركة «الخرمية» التي نعتها المؤرخون الرسميون بالإباحية والزندقة على الرغم من كون مبدأ العدل الاجتماعي يشكل أهم مقاصد الشريعة الإسلامية التي ترى أن المال مال الله وحق الجميع فيه سواء. وحسبنا أن الرسول ﷺ دعا إلى مشاعة الماء والنار والكلأ وهو ما يشكل قوى الانتاج الأساسية في مجتمع بدوي بالأساس، بل إن القرآن الكريم حسب تأويل بعض الدارسين والمفكرين - من أمثال محمد عيتانى وراشد البراوي - وجدوا في الكثير من آياته تقريرًا بجعل الاشتراكية أساس النظام الاقتصادي في الإسلام، وهو ما أخذ به أحد شيوخ الأزهر - المرحوم الدكتور عبد الحيم محمود - إبان التجربة الناصرية، ثم غير معتقده في عهد السادات فاعتبر الإسلام دين الرأسمالية مبررًا دعواه بذريعة أن الصحابة العشرة المبشرين بالجنة كانوا من الأغنياء.

وعندنا أن جميع فرق المعارضة في الإسلام أجمعت على تبني مبدأ العمل الاجتماعي في معتقداتها المذهبية، كذا فيما أقامت من كيانات سياسية محاصرة قصيرة العمر، ولم يبالغ المستشرق «ميور»

حين خص فكر الخوارج السياسى بالشورية والديمقراطية والاشتراكية.

وقد تبنى بعض فقهاء وفلاسفة الإسلام أفكارًا في الاشتراكية كما هو حال «الفارابي» في مدينته الفاضلة وابن حزم الأندلسي الذي ندد بالنظام الاقطاعي السائد ودعا علنا إلى الاشتراكية؛ وهو ما أثبتناه في دراسة سابقة.

وعلى الصعيد العملي قامت جمهوريات مدن وأقاليم أسستها طبقة العوام تتويجًا لثوراتها، وطبقوا صيغًا متنوعة تجمع بين مشاعة الثروة أو تحقيق العدل الاجتماعى انطلاقًا من مرجعية إسلامية؛ وهو ما عرضنا له مفصلاً في كتاب «المهمشون في التاريخ الإسلامي».

وحسبنا التنويه بالتجربة «القرمطية» الفريدة التي أقامت في جنوب العراق والبحرين دولة إشتراكية قحة، فضلاً عن نظام شوري ديمقراطي تتمثل قيادته الجماعية في جماعة «الأشيرة». في هذا المجتمع انتفت الملكية الفردية تمامًا وجرى تقسيم العمل بين الرجال والنساء وحتى الأطفال، ووزع الإنتاج «لكل حسب عمله وحاجاته».

وإذ انطوى الفكر السياسي في الإسلام على مبادئ اشتراكية؛ فقد سبقت المسيحية في هذا المجال إذ جاء في «أعمال الرسل» - و «كان الجمهور الذين آمنوا قلبًا واحدًا ونفسًا واحدة، ولم يكن أحد يقول إن شيئًا من أمواله له؛ بل كان عندهم كل شيء

مشتركًا، فلم يكن فيهم أحد محتاجًا لأن كل الذين كانوا أصحاب حقول أو بيوت كانوا يبيعونها ويأتون بأثمان المبيعات ويضعونها عند أرجل الرسل؛ فكان يوزع على كل أحد كما يكون له احتياج».

ولقد بهرت بهذا القول فترجمته شعرًا جاء فيه :

متى يبزغ فجر ربيع

فيه يسوع

يحمل فكره

نحن الكثرة

خبز واحد

جسد واحد

هاكم خبزي ليوزع في كل منكم

حسب الحاجة

دون لجاج

بين السائل والمحتاج.

فيه يسوع يحمل ماء

وينادى أمم الفقراء

من يعطش فليأت إلي

أهبه زلالي بالمجان

لحمي خبز

ودمي خمر

وصليبي للأب قربان.

ولعل تلك الدعوة الاشتراكية في الكتاب المقدس - العهد الجديد- كانت وراء الآراء والأفكار الاشتراكية التي طرحها المفكرون المسيحيون في العصور الوسطى والحديثة؛ تلك التي تضمنتها الفلسفة الاسكولائية والفلاسفة والمفكرون والمصلحون في صورة «يوتوبيات» - أي تصورات لمجتمعات مثالية تحتضن قضية العدل الاجتماعي - أو تجارب عيانية سوف نعرض لها في مقالات تالية، وحسبنا الإشارة إلى وجود مثل تلك الأفكار في برامج بعض الأحزاب السياسية في أوروبا المعاصرة بما يضع حداً للاتهامات الزائفة عن التعارض بين الاشتراكية والدين.

وإذ انعتقت أوروبا من إسار العصور الوسطى المظلمة بفضل النهضة الأوروبية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر نتيجة التطور الاقتصادي الاجتماعي بفضل الصراع المظفر بين البورجوازية والإقطاع الذي أستمر حتى أواخر القرن الثامن عشر؛ فقد كان الفكر البورجوازي الجديد المتمثل في الليبرالية وثيق الصلة بالفكر الكلاسيكي، اليوناني، الروماني، الذي جرى إحياؤه في عصر النهضة، وكان من أهم سماته تحرير الفرد من إسار اللاهوت

والتعويل على العقل والدراية بدل النقل والرواية والإبداع بدل الاتباع، كذا ظهور العلمانية بما تعنيه من فصل الدين عن السياسة والأهم؛ البحث في ظواهر الكون والإنسان والطبيعة بمنأى عن اللاهوت ووفق المنهج العلمي التجريبي، كذا تأكيد النزعة «الهيومانية» التي تصوغ مبادئ الحريات العامة.

بديهي والأمر كذلك أن تجرى محاولات التأثر بالفكر المادي والاشتراكي في آن، وإعادة صياغته وتطويره ليتسق ومعطيات العصر.

وإذ يطول بنا الحديث في هذا الصدد بما لا يتسع المجال لشرحه؛ نكتفي بالإشارة إلى أن الفلسفة اليونانية طرحت أفكارًا مهمة بصدد تأصيل الفكر المادي، كذا بخصوص الفكر الاشتراكي.

نتلمس ذلك - على سبيل المثال - في تصورات «هيرقليطس» و «ديموقريطس» وجماعة «الشكاك» على نحو خاص. بل وجد من مؤرخي اليونان من فسر التاريخ تفسيرًا ماديًا تاريخيًا مبكرًا، كما هو الحال عند «ثيوكوديدس». أما عن «يوتوبيا» أفلاطون في «جمهوريته» فقد انطوت على أفكار أشتراكية - بله شيوعية - جرى تطبيقها عمليًا في «إسبرطة». وإذ تأثر الفكر السياسي الإسلامي بجمهورية أفلاطون فكان من البديهي أن يتأثر به الفلاسفة الأوروبيون. إذ خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر

أسهم الفلاسفة الماديون - من أمثال هوبز وديكارت وديدرو- في وضع الأسس التي سيعول عليها ماركس فيما بعد لتأصيل وصياغة المادية الجدلية والتاريخية. فماذا عن الجهود السابقة لمفكري أوروبا بصدد الفكر الاشتراكي ؟

هذا ما سنحاول عرضه في المقال التالي.

3

يرى «ماكينزي» أنه بوسع المرء انتقاد تجـربة اشتراكية ما، لكن المؤكد أن أحداً لا يستطيع تجاهل جوهر الاشـتراكية كأسلوب حياة كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم تقدم تاريخ الإنسانية.

فالاشتراكـية في حقيقتها اسـتجابة لتحدى مفاسـد الرأسمالية التي تطيح بالمـبادئ الإنسـانيـة وتعـوق حـركـة التـاريخ ومسـيـرة الحضـارة. نظام هذا شأنه كفـيل بأن يخرج من التـاريخ لأنه يعوق بنزعته الأنانية وتحلله الخلقي آمال البشرية في التقدم.

لذلك يفرز هذا النظام نقيضه الموضوعي المتمثل في الاشتراكية في صور مـتعـددة ومتنوعـة تحددها الظروف الموضـوعيـة وقوانين الصيرورة التـاريخية، برغم ما قـد تسفر عنه المواجهـة من إخفاق حركة التغـيير؛ بل قد يكون هذا الإخفاق الذي يفـضي حتمًا إلى التحول الاشتراكي، وهو أمـر فطن إليه «أرنولد توينبى» في مقولته عن «الاستجـابة الذهبية» التي تعـيد التاريخ إلى مساره الـصحيح المتطور والمتقدم حتمًا.

إن المبادئ الإنسانيــة التي تشملها الاشتراكيــة هى مناط قوتها وصمودها. ولا غرو فهي موروث تاريخى إنساني موغل في القدم يشكل هاجس البشرية وحلمــها وطموحها، إنها مكتــسبات صراع طويل تبلورت في صــورة قيم ومثل علــيا وعبــرت عنها الفلســفة اليونانيــة والقانون الروماني والعــقائد والأديان السمــاوية - وحتى بعض المعتقــدات الوثنية - وصاغها مفكرو اليــوتوبيات في التاريخ القــديم والوسيط والحــديث في صورة مــدن فــاضلة مثل «مــدينة الشمس» للفيلسوف «كامبانيللا» التي اعتبرها «ول ديورانت» «بمثابة البيان الــشيوعى الأول في العصــر الحديث». لقد كانت اســتجابة لتحدى الإقطاع الفيودالي واللاهوت الكنسي في آن، وإذ تضعضع الإقطاع بفضل البورجوازية النامية وتهاوى اللاهوت تحت ضربات حركة الإصلاح الديني وصيحات فــلاسفة الأنوار؛ استمرت معاناة المكدودين بعد تحول البــورجوازية إلى الرأسماليــة وتنكرت لمبادئها التي طرحتها إبان صراعهــا مع الإقطاع، كما تشرذمت وتصارعت مذاهب الإصلاح الدينى حول مســائل لاهوتية أفضت إلى حروب مروعة. ومع ذلك، طرحت مسائل اقتصــادية - اجتماعية فرضت نفسهــا على المتصارعين؛ من أهمــها مسألة «الملكيــة الخاصة» التي اعتــبرها البــعض أهم الرذائل المسئــولة عن التردي حــيث شكلت حجر عثرة في طريق الخلاص.

وجدير بالذكــر أن بعض رجال الدين المستنيرين - مــثل جون بول - تبنوا دعــوات لتحــقيق المســاواة بين البشــر وفق مرجــعيــة

مسيحية. فقد حمل الأب «مابلي» على الملكية الخاصة واعتبر الاشتراكية كطريق أوحد لتحقيق العدالة الاجتماعية، أما «موريللي» فقد اعتبر المسيحية «أكثر ميلا للشيوعية لأنها تقتل في الإنسان شهوة التملك». وحكم «ميسيلييه» بأن النظام الرأسمالي «نظام جائر لأنه يهيىء لأقلية ضئيلة الثراء الخامل وينشر فيها الفساد نتيجة للترف والبذخ على حساب الإبقاء على الملايين في فقر مذل وجهل مخز. فنظام الملكية الخاصة هو أصل البلاء، والتملك لصوصية.. لقد كيف التعليم والدين والقانون لحماية تلك اللصوصية وإجازتها»، وحمل على الكنيسة لمشاركتها في تكريس الرأسمالية الجائرة ودعا إلى «توزيع الملكية توزيعًا عادلاً، وليكن الانتاج قسمة متساوية بين الجميع، وليشغل كل إنسان بعمل مناسب، ولينشأ الأطفال في مدارس مشتركة.. وعندئذ تكون ثمة نهاية للنزاع في الأسرة، ونهاية لحرب الطبقات وللفقر.. وهنا تكون المسيحية في النهاية حقيقة صادقة».

ومن المثير للدهشة أن بعض منظري الرأسمالية نعوا عليها - في التطبيق العملي - تسلطها واستغلالها؛ بل تعاطف بعضهم مع الحركات العمالية، فقد طالب «آدم سميث» بتكوين تنظيمات عمالية في مواجهة منظمات أصحاب الأعمال للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، كما ندد بدور رجال الأعمال في توجيه سياسة الدولة «لأنها تتعارض مع مصلحة الجمهور». (علق ول ديورانت على ذلك بقوله : أهذا سميث أم كارل ماركس ؟!).

وتبنى «السان سيمونيين» ضرورة وجود نظام يكفل الفرص المتكافئة للجميع في الحياة»، واعتبر «ريكاردو» «العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، وأن الاقتصاد هو الموجه لحركة التاريخ» سابقًا في ذلك كارل ماركس.

بديهي أن تظهر الاشتراكية بصورة أوضح وأهم في كتابات معظم فلاسفة الأنوار. فقد تعاطف «ديفيد هيوم» مع الفكر المادي والاشتراكية كنظام يكفل العدالة الاجتماعية يقول : «لقد سخت الطبيعة على الإنسان سخاء يتيح لكل فرد أن يتمتع بجميع ضروريات الحياة، بل أكثر كمالياتها لو أن عطاياها كلها قسمت بالقسطاس بين الأنواع.. وإذا خرجنا على هذه المساواة سلبنا من الفقراء رضى أكثر مما نضيف إلى الأغنياء، وأن الإشباع لغرور طائش في فرد واحد يكلف أكثر مما يكلفه الخبز للكثير من الأسر بل الأقاليم».

وذكر «فورييه» أن «البحث عن الثروة الفردية يعني شن حرب على مصالح المجموع»، ودعا إلى ضرورة تكوين مجتمعات تعاونية تتيح فرص العمل للجميع، بحيث يضمن كل فرد حدًا أدنى للمعيشة كصمام أمن ضد المساوئ المترتبة على الرأسمالية الصناعية.

وطرح «جيرارد ونستانلى» مبدأ حق العمل للجميع، ودعا إلى قسمة العائد بينهم عى قدم المساواة، كما طالب بتمتع كل البالغين من الذكور بحق الانتخاب الذي كان قاصرًا على

الأرستقراطيين والبورجوازيين، بل ارتفعت أصوات تنادى بتأسيس جمهوريات اشتراكية.

أما «ديدرو» - محرر الموسوعة - فقد ذهب إلى أن «الربح الصافي للمجتمع إذا وزع توزيعًا عادلاً بالتساوي يكون مفضلاً عن ربح أكبر إذا لم يوزع على قدم المساواة».

أما عن أفكار «جان جاك روسو» بصدد البعد الاجتماعي فقد كانت بالغة التأثير في أوروبا برمتها، وقد تبلورت هذه الأفكار حول ما أسماه «الخطب الفادح» المهدد للاستقرار والمثير للحروب والفوضى. لقد اختصره في «الملكية الفردية» وما نجم عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية، وحتى أخلاقية يقول : «إن أول رجل سور قطعة من الأرض ثم خطر له أن يقول : هذه ملكي، هو المؤسس لمجتمع متحضر؛ ولكن ليت شعري كم من الجرائم والحروب والاغتيالات، كم من الفظائع والكوارث لم يكن في استطاعة أى إنسان أن ينقذ البشرية منها إلا باقتلاع الأوتاد المحددة للأرض. إنكم إن نسيتم أن ثمرات الأرض ملك لنا جميعًا، وأن الأرض ذاتها ليست ملكًا لأحد كان في ذلك هلاككم».

أما «دي هولباخ» فقد حمل حملة ضارية على دين «الأرستقراطية والكهنوت» الذي برر الظلم الاجتماعي ودعمه بتأويلات خاطئة للمسيحية، ناهيك عن دوره المهم في التأصيل للفكر المادي بحملته على الخرافات والمعجزات المنافية للعقل والمنطق، لذلك أصاب «ديوارنت» حين ذهب إلى أن الماركسية

مدينة - بطريق غير مباشر - لأفكار هذا الفيلسوف الهرطيق، وإذا أصفنا إلى ذلك أفكار «فـخته» عن العدل الاجتـماعي و «هيجل» عن الصراع الطبـقي وحركـة التاريخ، أدركنا أن التأصـيل النظري للمـاركسـية لم يكن من فـراغ؛ بل كان حـصاد جـهود «عـقول» وتجارب تاريخية استخلصتها البشرية من حقائق التاريخ.

4

عرضنا في المقال السابق لما أسفر عن عصر الأنوار من بلورة أفكار إشتراكية في كتابات الفلاسفة والمفكرين ورجال الدين المستنيرين، فضلاً عن المفكرين الهراطقة، وكان من الطبيعى أن يزداد الوعي الطبقي عمومًا وعند الطبقة العاملة على نحو خاص؛ نتيجة ما عانته من شظف العيش والبطالة وارتفاع الأسعار وتدني الأجور، وما نجم عن ذلك من تردي الأحوال الاجتماعية وفساد الأخلاق.

وكلها أمور نجمت عن الثورة الصناعية؛ إذ أن تكاثر الاختراعات والآلات وتوظيفها في إنتاج السلع وتوزيعها أفضى إلى تعاظم الاستثمار الرأسمالي والمشروعات الحرة على حساب الإنتاج الحرفي؛ بما أدى إلى الاستغناء عن الكثير من العمال والمزيد من الاستغلال. وانسحبت الظاهرة نفسها على النشاط الزراعى نتيجة «ميكنته» بما أفضى إلى هجرة سكان الريف إلى المدن، فاكتظت بالسكان خصوصًا في الأحياء الفقيرة، وتعاظمت أعداد المهمشين وتولدت جرائم جديدة.

ونظرًا لتعاظم النفوذ السياسي لطبقة رجال الأعمال، صدرت القوانين التي تحرم تأسيس الاتحادات العمالية المدافعة عن حقوق العمال، الأمر الذي ولد صراعًا بين الطرفين، عبر عنه «آدم سميث» بقوله : «ليس من العسير أن نتكهن بانتصار أحد الطرفين حتمًا وإكراهه الطرف الآخر على الامتثال لشروطه، فأرباب الأعمال يستطيعون لقلة عددهم أن يتكتلوا، والقانون لا يحرم تجمعاتهم في حين يحرم تجمعات العمال.. وفي مثل هذا الصراع يستطيع أصحاب المصانع الصمود زمنًا أطول، بينما يعجز العمال عن الصمود وهم متعطلون ولو أسبوعًا واحدًا».

وينسحب الحال نفسه على الفلاحين في الريف، ذلك أن طبقة النبلاء ما انفكت تحافظ على نفوذها، خصوصًا من شارك منهم في النشاط الصناعي بأقاليمهم، ومع ذلك اندلعت انتفاضات فلاحية في سنة ١٨٣١ جرى قمعها بقوة وحشية. إلا أن بعض تلك الانتفاضات أثمرت عن تحرير الكثيرين من «الأقنان» وتحولوا إلى فلاحين أحرار.

لذلك حدث نوع من التحالف بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من أجل تعديل الدساتير، بما ينم عن تصاعد الوعي الطبقي.

ففي أنجلترا كان تراث ثورة «كرومويل» ونظامه الجمهوري لا تزال أصداؤه باقية. وليس أدل على ذلك من وقوع أحداث وظهور دعوات تنادى بجمهورية اشتراكية؛ فظهرت على سبيل المثال

جماعة «أنصار المساواة» التي دعت إلى إزالة الفوارق الطبقية، وجعل الأرض مشتركًا عامًا بين الإنسان والحيوان.

وأحرز التحالف البورجوازى - العمالي انتصارا في صراعه مع الأرستقراطيتين الزراعية والصناعية؛ فسنت قوانين جديدة ذات طابع إصلاحي، أتاحت للعمال تكوين تكتلات تستهدف تحسين أوضاعهم المتردية. ولم تضع سدى كتابات وجهود «إنتليجنسيًا» تتبنى مصالح الطبقة العاملة؛ إذ هاجم «وليم تومسون» و «جون براي» و «جون جراي» التفاوت الواسع في توزيع الثروة، وهاجم الأخير النظام الرأسمالي الذي أنكر على العامل ثمرة كدحه.

أسفرت ثورات عام ١٨٤٨ في أوروبا تحت تأثير الثورة الفرنسية عن تعاظم الحركات العمالية، إذ طرحت النقابات العمالية آمالها في إنشاء حزب شعبي اشتراكي. كما اندرجت في سلك الدعوة العامة لإصلاح النظام البرلماني الفاسد، وتأسست جمعيات عمالية في كثير من المدن ذات توجهات سياسية معلنة عبرت عنها قيادات عمالية من أمثال «توماس بين» و «توماس هاردي»؛ فطالبت بحق الانتخاب العام بل وبالنظام الجمهوري. لذلك تراجعت الطبقة الوسطى عن تحالفها مع العمال، خصوصًا بعد تعرض نقاباتهم للقمع، وإقدام كبار الملاك على طرد الفلاحين من مزارعهم.

لكن تلك الإجراءات القمعية لم تحل دون استمرار العمال في النضال؛ حيث تزعمهم «روبرت أوين» الذي ألح على فكرة العمل

التعاوني، كذا على مباشرة النضال في المجال الصناعي دون السياسي، فأسس «الاتحاد القومي لنقابات العمال»، وكان أول من استعمل كلمة «الاشتراكية» في خطابه، كما بلور فلسفة اشتراكية متماسكة.

وبرغم فشله ظلت أفكاره هادية لنضال العمال الذي أسفر عن ظهور جماعة «ميثاق الشعب» أو «الشارتريين» الذين استهدفوا تحقيق جمهورية اشتراكية، سواء عن طريق الإصلاح السلمي أو الثورة الشاملة ضد الرأسمالية والأوليجاركية الحاكمة. وبرغم عجز الحركة عن تحقيق أهدافها، فقد كانت بمثابة «منارة للاشراكيين في أوروبا بأسرها، هذا فضلاً عن إرغام السلطة على التخلى عن مواقفها المتعنتة وإشراك العمال - ولو بقسط محدود - في الثروة». . بديهي أن يتضاءل دور الحركة العمالية في أوروبا عنه في انجلترا التي كان نبض الثورة الصناعية بها أسرع منه في فرنسا وألمانيا وروسيا.

ففي فرنسا، كانت ثورتها ذات طابع بورجوازي بالأساس، بل كان انتكاسها وعودة الملكية بمثابة تدهور لتطلعات البورجوازية ونضال الطبقة العاملة على السواء.

ولعل هذا يفسر لجوء الحركة العمالية إلى العمل السري من ناحية، وضآلة نتائجه الإيجابية من ناحية أخرى. ولم يقدر لها الظهور على المسرح السياسي إلا في وقت متأخر عام ١٨٣٩ حين تمكن «بلانكي» من الاستيلاء على بلدية باريس، وحاول تأسيس

جمهورية شعبية. ولعل هذا يفسر أيضًا ما جرى من قمع حركته بوحشية وعنف. لكن أصداء حركته ظلت قائمة، حيث عاين في حياته قيام «كوميونة باريس» عام ١٨٧١ التي سنعرض لها فيما بعد بموضعها من الدراسة. وخلال الفترة الواقعة بين الحدثين تعاظم المد الشعبي العمالي - خصوصًا - في صورة تكوين نقابات عمالية تراوح نشاطها بين الإصلاح السلمي «بلان» والثورة الشاملة التي طمح «بودون» إلى اندلاعها دون طائل؛ نظرًا لاستئساد الرأسمالية وفلول الاقطاعية في مواجهتها.

وفي ألمانيا - أعني ولاياتها التي لم تتوحد بعد - دوى صوت الحركات العمالية، برغم تداول الأفكار الاشتراكية التي طرحها «فختة» و «هيجل» ولو بصوة مضببة. ولعل ذلك يرجع إلى تمحور الحركة الوطنية حول هدفين أساسيين، أولهما، تحقيق الوحدة الألمانية، والثانى المطالبة بالحقوق الدستورية، لذلك لم تتجاوز الحركة العمالية طور التبشير بالاشتراكية، خصوصًا بآراء «دي هولباخ» الذي قرن تحامله على الرأسمالية بتحامل أكثر ضراوة على اللاهوت الذي تخلى عن مبادئ المسيحية في نبذ الملكية الخاصة. وهو ما نهج عليه «ماركس» حين وضع أصول الاشتراكية العلمية. لذلك لم يخطئ «ديوارنت» حين قال بأن «ماركس» و «رث بطريق غير مباشرة تعاليم المادية عن دي هولباخ».

أما عن روسيا فبرغم ترسيخ الإقطاع فقد هبت عليها رياح عصر الأنوار بفضل البعثات التي أوفدتها الإمبراطورة «كاترين

الثـانيـة» إلى أوروبا الغـربـية. مـن هؤلاء المبـعـوثين يبـرز إسم «نيكولايفتش» الذي درس بجامـعة ليبزج ثم عاد إلى روسيـا داعيًا إلى تحـرير الرقـيق، وحق فالح الأرض في تملـكها، الأمـر الذي عرضه للاضطهاد.

خلاصـة القول؛ أن القرن الثامـن عشر وأوائل التاسع عـشر شهدا نقلة من الاشـتراكية الطوبوية إلى تجـارب عملية وآراء نظرية أفاد منهـا «كارل مـاركس» في صيـاغة نظريتـه العلميـة، وهو ما سنعرض له في المقال التالي.

5

أوضحنا من قبل كيف تعثرت الحركات الاشتراكية في أوروبا نتيجة انشغال معظم دول القارة أساسًا بالنضال الدستوري، إلى جانب تحقيق وحدة الدولة الوطنية، كذا اصطدام مصالح البورجوازية الصاعدة مع الحركات العمالية؛ الأمر الذي فت في تحالفاتهما المؤقتة لتتحول البورجوازية المظفرة إلى خصم طبيعي يجب مناجزته.

كما عرضنا لتنامي الفكر الاشتراكي وتنوعه؛ بما أفضى إلى عدم بلورته وتجانسه. وسط هذه الظروف صاغ «ماركس» و «أنجلز» أصول الاشتراكية العلمية التي أفادت من الموروث الفكري الاشتراكي والتجارب العيانية للحركات العمالية؛ حيث عول ماركس وإنجلز على توحيد نضالهما على مستوى القارة فيما عرف باسم «عصبة دعاة العدالة» سنة ١٨٤٧، ثم عكفا على تأطير الفكر الاشتراكى النظرى فيما عرف باسم «البيان الشيوعى» عام ١٨٤٨؛ الذي يعد أول وثيقة في تاريخ الاشتراكية.

تضمنت الوثيقة ضرورة تأسيس حزب إشتراكي منظم في إطار تاريخي يعمل على تقويض النظام الاجتماعي القائم عن طريق الثورة، كما قدم استقراء للتاريخ البشري وفق منظومة الصراع الطبقي وحقيقة تأثير الاقتصاد - نمط الإنتاج وعلاقاته ووسائله - في صياغة الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والأخلاقي، وأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالفناء ليحل نقيضه الاشتراكي محله؛ لا لشيء إلا لأن الرأسمالية تحمل في طبيعتها اللاإنسانية مسمار نعشها. كما أوضح البيان شروط ووسائل وآليات العمل الثوري الذي يكفل للعمال الحصول على «فائض قيمة» أعمالهم. وتنبأ بأندلاع حروب عالمية كبرى بين القوى الرأسمالية الكبرى تفضى إلى إضعافها وتتيح الظروف الموضوعية لنجاح الثورة الاشتراكية وتحقيق «ديكتاتورية البروليتاريا» التي تحقق السلام العام نتيجة تعاظم الإنتاج وعدالة توزيعه. ويرى «ماكينزي» أن الاشتراكية العلمية صارت دليلاً لنضال البشرية بقدر ما أحدثت نظرية «داروين» من ثورة في فهم الطبيعة. على أن الحركات الاشتراكية عاركت أزمة بعد صدور «البيان الشيوعي» نتيجة تطاول النظم القائمة من ناحية واحتدام الجدل النظري بين زعامات الحركات العمالية من ناحية أخرى، ثم انتعشت عام ١٨٦٢ بفضل «فردناندلاسال» الذي أسس (الجمعية الدولية للعمال). كما وجه ماركس وأنجلز جهودهما للتنظيم - إلى جانب التفكير - فشرعا في الإعداد لتكوين تنظيم دولي للطبقة العمالية متعاونين في ذلك

مع زعماء اشتراكيين من أمثال «أوبريان» و «تولان»؛ الأمر الذي أسفر عن تأسيس «الدولية الأولى» التي أثارت الفزع في النظم الحاكمة في أوروبا. وبرغم ما بذله ماركس من جهود في لم الشمل سرعان ما دب الخلاف بين قياداتها من أمثال «لاسال» و «باكونين». فقد كان الأول أشد حرصًا على تحقيق الوحدة الألمانية التي استرعت انتباهه فانشطرت جهوده بين التعصب للوطن وميوله الاجتماعية التقدمية. كما ذهب إلى إمكانية تحقيق مكاسب عمالية عن طريق النضال السلمي؛ في حين دعا ماركس إلى الثورة الشاملة. أما «باكونين» فقد خالف ماركس في تعويله على الطبقة العمالية في العمل الثوري، ورأى في المثقفين - خصوصًا الطلبة - عنصرًا اجتماعيًا أكثر ثورية. لذلك كان إخلاصه واتباعه «للدولية» مثار شكوك؛ إذ كان همه السيطرة عليها لتحقيق أغراضه بالدرجة الأولى.

وفي ٢٦ مارس ١٨٧١ تمكن العمال في باريس - بعد هزيمة فرنسا من ألمانيا - من القيام بثورة شعبية نجحت في تأسيس «كوميونة باريس» بتعضيد من «الدولية». ومعلوم أن ماركس اعتبر هذا الحدث هو الأول في التاريخ الذي استولى فيه العمال على السلطة، وأن «ذكره سيبقى ماثلاً إلى الأبد باعتباره البشير المجيد لمجتمع جديد». تعرض العمال في فرنسا وإنجلترا وألمانيا للبطش والاضطهاد وعجزت «الدولية» عن تقديم العون اللهم إلا رعاية الهاربين بما كشف عن اضمحلالها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب

منها الدور المخرب الذي لعبه الفوضويون - أتباع باكونين - حيث انفصلوا عنها وشكلوا «حلفًا» خاصًا بهم. منها أيضًا ضعف الحركة العمالية في أسبانيا وإيطاليا لتخلفهما في مجال الصناعة. كذا اختلاف الظروف الموضوعية في دول أوروبا بما جعل من الصعب اتباع أسلوب موحد في نضال الطبقة العاملة، لذلك تضاءلت طموحاتها واختزلت في تحقيق مطالب فئوية تتعلق بتحسين ظروف العمل ليس إلا.

ومع ذلك كان تأسيس «الدولية» بمثابة خطوة على الطريق. وحسبها وضع أسس الاشتراكية العلمية وإثباتها أن الثورة الشاملة هى السبيل الأمثل للعمل السياسي؛ وهو أمر أفضى - فيما بعد - إلى تأسيس أحزاب سياسية اشتراكية راسخة الأقدام. على أن موقف القوى الاشتراكية من الاشتراكية العلمية كان متفاوتًا في دول أوروبا. ففي بريطانيا لم يهتم العمال بالتنظيرات الماركسية قدر اهتمامهم بتحسين أوضاعهم عن طريق النقابات، وساعد الرواج الاقتصادي في أن ينال العمال الكثير من حقوقهم بالطرق السلمية، كما أن أصحاب العمل لم يدخروا وسعًا في الاستجابة لمطالب العمال قناعة منهم بأن استقرار أحوال العامل المعيشية يسهم في زيادة الإنتاج؛ الأمر الذي ميع الصراع الطبقي.

لذلك هادنت الحركة العمالية النظام الرأسمالي؛ فاتخذت من أسلوب المفاوضة بديلاً للصراع بما يبرر حكم «ماكنزي» بأن العمال لم ينفصلوا عن الجناح الراديكالى من الطبقة الوسطى. ولا غرو،

فقد جرى تمثيلهم في البرلمان وأصبح نشاطهم في الحركة الدستورية أكبر من سعيهم للخروج على السلطة. وقد كفل الدستور لهم حقوقًا أمنت لهم سبل المعيشة.

إلا أن الصراع الاستعماري أسفر عن أزمات اقتصادية في إنجلترا؛ الأمر الذي انعكس سلبًا على أحوال الطبقة العاملة؛ فانتعش الفكر الاشتراكي أواخر القرن التاسع عشر؛ وتمخض هذا الانتعاش عن تأسيس حزب العمال - بعيد الصلة عن الفكر الماركسي - بزعامة «كيرهاردي» سنة ١٨٩٣ وهو حرب يتبنى مصالح الطبقة العاملة عن طريق المشاركة في العملية السياسية. إنتهج الحزب سياسة الإصلاح التي أقرتها «الجمعية الفابية» - نسبة إلى القائد الرومانى «فابيوس» الذي كان يتبع في حروبه آلية المناورة- والتي اتبعت نفس الأسلوب، أسلوب الإغراء أو الإقناع سبيلاً للإصلاح الاجتماعي. نهج حزب العمال أسلوب الديمقراطية لتحقيق أهدافه وفق طريق التغييرات البطيئة لا عن طريق الطفرة الثورية؛ وبهذا الأسلوب يمكن تحقيق حلم الدولة الاشتراكية بالتدريج. لذلك رفضوا مبدأ «فائض القيمة» واستعاضوا عنه بمبدأ «المنفعة الحدية» بحيث يحصل العامل على أجره المستحق ويجزي صاحب رأس المال عن استعمال ماله في العملية الاقتصادية؛ هذا وفقًا لقناعة بوجود مصالح مشتركة بين العامل وصاحب العمل بحيث إذا ما تحققت يرتفع مستوى المعيشة وتتضاءل البطالة.

كمـا اعتقد الفـابيون بإمكان سيطرة الدولة على قـوى الإنتاج الأساسية بالطرق الدسـتـورية الديمقراطية التي من الممكن أن تفضي إلى الاشتـراكية. وهـذا يعنى أن الاشتراكـيـة يمكن أن تتـحقق عن طريق الإصلاح النيابي في نطاق المجتمع الرأسمالي.

ومع ذلك ظلت النقابات العـمالية تواصل نشاطهـا في تحسين ظروف العـمل؛ فلجأت إلى الإضـرابات كأسلوب مجـد في هذا الصدد؛ متأثرة في ذلك بالسندكالية الفرنسية التي سنعرض لها فيما بعد. كـما مارس «الاشـتراكيـون التعاونيـون» الذين انفصلوا عن الجمعية الفابية نشاطهم من أجل التحول إلى الاشتراكية عن طريق تغيير النظام الاقتصادي بأسلوب «التأميم».

خلاصـة القول؛ قدمت هذه التـجارب المتنوعة زخـمًا فكريًا بصدد الاشـتراكيـة بما ينفي «الأنموذج الأوحد» ويفـتح الباب على مصراعـيه للتعددية التي تحـددها الظروف الموضوعية وهو - فـيما نرى - ما يؤكده «الديالكتـيك» الماركسى إذا ما أحسن فهمـه بعيدًا عن الدوعمائية والمراهقة الفكرية.

6

سبق أن أوضحنا كيف صاغ «ماركس» و «أنجلز» الاشتراكية العلمية فيما عرف باسم «البيان الشيوعي» وما تلاه من كتابات، كما وقفنا على مدى استجابة الحركة العمالية في بريطانيا لتلك النظرية سواء بالقبول أو بالرفض أو بالاجتهاد لصياغة نمط اشتراكي يتسق مع ظروفها الموضوعية الخاصة. ويتضمن هذا المقال محاولة رصد لردود فعل الماركسية في ألمانيا. وقد سبق إيضاح هزال الحركة الاشتراكية في ولاياتها. نظراً للاهتمام أساسًا بمسألة تحقيق وحدة ألمانيا.

على أن صدور «البيان الشيوعي» عمل عمله في تعاظم الحركة الاشتراكية بها، بحيث صارت أقوى الحركات في أوروبا، سواء على صعيد الطرح النظري للاشتراكية، أو على مستوى الفعل السياسي والعمل النقابي.

لقد وجد تيارات أساسيان، أحدهما يتبنى فكر «لاسال» والآخر الفكر الماركسي. وعلى الرغم من خلافهما، فقد أحرزا تفوقًا في الانتخابات البرلمانية «الريشستاغ» الأمر الذي ساعد على

إجراء حوار بهدف اندماجهما في حزب موحد، وفق برنامج توفيقي جرى صدوره عام ١٨٧٥ . وقدر للحزب المتحد تحقيق المزيد من الانتصارات في انتخابات عام ١٨٧٨، الأمر الذي دفع «بسمارك» - أب الاتحاد الألماني - إلى اتخاذ إجراءات معادية للحد من تعاظم نفوذ الإشتراكيين. كما أصدر في الوقت ذاته مراسيم لتحسين ظروف العمل والعمال لسحب البساط من تحت أقدام زعماء الإشتراكية. إلا أن تلك السياسة - المراوغة - لم تحل دون تعاظم المد الإشتراكي، فصار الحزب بالفعل أقوى أحزاب ألمانيا قاطبة، حيث حصد في الانتخابات التالية مزيداً من الأصوات. وتعاظم نفوذ التيار الماركسي داخله، فجرت مراجعة برنامج الحزب لتأكيد مرجعيته الماركسية، لتنص على التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية في وضوح وقطع، كذا على الطابع الدولي للاشتراكية.

على أن هذا الانتصار للفكر الماركسي داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني أفضى من جديد إلى صراع بين التيارين «اللاسالي» والماركسي، خصوصاً بعد انحياز الكثيرين من الطبقة الوسطى إلى الحزب والتصويت لصالحه فيما جرى من انتخابات. لذلك انتصر التيار المعتدل على حساب الماركسيين بعد جدل نظري حاد وطويل؛ تبنى فيه المعتدلون مطالب الفلاحين إلى جانب العمال بطبيعة الحال. ولمع نجم «برنشتين» فدعى إلى ضرورة مراجعة الماركسية، بما يتسق ومعطيات الواقع الألماني، مبرزاً ما

اعتقده من أخطاء في النظرية؛ حين أصدر كتابه «الاشتراكية التطورية» الذي تأثر فيه بفكر الجمعية الفابية من حيث اتباع الأسلوب الإصلاحي الديمقراطي التدريجي بديلاً للثورة الشاملة، فأثار بذلك صراعًا إديولوجيًا سرعان ما انعكست آثاره على مسيرة الحركة الاشتراكية في ألمانيا، وامتد داخل الأحزاب الاشتراكية في أوروبا، بل لا يزال مثار جدل بين الماركسيين إلى الآن.

ويرجع ذلك - فيما نظن - إلى عدم تحقق استشراف ماركس لمصير الرأسمالية، حيث أثبت الواقع التاريخي قدرتها على الصمود والتجدد واحتواء نتائج تناقضاتها، وتجاوز أزماتها.

أفضى الخلاف بين الطرفين إلى اجتهادات نظرية ومعرفية بخصوص طبيعة النظام الرأسمالي وكيفية التعامل معه من قبل الاشتراكيين؛ خصوصًا بعد إحراز الأحزاب الاشتراكية المعتدلة نجاحات - لا بأس بها - في انجلترا وفرنسا.

إعتبر الماركسيون الثوريون ما جرى تراجعًا يفضي بالحركات الاشتراكية إلى الهاوية، ومن ثم تمسكوا بالماركسية الثورية ومالوا إلى المزيد من التطرف. تبنت «روزا لكسمبرج» هذا الاتجاه، فأسست ما عرف باسم «عصبة سبارتاكوس» - زعيم حركة الثوار العبيد ضد الرومان - بينما ترأس «كاوتسكي» اتجاه الإصلاحيين الديمقراطيين الذين لم يجدوا غضاضة في تبرير حركة الاستعمار، إلى جانب المغالاة في النزعة الوطنية الشوفينية الألمانية. في هذا

الصراع انتصر التيار المعتدل، ومع ذلـك لم يفقد هويته الاشتراكية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ .

وفي فرنسـا انتكست الحركة الاشـتراكية بـعد قمع «كومـيون باريس» عام ١٨٧١ ، فـأعدم من أعدم وسجن الكثـيرون، وهرب البعض إلى الخارج، واقـتصر النشاط على العـمل النقابى المهادن، في حين توجه البعض إلى محاولة تأسيس حزب اشتراكي، ومالت جمـاعات من «الفوضـويين» إلى التطرف فنادت بضرورة إسـقاط الرأسمالية والدولة في آن.

أسفـر هذا التشـرذم عن تأسيس حـزبين اشتراكـيين في وقت واحد، الأول هو «حزب العمال الفـرنسي» والآخر «حزب العمال الاشتراكيين الفرنسيين».

أما الحزب الأول، فقد عول على الانتخابات الديمقراطية وسيلة لتحقيق مكاسب عمالية، أما الثاني، فاختط طريق الفابيين في انجلترا وبرنشتين في ألمانـيا. أما الماركـسيون فقـد تمكنوا من استـمالة قطاع عريض من أتباع الحـزبين السابقين - خصوصًا من الشـباب- ليدور جدل إديولوجي أدى إلى المزيد من التشرذم والفرقة.

لذلك، عقد مـؤتمر عام للنقابات عام ١٨٩٥ أعلن اسـتقلاله عن كل الأحزاب، فظهر ما عرُف باسم الاشـتراكية «السندكالية»؛ أي الحركة النقابية الـتي تعول على أسلوب الثورة عن طريق العمل المباشر في مجال الصناعة. ولجأوا إلى الإضرابات مستغلين سخط العمـال وتردى أحوالهم المعيشـية، كذا إلى تنظيم النشـاط النقابي

وتجميع أصحاب الحرف المختلفة وتوجيههم إلى العنف ضد أصحاب العمل، بهدف تقويضهم وتملك مصانعهم.

وظهر اتجاه جديد - تزعمه «جورج سوريل» - لحشد المفكرين والمثقفين الاشتراكيين تبلورت مهمتهم في التثقيف الثوري وبث الوعي الطبقي بين أفراد الطبقة العاملة، وتأهيلهم لتحطيم الرأسمالية، كذا وضع حد للخلافات والنزاعات المعوقة لتوحيد تلك الطبقة وإثارة حميتها وإلهاب مشاعرها بالأفكار المثالية والمبادئ الأخلاقية.

وعلى حين كان السندكاليون يركزون جهودهم في حرب العصابات ضد الرأسمالية، حدث تقارب بين المجموعات الاشتراكية المتعددة في عام ١٩٠٥، بما أسفر عن تأسيس «الحزب الاشتراكي المتحد». ونجح بعض أعضائه في الوصول إلى البرلمان، كما قاموا بجهود محمودة في مجال الإصلاح الاجتماعي.

على أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ عمق الخلاف من جديد خصوصًا بين الاشتراكيين والسندكاليين، بما فت في قوة الطبقة العاملة. ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم توحيد الجهود، وتفشي داء المراهقة الثورية والجدل النظري «السفسطي» - وهو آفة اليسار إلى اليوم - فلا يمكن إنكار حقيقة بروز الفكر الاشتراكي وثرائه الناجم عن التنوع والاجتهاد. ناهيك عما أحرزته الحركة الاشتراكية من تخفيف وطأة الاستغلال الرأسمالي، وتحسين ظروف العمل. هذا فضلاً عن تعرية الرأسمالية الجشعة، والكشف

عن عـوراتها ومـساوئهـا. كمـا أبانت عن أهميـة العمل النقـابي خصوصًا في ظل حكومات رأسمـالية متسلطة، كأسلوب أولي في النضال الاجتماعي، يؤهل بالـضرورة إلى الصراع السياسي، على أساس كون الطبقة العاملة قوة طليعـية للثورة الاشتراكية الشاملة. كذا إبراز دور المثقـفين الثوريين في شحذ الوعي وتبـني طموحات الطبقـة العاملة والتعـبير عنهـا في كتابات وأدبـيات تضيء الطريق وتمهده للفعل الثوري الرشيد.

كان ذلك كله حـصاد طرح «الماركسـية» الاشتـراكية العلمـية كمعرفة محققة وعلم نظري لقراءة الواقع ورصد قواه الفاعلة لتهيئة الظروف الموضوعية للعمل الثوري المنظم.

وحسـبنا أن جمـيع الاتجاهات الاشـتراكيـة المتعـددة كانت - بشكل أو بآخر - تنطلق إيجابًا أو سلبًا، قبولاً أو رفضًا من مبادئ النظرية الماركسية.

7

عرضنا في المقال السابق للصراع الإديولوجى داخل الأحزاب الاشـتراكـية في إنجلتـرا وفـرنسا وألمانيـا، وأثبـتنا غلبة الاتجـاهات الإصلاحية على الاتجاه الماركسي الثوري.

على أن الاتجاه الأخـير أحرز في روسـيا نجاحًا مـنقطع النظير ممثلاً في الثورة البلشـفية في أكتوبر سنة ١٩١٧، وهو نجـاح ما كان يتوقعه ماركس نفسه ولا زعـامات الأحزاب الاشتراكية في أوروبا بوجه عام، إذ كـانت روسيا لم تتخلص بعـد من بصمات الإقطاع، كما أن الرأسماليـة لم تتجذر بحيث تفرز حركة عمـالية قوية، كما أن النظام القيصـري الحاكم المستبد كـان ما يزال قادراً على البطش والتنكيل بالقوى الشعبيـة المناوئة إما بالقتل أو السجن أو النفي إلى سيبيريا.

وسط هذا المناخ تصـدى للمعـارضة طبـقة الفـلاحين بقـيادة النخبة الثـورية المثقفة التي أفرزت زعامات مـن أمثال «باكونين» و «كروبوتكين» اللذين عمـلا خارج حدود روسيا، وكان لهـما أتباع وأنصار داخلهـا ممن تأثروا بالفكر الفوضوي الثـوري. تبلور نشاط

هؤلاء من خلال حزب «الناردنيك» - أي الشعب - وقاموا بسلسلة من الاغتيالات كان آخرها مقتل القيصر الإسكندر الثاني سنة ١٨٨١؛ الأمر الذي أفضى إلى موجة من الكبت والاضطهاد ضد الاشتراكيين والديمقراطيين على السواء.

وإذ افتقر حزب الشعب إلى برنامج للعمل الثوري، ونتيجة للمزيد من بطش السلطة؛ أفرخ الحزب تيارًا ماركسيًا بزعامة «بلخانوف» عمل على بث الوعي بين الطبقة العمالية. من بين شباب العمل برز اسم «فلاديمير إليتش إليانوف» - اسمه الحركي «لينين» - الذي بدأ نشاط الثوري في مدينة «بطرسبرج»، ونجح في تحريض العمال للقيام بسلسلة من الإضرابات برغم نفيه إلى سيبيريا. ولما أفرج عنه سافر إلى الخارج وأصدر جريدة «إسكرا» - الشرارة- عام ١٩٠٠ التي أسهمت في تعبئة العمال وتكتيل قوى أخرى من الفلاحين والأقليات المضطهدة ضد الحكم القيصري. وفي لندن نجح في تأسيس حزب إشتراكي ثوري عام ١٩٠٣ تولى زمام النضال في الداخل. إلا أن أنقسامًا دب داخل الحزب بين تيارين؛ «البلشفيك» و «المنشفيك»؛ مال الأول إلى الثورة والثاني إلى الإصلاح، وعمل كل منهمات على تأسيس تنظيمه الخاص.

على إثر هزيمة روسيا في حربها مع اليابان سنة ١٩٠٥ نجح البلشفيك في استثمار موجة السخط بين الشعب لتنظيم مظاهرات صاخبة قمعتها السلطة بوحشية؛ فعمت الاضطرابات ربوع البلاد؛ العمال في المدن والفلاحون في الريف، ووجد فيها «لينين» فرصة

مواتية لاندلاع الثورة. وجرى - لأول مرة - تنظيم «السوفييتات» - مجالس العمال في المصانع والمؤسسات التي كانت السلطة الفعالة في المدن - لكن القيصر تمكن من قمع الثوار فانتكست الحركة وعاد الخلاف بين البلشفيك والمنشفيك إلى سابق عهده، الأمر الذي فت في قوة الحركة الإشتراكية.

وفي عام ١٩١٢ تمكن البلشفيك من فرض تصورهم الثوري وقاموا بسلسلة من المظاهرات والإضرابات العمالية طرحوا خلالها استراتيجيتهم في الثورة الشاملة. ولما قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ عارضها البلشفيك ولاقى موقفهم استجابة بين الأحزاب الاشتراكية في أوروبا التي أنفتحت على الماركسية؛ إلا أن الخلافات الإديولوجية عملت عملها في مؤتمرات «الدولية الثانية» فانهارت نتيجة غلبة النزعة الوطنية على المندوبين الذين أيد معظمهم مواقف دولهم في استمرار الحرب.

على أن ما عانته روسيا من ويلات المشاركة في الحرب فتح الباب على مصراعيه لاندلاع الثورة سنة ١٩١٧ في جميع ربوعها، وفشلت الحكومة المؤقتة برئاسة «كيرنسكى» في رأب الصدع على الرغم من مساندة «المنشفيك» لها. كما عملت هزائم الجيوش الروسية أمام ألمانيا عملها في سطوع نجم البلشفيك وتسيدهم الموقف برغم قلة أعدادهم؛ فتمكن الثوار من الاستيلاء على «موسكو» وإسقاط الحكومة المؤقتة. وكان على خصومهم أن يختاروا بين النظام البلشفي وبين القيام بثورة مضادة؛ فاضطروا إلى

قبـول الأمر الواقع لتقـوم أول حكومة شيـوعية في العـالم برئاسة «تروتسكي».

كان على الحكومـة الجديدة مواجهـة أعباء جسـيمة إقتـصادية واجتماعـية وعسكرية؛ لما تكبدته روسيا مـن خسائر إبان الحرب، ونجح «لينين» في عقـد صلح مع ألمانيا ليواجه خطر الـثورة المضادة من قبل المنشفيك وفلول النظام القيـصرى المؤزرين بقوى خارجية؛ لتندلع حرب أهلية خرج منها البلشفـيك منتصرين. كما نجحوا في إقرار سياسة اقتصادية ناجحة N.E.P عالجت الكثير من المشكلات الزراعيـة والصناعية عن طريق الاقـتصاد المخطط الذي توضع فـيه الصناعات الكبرى في يد الدولة وتحت إشرافها.

ومنذ ذلك الحين أصبح الأنموذج البلشفي تجـربة تاريخية جرى احتذاؤها بدرجة أو بأخرى.

وعول «لينين» على إقـامة محور إرتكاز للحـركة الاشتراكـية الصاعدة؛ فكـون «الدولية الثالثة» وفقًـا لمبادئ الماركسيـة اللينينية؛ بحيث جرى اسـتبعاد سائـر الاتجاهات الاشتراكيـة الأخرى بهدف القضاء على الرأسمالية. وأخذت جهود البلاشفة تؤتي أكلها. ففي فرنسـا ظهر اتجـاه في الحزب الإشـتراكي يدعـو إلى وقف الحرب ويطالب بمسـاندة الثورة الروسـية. وفي ألمانيـا اتبع معظم عنـاصر الحـزب الاشتـراكي الديمقراطي سـياسـة لا تختلف عن سـياسـة البلاشـفة؛ بل طالب الاشـتراكيـون الثوريون بتأسـيس جمـهورية شيوعية.

وفي انجلترا تفشى القلق بين العمال في المصانع وعملوا على إقامة شبكة أهلية من المجالس على نسق مجالس السوفييت.

وفي النمسا تفككت إمبراطوريتها واندلعت ثورة شيوعية لم يقدر لها النجاح. وفي المجر تأسست جمهورية سوفيتية أسقطتها جيوش رومانيا المدعمة بالحلفاء. وبرغم فشل الاشتراكيين الأوروبيين في السير على خطى الروس لم يعد البلاشفة معزولين بحال من الأحوال، كما ازدادت أعداد الشيوعيين في معظم دول أوروبا وانضمت بعض أحزابها إلى «الكومنترن». وفي بلدان أخرى جرى تكوين تنظيمات شيوعية قحة.

كان نجاح الثورة البلشفية في التحليل الأخير تحولاً تاريخياً في تاريخ العالم. وفي المقابل نددت الأحزاب الديمقراطية اليمينية بالشيوعية باعتبارها - في نظرهم - نظامًا هدامًا. أما الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فآثرت اتخاذ موقف المعارضة الراديكالية لحكوماتها الرأسمالية.

وكان من الطبيعي أن تفزع النظم الرأسمالية لنجاح الثورة البلشفية؛ فعمدت إلى إجراءات لمحاصرة نشاط الحركات الاشتراكية والنقابية سواء بسواء. كذا إلى احتواء بعض قياداتها لتلعب دورًا مخربًا داخلها. وإذ أدركت أن النظام السوفيتي من القدرة بحيث لا يمكن القضاء عليه بالقوة وأنه لا يتوقع أن ينهار من داخله؛ تركوا البلاشفة وشأنهم مع التعويل على عزلهم عن

العالم، ومضى بعض الوقت قبل البدء في إقامة علاقات دبلوماسية معهم.

هكذا كان تاريخ الاشتراكية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى سجلاً للمنافسة بين الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية؛ بقدر ما صار سجلاً لنضال أكبر بين الحركة الاشتراكية عمومًا وبين الرأسمالية. لكن النظامين الاشتراكي والرأسمالي معًا ما لبثا أن تعرضا لخطر داهم يتمثل في بزوغ شبح النازية والفاشية؛ وهو ما سنعرض له في المقال التالي.

8

خلال الفتـرة ما بين الحربين العالميـتين «١٩١٤-١٩٣٩» ظهر على مسرح الصراع الدولي خطر جديد هدد الديمقـراطية الليبرالية والاشـتراكـية والسـلام العالمى، ألا وهـو «الفاشـية» في إيطاليـا و «النازية» في ألمانيا؛ ليـغطي على الصراع التقـليدي بين الاشتراكـية والرأسمالية.

ففي إيطاليا تفاقم الصراع بين القوى الاشتراكية نفسها؛ ما بين الماركسـيين والحزب الاشـتـراكي ونقـابات العـمـال التي تأثرت بالفوضوية والسندكـالية؛ الأمر الذي أتاح للحزب الفـاشي بزعامة «موسوليني» ليتبنى الدفاع عن مـصالح الرأسمالية من خلال إزكاء النزعة القومية الإيطالية؛ الأمر الـذي جذب إلى الفاشية الكثير من العناصر الاشتراكية لتظهر في مسوح شعبي ديكتاتوري.

وفي ألمانيـا تحول الحزب الوطني الاشـتراكي للعـمال بزعـامة «أدولف هتلر» إلى حـزب نازي لا يخـتلف عن الحـزب الفـاشي الإيطالى في جـوهره، وإن طرح في برنامجه مـواجهـة الشيوعـية والديمقراطية والأقلية اليهودية، وأدى ضـعف القوى اليسارية عامة

إلى استيلاء النازيين على الحكم؛ فقاموا بسحق جميع القوى المناوئة بعنف وضراوة، وتعاظمت ديكتاتورية هتلر حين جمع في يده كل السلطات مبرراً ذلك باقتراب نشوب ثورة شيوعية، وتزايد نفوذ النازية بعد القضاء على الاشتراكيين النمساويين على يد «دلفوس» الذي ضم النمسا إلى ألمانيا عام ١٩٣٨ .

من هنا ؛ كان اندحار القوى الديمقراطية والاشتراكية على السواء لحساب الرجعية الجديدة في معظم دول أوروبا، وإن أحرزت بعض الأحزاب الاشتراكية المعتدلة نجاحات في الدول الإسكندنافية؛ حيث اقترنت الاشتراكية بالدعوة للسلام مع الحفاظ على الطابع الوطني. ولم يختلف الحال في سويسرا وهولندا وبلجيكا عما كان في سكندنافيا؛ اللهم إلا ظهور النزعات الدينية بين اليسار الهولندي والبلجيكي كبديل لمبادئ الماركسية. وحاولت كل الدول السابقة الحفاظ على الحياد في الحرب المرتقبة بين النازية والرأسمالية.

وفي إنجلترا تغير مجرى التطور السياسي ليتبلور في صورة أحزاب تتداول السلطة بالأسلوب الديمقراطي. ففضلاً عن حزب المحافظين وحزب الأحرار الذي اتخذ مسوحًا راديكاليًا؛ ظهر حزب العمال الذي تبنى الاشتراكية على النمط الفابي المعتدل والذي استهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق الدولة الإشتراكية بالتدريج.

وإذ خبا نفوذ الرأسمالية نتيجة الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ ؛ فقد عاودت الانتعاش نتيجة

استغلال المستعمرات والتحكم في الاحتكارات الصناعية بذريعة مواجهة الخطر النازي، ومن هنا تمكنت من تصفية الحركات العمالية والهيمنة الكاملة على الاقتصاد ومن ثم السلطة.

وفي روسيا تمكن البلاشفة من تحقيق معدلات عالية في التنمية بولوج باب الصناعات الثقيلة، وتأسيس المزارع الجماعية، وإيجاد حلول ناجعة لمشكلة القوميات، ليقدموا أنموذجًا ناجحًا تسرب تأثيره إلى الدول الرازحة تحت سيطرة الاستعمار الرأسمالي. وكان ذلك انتصارًا لمنهج «ستالين» المضاد لنهج «تروتسكي» الذي كان يتطلع إلى نقل الاشتراكية بالقوة خارج حدود روسيا.

وقد تخوف «ستالين» من إمكانية تحالف الرأسمالية والنازية لإجهاض التجربة السوفيتية. لذلك لم يجد غضاضة في «مغازلة» الدول الرأسمالية من ناحية، وتوحيد نضال القوى التقدمية - عن طريق الكومنترن - في هذه الدول من ناحية أخرى. لذلك انضم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٤، وعقد «الدولية السابعة» عام ١٩٣٥ وأوصى القوى الشيوعية بالتحالف مع الاشتراكيين الديمقراطيين ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

وإذ اندلعت الحرب العالمية الثانية بين دول «المحور» و «الحلفاء»؛ لعبت القوى الاشتراكية والشيوعية دورًا بارزًا في المقاومة مفيدة من تجاربها وخبراتها في التنظيم والنضال.

كما كان صمود الاتحاد السوفيتي للغزو النازى عام ١٩٤١ أثره في تعاظم نفوذ قوى اليسار في أوروبا؛ فتحولت قطاعات عريضة

من أحزاب اليمين إلى الشيوعية والاشتراكية. وهنا ذاب التناقض «التقليدي» بين الاشتراكية والنزعات الوطنية إلى حين، بل مالت بريطانيا نحو اليسار ونجح حزب العمال في تولي الحكم عام ١٩٤٥.

وعلى الرغم مما عانته الدول الرأسمالية من ويلات الحرب، لم تتحقق تشوفات «ماركس» بصدد حتمية انهيارها؛ بالقدر الذي لم تنجح فيه القوى الاشتراكية - رغم مواتاة الفرصة - في الإجهاز عليها. فما لبث الخلاف التقليدي بين الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية أن أخذ طريقه نحو الاندلاع. وإذ أسفرت الحرب العالمية الثانية عن انقسام العالم إلى قطبين محوريين - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وحلفائها - كان الاشتراكيون الديمقراطيون موالين للقطب الثاني؛ حيث اعتبروا الولايات المتحدة صمام أمن ضد التوسع الشيوعي.

ومع ذلك أسفرت ويلات الحرب عن قناعة لدى المعسكرين بالعمل المشترك من أجل السلام. ولا غرو؛ فقد انضمت دول المعسكر الاشتراكي إلى «الأمم المتحدة» التي تأسست عام ١٩٤٥ لتحقيق هذا الهدف المنشود، وعقدت علاقات سياسية ودبلوماسية مع الدول الرأسمالية، كما أن هذه الدول جنحت نحو التوجيه المركزي للاقتصاد بدرجة أو بأخرى، كما شاركت بعض العناصر الاشتراكية - بل الشيوعية - في بعض حكومات المعسكر الغربي.

على أن «شهر العسل» هذا لم يطل أمده؛ فقد أسفرت الحرب عن امتداد النفوذ السوفيتي خصوصًا في دول شرق أوروبا - المجر ورومانيا وبلغاريا - كما امتد إلى يوغوسلافيا برغم ما درج عليه «تيتو» من التمسك بالنظام الشيوعي لكن بمنأى عن التبعية لروسيا. كما تميز الأنموذج الشيوعي الصيني بخصائص مميزة تتسق وطبيعة مجتمع فلاحي بالدرجة الأولى. وفي بولندا جرى ائتلاف بين اليسار وأحزاب الفلاحين تحت رعاية روسيا. وقامت في تشيكوسلوفاكيا تجربة إشتراكية تجمع بين الاشتراكية والديمقراطية، ثم تحولت إلى دولة شيوعية قحة.

في جميع تلك الدول تحققت - في ظل الشيوعية - نهضة إقتصادية - إجتماعية ملحوظة؛ أثارت دهشة دول الغرب الرأسمالي. وفي ألمانيا الشرقية كانت النهضة أكبر وأشمل. وفي معظم الدول الخاضعة للاستعمار الغربي كانت أهدافها في التحرر والاستقلال مقرونة بالتحول إلى الاشتراكية بصورة أو بأخرى. وحتى الولايات المتحدة لم تخل من وجود اتجاهات تقدمية، إشتراكية وحتى شيوعية، وكان الحزب الديمقراطي - ولا يزال - ينطوي على أبعاد اجتماعية إصلاحية.

لذلك؛ لم يكن ثمة مناص من اندلاع حرب باردة بين المعسكرين؛ بل إن المعسكر الغربي حرص على تطويق الاتحاد السوفيتي بسلسلة من القواعد العسكرية، فضلاً عن التعاون مع

الكثير من الحكومات الرجعية للحؤول دون وصول «الدب الروسي» إلى المياه الدفيئة.

وتمثلت استجابة «الاتحاد السوفيتي» لتلك التحديات في مناهضة النفوذ الغربي في بعض دول جنوب شرق آسيا؛ مثل فيتنام وكوريا؛ حيث ألحقت بها الهزيمة تلو الأخرى.

وطرحت الحركات القومية في آسيا الاشتراكية سبيلاً واختيارًا لتجاربها التنموية. وينسحب القول ذاته على الكثير من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

من هنا كان الصراع بين المعسكرين طويلاً وحادًا حيث اقترن بالإعداد لصراع عسكري حاسم جرى توظيف التقدم العلمي والتكنولوجي لخدمته، بل انعكس في التنافس حتى في مجالات الرياضة البدنية والآداب والفنون.

على أن ما جرى من انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية بصورة مفاجئة أسفر عن انهيار مواز للفكر الاشتراكي، واعتبر منظرو الرأسمالية هذا الانهيار بمثابة «نهاية للتاريخ»؛ بما يعني تحقيق الانتصار الحاسم والنهائي على الاشتراكية.

ونحن في غنى عن سرد الأحداث والوقائع الخاصة بحقبة هيمنة «القطب الأوحد» على مصائر العالم. وحسبنا التنويه بأن تلك الهيمنة كشفت عن «عورات» ومفاسد الرأسمالية بشكل فاضح. وكمشتغل بدراسة التاريخ؛ أجزم بأن «إمبراطورية

اليانكي» ولدت ميتة؛ إذ في خلال عقد ونصف من الزمن كان الفشل مصير سياساتها وحروبها على جميع الأصعدة، وهو أمر لم يحدث قط لأية إمبراطورية في التاريخ. أجزم أيضًا بأن الاشتراكية لم تمت؛ فطائر «الفينيق» ما انفك يحيا لينبثق من تحت الرماد.

9

أسفر سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية عن استئساد الرأسمالية التي تحولت إلى الإمبريالية لتمارس سيادتها على العالم تحت شعار «العولمة». وهو شعار زائف بهر الكثيرين من مثقفي العالم النامى.. إذ اعتبروا العولمة بداية عصر جديد تنعم فيه الشعوب بالاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والسلام الدائم، وتختفي خلاله النعرات القومية والنزعات العرقية والتعصب الوطني الشوفيني، حيث يصبح العالم «قرية واحدة» تعمل فيها ثورة المعلومات وأساليب الاتصال في تخليق ثقافة «هيومانية» مشتركة.

وقد أثبت الواقع العياني خطأ هذا التصور المثالي «الطوبوي» وتبديد «أحلام اليقظة» في عالم سعيد وتاريخ جديد ومجيد. أثبت أن «العولمة» محض شعار لتغطية أهداف ومشروعات في الهيمنة بإعادة اختطاط الخريطة «الجيوبوليتيقية» للعالم بما يحقق سيادة «القطب الواحد».

أثبت الواقع العياني أيضًا أن العولمة تعني المزيد من الاستغلال لمقدرات الشعوب وربط اقتصادها الهش بالاقتصاد الإمبريالي الذى يتحكم في مقدراتها ومواردها الاستراتيجية بالمزيد من استنزافها والقضاء عى مشروعاتها التنموية الطموحة، وتحويلها إلى سوق دائمة لترويج منتجات وسلع الدول الصناعية الكبرى.

وفي هذا المجال لم يخطئ بعض الدارسين حين قارنوا بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الإمبريالي الجديد، فذهبوا إلى أن الأول - برغم طابعه الاستغلالي - أسفر عن بعض الإصلاحات في مجال الري والزراعة والمواصلات، لأسباب تتعلق بمصالحه بطبيعة الحال. بينما استهدف الاستعمار الإمبريالي الجديد إفقار الدول النامية بدرجة تتيح استمرارية النهب المنظم عن طريق المؤسسات الدولية - الخاضعة للقطب الأمريكي - كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتفاقات المقيدة كاتفاقية الجات وغيرها.

ولا أدل على هذا النهب المنظم من إغراق الدول النامية في بحر الديون التي استنفد سداد أرباحها فقط نصف ميزانيات تلك الدول، بما يكرس تبعيتها إلى ما شاء الله.

كان على هذه الدول النامية أن توقف مشروعات التنمية لتتفرغ لإعادة هياكلها الاقتصادية بعد تصفية القطاع العام وكل ما يتعلق بتوجهاتها الاشتراكية السابقة، وإحلال الأنموذج الرأسمالي - الطفيلي في الغالب الأعم - محله تحت مسمى «الخصخصة»،

وباسم شعار خادع هو «الانفتاح الاقتصادي» الذي يعني في الواقع «التخريب الاقتصادي» حسب حكم المرحوم د. فؤاد مرسي.

أما الدول التي تباطأت في تحقيق هذا التحول أو حاولت الإبقاء على نظام الاقتصاد المخطط، فقد جرى اتهامها «بالشمولية»، وحصارها اقتصاديًا، بل التدخل العسكرى إذا لزم الأمر. بل أصبح تكريس بؤر التوتر السياسي وخلق بؤر جديدة لحروب دائمة إقليمية وعرقية وطائفية، أمرًا مخططًا من قبل القطب الواحد، لا لشيء إلا لتسويق تجارة السلاح، والهيمنة على مصادر الطاقة.

والأنكى أن يسيطر القطب الواحد على المنظمات الدولية، ويفرغ المنظمات الإقليمية والقومية من وظيفتها في صيانة الأمن والسلام الدولي، لتتحول إلى «أدوات» تسوغ وتبرر حروب «الفوضى الخلاقة» التي تمهد للهيمنة؛ بما يسهم في تحقيق «إمبراطورية رعاة البقر».

أما عن البعد السياسي «المعلن» للهيمنة؛ فهو تحقيق الديمقراطية في العالم النامي الذي أثبت تتابع الأحداث زيفة، حيث أشهرت الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها لبعض التجارب الديمقراطية الحقيقية - كما هو الحال في غزة - وأبقت على نظم «الاستبداد الشرقي» القبلية والعشائرية والثيوقراطية المزعومة والجمهورية الوراثية... إلخ تلك النظم التي جرى وصفها بالمعتدلة؛ والصحيح «العميلة» للمخطط الأمريكي وتابعه

الصهيوني. . لذلك لم تجد أمريكا غضاضة في إعلان تخليها عن «دعوى الديمقراطية» في الشرق الأوسط، عن قناعة بأن تطبيق ديمقراطية حقيقية لن تفرز إلا قوى ونظمًا معادية لها.

ونحن في غنى عن رصد الآثار المدمرة لسياسة «الخصخصة» على الشعوب، تلك التي أسفرت عن تخليق أرستقراطية فاسدة من «الأغنياء الجدد» الذين اشتروا مؤسسات الإنتاج بأثمان بخسة، وحولوها إلى «بوتيكات» لإنتاج «الكماليات»، أو بيوت ووكالات للسمسرة والاتجار حتى في «الممنوعات». ناهيك عن الاستغلال البشع للعمال والموظفين، وإلا فالطرد أو الدمغ بالإجرام والتزوير. . وما شابه. . هذا فضلاً عن الاستدانة من بنوك الدولة والهرب بالأموال إلى الخارج. . . . إلخ.

بديهي أن يسفر «الخراب» الاقتصادي عن خلخلة البناء الاجتماعي وإعادة صياغته على نحو يحول المجتمع إلى أقلية أرستقراطية مستغلة وأغلبية من المهمشين والجياع، تسكن أحياء «الصفيح» والمقابر وتعاني شظف العيش إلى حد الكفاف. لقد اختفت الطبقة الوسطى - وفق مخطط سلطوي مدروس - باعتبارها الطبقة القادرة على المعارضة والتغيير عن طريق الإصلاح أو الثورة.

لذلك عم الفساد البلاد والعباد، وتفاقمت مشكلة البطالة بين ملايين الشباب اليائس الذي فقد الحلم في يومه وغده؛ لتتلقفه خفافيش التطرف الديني، أو أرباب الإجرام، أو يغرق في البحار

حين يزمع الهجرة غير الشرعية، أو يسترق في فيافي وصحارى بدو «البترو - دولار». وهو أمر من الخطورة بمكان سواء على الحاضر أو المستقبل؛ إذ حرم المجتمع من خيرة قواه العاملة والمثقفة بما ينبئ بمستقبل يدعو إلى التشاؤم.

وقعت في «منف» مصائب

الأنكى ما تضمره الأيام

عجبا فالقوم نيام

لم يهرع فيهم غاضب

يتحدى الغاصب

ويحيل الغضب سهام

أو حتى كلام...!!

ومن الطبيعي أن تتدهور الثقافة في ظل العولمة بمفهومها السائد، لتتحول إلى ثقافة الاستهلاك، في مجتمع أسس اقتصاده على الاستهلاك، وهنا يصدق حكم «ابن خلدون» حيث قال : «يختلف الناس في عوائدهم ونحلهم باختلاف حظهم من المعاش». لقد طغت ثقافة «النصف الأسفل» - كرة القدم وفنون العرى - على ثقافة العقل والوجدان، أي ثقافة «النصف الأعلى»؛ أو بالأحرى انتصرت «الإبيقورية» على «الرواقية».

ناهيك عن تردى التعليم وتدخل الولايات المتحدة في وضع برامجه لطمس كل ما يتعلق بالهوية الوطنية أو القومية. ونحن في

غنى عن شرح ما اتسم به من «الطبقية»؛ فثمة تعليم للخواص وآخر للعوام. ناهيك عن تهاوي التعليم الديني الذي تنهل مناهجه من عصور الانحطاط، فتعاظم الاتباع والأثر والنصية والتلقين والنقل على حساب الإبداع والعقل والنظر.

أما عن تردي الأحوال الصحية، فحدث ولا حرج؛ حيث لم يسلم إلا القليل من الأمراض الوبائية بعد تحول الطب إلى «بيزنس»، كما هو حال التعليم أيضًا. وعندنا أن ما جرى من تخريب العقل والبدن ما كان جزافًا، بل كان نتيجة تخطيط وإرادة، بله «تآمر» يستهدف مستقبل الشعوب.

أما عن الفساد الخلقي، فهو نتاج طبيعي لكل ما سبق؛ إذ لا أخلاق مع الفقر، ولا فضائل في مجتمع قوام سياسته واقتصاده الرذائل.

تلك نظرة «بانورامية» عابرة عن مفاسد الرأسمالية الطفيلية الجديدة.

بديهى - حسب ماركس - أن يفرز الوضع السائد نقيضه الذي يتمثل بالحتم في الاشتراكية. وحسب «توينبي» لكل «تحد» «استجابة» بالضرورة أيضًا.. فهل تكمن تلك الاستجابة في «الحل الاشتراكي» ؟ هذا ما سيعرض له المقال التالي والأخير.

10

آثرنا في المقالات السابقة تقديم تصور تاريخي «بانورامي» كتقدمة مطولة تمهد لمحاولة تقديم اجتهاد نطرحه للمناقشة بين مفكري ومثقفي اليسار العربي عمومًا والمصري على نحو خاص؛ بهدف تحليل الواقع العالمي والعربي والمصري، حيث تذأبت الإمبريالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، فأجهزت على معظم التجارب الإشتراكية وتطلعت - ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية - للهيمنة على العالم بطرق ووسائل مختلفة؛ كان من أخطرها التدخل العسكري وإحياء الاستعمار الاستيطاني في محاولة للعودة بالتاريخ إلى الوراء، أو بالأحرى وقف عجلة التاريخ وتكريس «الأمر الواقع» Statusquo ممثلاً في «الإمبريالية الجديدة».

وهذا يعني - في التحليل الأخير - إعلان موت الاشتراكية بإدخالها متحف التاريخ.

ومن أسف أن الكثيرين من اليساريين العرب وقعوا في هذا الشرك، وقادتهم تحليلاتهم المريضة إلى أن التاريخ انتهى بالفعل،

وأصبحت الاشـتراكية في خبر «كان». والـقلة التي تشبثت بالفكر الاشتـراكي إنشطرت بين تيـارين، أحدهمـا «دغمـائي» يتجـاهل معطيـات الواقع الجديد، ويرى أن الماركـسية الكلاسـيكية لا تزال إديولوجية صالحة لـلمواجهة، والرهان على استشرافهـا في حتمية سقوط الرأسمالية برغم ضراوة التحديات.

أما التـيار الثـاني؛ فقـد استـسلم للأمر الواقع، وتواضـعت أهداف نضـاله لتبـتسر فـي مجرد العـمل على ترشـيد التـجارب الرأسمالية المراهقة والسائدة، والاكتفاء بالدفاع عن المطالب الفئوية للقوى العـاملة؛ كمـعالجة مـشكلة البطالة وتحسـين ظروف العمل ورفع الأجور. . . إلخ. بل إن بعض الأحزاب الاشـتراكية المدجنة قد راجـعت برامجها لتـساير مجـريات الواقع الحالي، ناهيك عن «ردة» بعض مفكري اليسار عن الاشتراكية تمـامًا، والتنظير لتهافتها نظريًا، والطعن في قـوانينها العلميـة، وافتـقارها - على مسـتوى التجربة - إلى الديمقراطية . . وما شابه.

لذلك كـانت المقـالات السابقـة مـحاولـة لإنعاش الذاكـرة؛ تستهدف تبصير هؤلاء وأولئك بأن الاشـتراكية كانت حلمًا ووعودًا في كل عصـور التاريخ، وأن الاشـتراكيـة العلميـة هي علم قراءة التاريخ واستقراء عـصوره وأطواره، والكشف عن قوانين صيرورته ومقومـات حركته. وبرغم ما وجـه إلى التجارب الاشتـراكية من انتـقادات؛ ظل فكرها النظري شـامخًـا إلى حد إطلاق مـصطلح «الماركسيولوجي» على الفكر الاشتراكي العلمي، باعتراف الكثيرين

من مفكري الرأسمالية. ويمكن أن نستخلص من العرض السابق عدة حقائق - نطرحها للنقاش - على النحو التالي :

أولاً : البعد الإنساني في الفكر الاشتراكي بجميع اتجاهاته وتياراته في مختلف عصور التاريخ، بحيث عبر عن طموحات الأكثرية المستضعفة ضد الأقلية الجائرة المسيطرة.

ثانيًا : تاريخية الفكر الاشتراكي، من حيث انبثاقه من واقع المجتمعات عبر تطورها ؛ ومن ثم كان استجابة لتحديات قائمة تستهدف تصحيح المسار بإقرار العدالة الاجتماعية.

ثالثًا : أن هذا التصحيح - سواء أكان عن طريق الثورة الشاملة أو الإصلاح الراديكالي - تطلب درجة من الوعي والتنظيم والفعل الصراعي المباشر.. وقد تحددت قوى الصراع حسب طبيعة النظم السائدة، فخلال المرحلة الاقطاعية تحالفت القوى العاملة مع الطبقة الوسطى لمواجهة السلطة والنبلاء والإكليروس - أرستقراطية رجال الدين - وخلال المرحلة الرأسمالية كان الصراع مباشرًا بين البورجوازية، ثم الرأسمالية التي شكلت السلطة السائدة.

رابعاً : أن المجتمعات الشرقية، لكونها شهدت - لعوامل تاريخية وجغرافية خاصة - تعايش أنماط إنتاج مختلفة رغم تناقضها، حكمت على الصراع الطبقي بالميوعة «والحلزونية»؛ بما كرس الاستبداد الشرقي - المدعم بتأويلات غير بريئة للدين -

الأمر الذي أفضى إلى تباطؤ تطورها، أو بالأحرى تخلفها إلى اليوم، ومع ذلك فهي قابلة للتطور وفقًا للقوانين العامة للمادية التاريخية.

خامسًا : أن الاشتراكية العلمية تشكل الإطار الأيديولوجى لحركة التغيير، إذا ما جرى فهم قوانينها العامة بعيدًا عن الدجمائية والمراهقة الفكرية. ذلك أنها معرفيًا تتعامل وتنطلق من تحليل الواقع ورصد قواه بما يحدد آليات وطرائق الصراع، ولأن الواقع متغير، لزم أن تكون قراءته على درجة من المرونة.. هذا ما ينص عليه المنطق الجدلي - الديالكتيك - بما يفصح عن حركية الفكر الماركسي، فتحليلات «ماركس» و «إنجلز» كانت متسقة مع واقع الرأسمالية في المجتمعات الأوروبية.

ومن ثم وجب فهم واقع المجتمعات الحالية كأساس للإفادة من الفكر الماركسي في التعامل معه.

وكمثال على ذلك، القراءة الخاطئة لمفهوم ديكتاتورية البروليتاريا - حسب الفهم الدجمائى الذي لا يتسق مع الواقع الآنى، فكلمة «ديكتاتور» إستعارها ماركس من النظم الرومانية، فلم تكن تحمل المعنى البغيض الذي نصطلح عليه الآن، لقد كان هو القائد «الحكيم» القادر على قيادة الجماهير لنعبر منعطفًا تاريخيًا وعرًا. كذلك الحال بالنسبة لمفهوم «البروليتاريا» الذي استعاره ماركس أيضًا من نظام الجيش الروماني، فالـ Protalirii معناها فرق الفقراء الذين كانوا يتسلحون بالحجارة.

في زمن ماركس عبر عن هؤلاء الطبقة العاملة، وهذا لا يعني أن مفهوم «البروليتاريا» الآن مقصور على العمال، بل يشمل كل الفقراء والمهمشين من فلاحين وموظفين إلى جانب العمال بطبيعة الحال.

خامسًا : الموقف من الدين لا يعني - حسب الماركسية - أن يكون معتنقها ملحدًا، فالثابت أن معظم الفلاسفة والمفكرين والأدباء خلال القرن الثامن عشر كانوا من الطبقة البورجوازية. الماركسية لا ترفض الدين أساسًا، بل تعارض تأويله - من قبل الكهنوت - لتكريس التخلف والخمول وتضبيب الوعي.. بل نجد من النصوص في الأدبيات الماركسية ما يشي بإعجاب ماركس وأنجلز بالإسلام الذي أحرز ثورة اجتماعية تقدمية غيرت وجه التاريخ. وهو ما تؤكده مراسلات الإمام محمد عبده مع «تولستوي». وحسبنا الإشارة إلى دور المفكر الماركسي «مكسيم رودنسون» في تفنيد حجج كبار المستشرقين الرأسماليين الذين زعموا أن الإسلام - لتحريمه الربا - حال دون تطور المجتمعات الإسلامية، ومن ثم أفضى إلى تخلفها.

لذلك لا تناقض ألبتة بين الإسلام والماركسية، نظرًا لطبيعة الإسلام الثورية الداعية إلى الحرية والعدل الاجتماعي، وهو ما أثبتناه في دراسة سابقة بعنوان «فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية» بما يغني عن الشرح.

لقد شهد العالم الإسلامي تجارب إشتراكية حديثة،

كالناصرية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وإذ حكم عليها بالإخفاق، فإن مرده «فوقانيتها» من ناحية ووقوعها في أخطاء ناجمة عن ضبابية الوعى، كالقول «بتحالف قوى الشعب العاملة» و «الرأسمالية الوطنية». . . الخ من المقولات اللا علمية أصلاً.

ومع ذلك، أنجزت تحولات تقدمية على المستوى الإقتصادي - الاجتماعي والثقافي، ومن ثم وجب مراجعة تلك التجارب وتحليلها واستكناه أسباب الإنجاز وعوامل الإخفاق. وينسحب الحال على الأحزاب الشيوعية في العالم العربي، فضلاً عن سائر التجارب الإصلاحية الدينية والوطنية والقومية.

تلك هى المهمة الأولى للإنتليجنسيًا العربية المعاصرة، مهمة قراءة ورصد معطيات الواقع الراهن، وطنيًا وعربيًا، وعالميًا، وصياغة إديولوجيا اشتراكية مؤسسة على الحقائق العيانية، ومفيدة من التجارب الاشتراكية السابقة.

أنئذ؛ لا يخالجنا شك في أن تلك الصياغة العلمية هي طريق الخلاص من كابوس الإمبريالية، وتخليق مجتمع حر قوامه العدل الاجتماعي. والمهم أن نبدأ فلكل مبتدأ خبر، و «لكل خبر مستقر».



ثانياً

المهمشون في التاريخ اليوناني

1

أ) الصراع الطبقي في أثينا:

إرتبطت الديمقراطية في نشأتها بأثينا؛ حتى أصبحت أنموذجًا تتمناه الشعوب المقهورة. على أن هذا التقدير للديمقراطية الأثينية كان قاصرًا على أقلية محدودة من سكانها؛ ناهيك عن حرمان المدن الأخرى التابعة لها في إقليم «أتيكا». كما كان حق الانتخاب مرتبطًا بحق «المواطنة» التي لم يتمتع بها إلا من كان من أبوين أثينيين. ناهيك عن هشاشة مفهوم الديمقراطية أساسًا مع وجود نظام طبقي صارم تتحكم فيه الأقلية بالثراء المادي والوجاهة الاجتماعية؛ بينما تعاني الأكثرية من شظف العيش.

لذلك؛ فلا جدوى للديمقراطية مع غياب العدالة الاجتماعية. لذلك أيضًا شهدت أثينا صراعًا طبقيًا أفضى إلى ثورة اجتماعية قدر لها مراجعة النظام السياسى السائد، وإعادة تشكيله بما يضمن قدرًا كبيرًا من حماية مصالح الأكثرية.

وعلى وتيرة مغايرة للثورات الاجتماعية؛ لم يشارك الفلاحون في الثورة؛ لا لشيء إلا لأنهم تمتعوا بحيازة الأرض وممارسة الحقوق السياسية.

وتحفزنا تلك الوضعية المتميزة للفلاحين إلى القيام برصد للبناء الطبقي الذي تفردت به أثينا؛ وهو ما يلزمنا بداهة بمعرفة الأساس الاقتصادي الذي يمثل حجر الزاوية في تخليق الطبقات. وعلى غير العادة كانت الفلاحة حرفة متميزة لها جلالها ووقارها؛ باعتبارها الحرفة المنتجة لضرورات الحياة.

أما الصناعة؛ فقد جرى اعتبارها حرفة المهمشين؛ إذ كان المشتغل بها في مكانة اجتماعية مزرية. ولعل هذا يفسر احتقار سكان الريف لسكان المدن على غير المألوف؛ خصوصًا وأن الحرفيين في الغالب الأعم كانوا عبيدًا يكدحون ليل نهار - خصوصًا في أعمال المناجم والمحاجر. لذلك لم يقدر للحرفيين تكوين منظمات طائفية ترعى حقوقهم وتدافع عن مصالحهم.

وعلى الرغم مما حققته التجارة للتجار من ثراء؛ إلا أن هذا الثراء لم يترجم إلى مكانة اجتماعية معتبرة، أو إلى إحراز حقوق سياسية. لذلك كان التجار والصناع يشكلون طبقة مهمشة شكلت بؤرة لنوع من المعارضة الثورية؛ حيث قام التجار ذوي الثقافة - نتيجة طبيعة عملهم الذي يؤهلهم للاتصال- بمهمة إزكاء الوعي الاجتماعي؛ ومن ثم السياسي.

أما الأعمال الأخرى المهنية - حتى المشتغلين بالفنون وشئون المال ونحوها - فكان يضطلع بها «العتقاء» والمهاجرون الغرباء الذين حرموا من حقوق المواطنة بطبيعة الحال برغم كونهم أحرارًا. بل إن الفلاسفة برروا وجود هذه الطبقة بقيامها بأعمال تكفل

للأرستقراطية التفرغ للحكم والحرب. لذلك شكل المشتغلون بهذه الأعمال قوام الطبقة الوسطى التي كانت - على غير المألوف - تفتقر إلى المبادرة والطموح. إذ وقع عليها عبء الضرائب الفادحة، والحرمان من ملكية الأرض والزواج ممن يتمتعون بحقوق المواطنة. لذلك اقتصرت همومها على الحفاظ على مكانتها والاهتمام بجمع المال على حساب الطموحات السياسية.

في سفح الهرم الطبقي قبعت طبقة الأرقاء - كثيرة العدد - من أسرى الحرب أو العبيد المجلوبين من الدول الأجنبية عن طريق التجار. وقد تردت أحوالهم لدرجة حفزتهم إلى التمرد أحيانًا؛ وإن شكلوا مصدر خوف للأرستقراطية من إمكانية قيامهم بالثورة؛ خصوصًا بعد تعاطف بعض الفلاسفة معهم؛ حيث أعلن أحد السوفسطائيين الماديين - على الملأ «... لقد بعث الله الناس في العالم أحرارًا، ولم تجعل الطبيعة أحدًا عبدًا»؛ بينما كان معظم الفلاسفة - حتى أرسطو - يبررون الاسترقاق باعتباره «أساساً لقيام مجتمع الأحرار».

وعلى أثر تفاقم الأحوال الاقتصادية خلال النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد؛ وبرغم قيام الدولة بإجراءات هامة لتخفيف الأزمة عن طريق تخفيض أسعار القمح؛ تخلقت الظروف الموضوعية لاندلاع الصراع الطبقي؛ الذي استهدف - على غير المألوف أيضًا - تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية معًا؛ على الرغم من «الخصام بين ربة الحرية وربة المساواة»؛ على حد تعبير «ديورانت».

ذلك أن الزعامات الجماهيرية طفقوا ينددون بالوضع القائم والنظام المتكلس والصارم، ويدعون إلى المساواة بتوزيع الثروة بين الجميع. وغنى عن القول أن هذا التحريض وجد صداه في أثينا؛ بل في جميع «المدن - الدول» ببلاد اليونان.

بدأت حرب الطبقات في البداية بين الأشراف - من كبار ملاك الأرض - وبين «الأغنياء الجدد». إذ ضعفت طبقة الأشراف نتيجة توزيع الأرض بين الورثة من الأبناء والأحفاد بما قلص مساحة الملكيات؛ الأمر الذي أفضى إلى فقدان الوجاهة والنفوذ؛ برغم أصالة الشرف.

أما الأغنياء الجدد؛ فكانوا من كبار التجار ورؤساء الحرف - المحرومين من المواطنة وما يترتب عليها من عدم ممارسة السياسة - والذين ازدادوا ثراء جعلهم يتطلعون للنفوذ؛ حسب مقولة ابن خلدون المعروفة «إن من يملك المال يتطلع بالضرورة إلى الجاه».

بدأ الصراع بـ «حرب كلامية» بين أفراد النخبة المفكرة في كل من الطبقتين، وانبرى الشعراء والأدباء يعبرون عن مطالب قطبي الصراع. فمنهم من انحاز إلى الأشراف وطفق يندد بغوغائية خصومهم، ومنهم من وقف موقفًا معاكسًا. وهو ما انطوت عليه إحدى مسرحيات «أرستوفان»؛ حيث تحدث أحد أبطال المسرحية عن فضائل الملكية الخاصة باعتبارها «الحافز الذي لابد منه للكدح البشري والمغامرة» فقال : «أنا السيد الوحيد في كل ما يملك من نعمة، وإن سلامتكم تعتمد علي - أي الملكية الفردية - دون

غيرى». بينما عبرت إحدى بطلات المسرحية عن محاسن الاشتراكية؛ حين قالت : «أريد أن يكون لكل الناس نصيب في كل شيء، وأن يكون كل الملك مشاعًا؛ فلن يكون بعد اليوم أغنياء أو فقراء، ولن نرى بعد الآن رجلاً واحدًا يجني محصول مساحات واسعة من الأرض وإلى جانبه رجل آخر لا يجد منها ما لا يتسع لدفنه».

وحتى لا تتحول الحرب الكلامية إلى أخرى دموية؛ حاول «بركليز» - حاكم أثينا - تحسين أحوال الفقراء مع الإبقاء على مصالح الأغنياء شريطة بذل أموالهم في أعمال البر والإحسان على المحتاجين.

فلما توفي «بركليز»؛ انتكست سياسته الإصلاحية، وعاد الحال إلى ما كان عليه؛ الأمر الذي فجر ثورة الفقراء والمهمشين ضد الأشراف والأغنياء الجدد في آن، سنة ٤٠٤ ق.م. ونجح الثوار في إحراز مكاسب جديدة، برغم اعتدال ثورتهم الشعبية.

وسرى دخان الثورة إلى مدن أخرى؛ فاندلعت بصورة متطرفة وضارية. ففي «ساموس» نجح الثوار في انتزاع الحكم وأقاموا حكومة شعبية - بعد قتل الأشراف - ووزعوا ممتلكاتهم على العامة. وفي «ليونتينى» طرد الثوار أشرافها من المدينة. وفي «كوركيرا»؛ زج بأربعمائة من الأشراف في السجون، وحوكم خمسون منهم أمام «محكمة شعبية» حكمت عليهم بالإعدام، وحوصر الباقون في هيكل المدينة حتى ماتوا جوعًا. وفي مدن

أخرى طالب الثوار بإقامة حكومة معتدلة وفق نظام ديمقراطي يشارك فيه كافة الطبقات، وطالب آخرون بتحقيق العدالة الاجتماعية؛ في ظل حكومة أرستقراطية.

ومهما يكن من أمر؛ «فقد زلزلت الثورة الاجتماعية في أثينا أركان العالم الهللينى، وصدعت أركانه»؛ حسبما يرى «ول ديورانت».

أما عن نتائج ثورة الشعب الأثيني في أثينا ذاتها؛ فقد أسفرت عن نظام جديد يجمع بين الاشتراكية والحرية الفردية. إذ جعلت قوى الإنتاج الأساسية تحت هيمنة الدولة، وفرضت الضرائب على التجار؛ مع الإشراف على النشاط التجارى. كما وضعت نظمًا عادلة للموازين والمقاييس، واستنت قوانين صارمة لمنع الاحتكار، وراقبت تجارة الحبوب وأسعار السلع، وجعلت عقوبة الإعدام لمن يتجاوز تلك القوانين. وأصبحت أسعار الخبز كفيلة بألا يموت أحد جوعًا، وذلك عن طريق الاحتفاظ بكميات وفيرة من القمح في بيادر الدولة، وإغراق السوق بها حين تتعرض أسعار الخبز للارتفاع. كما فرضت ضرائب عادلة تناسب أحوال المنتجين، جرى استثمارها في المشروعات العامة التي استوعبت كل العاطلين. كما ألزمت الأغنياء بتمويل الدولة بصدد نفقات الجيش والأسطول، وفرضت ضرائب عالية على رواد المسارح والملاهي.

وفيما عدا ذلك؛ أبقت الدولة على المبادرات الفردية، وحقوق الملكية، وفرص الكسب، باعتبارها حوافز على النشاط الإنتاجي، وتحقيق الرخاء.

ونجم عن ذلك تحقيق الرخاء بالفعل، والحؤول دون اندلاع ثورات اجتماعية. وفي ذلك عبرة لمن يتعظ من طغاة عالمنا العربي المعاصر؛ وإلا فثورات الجياع قادمة لا محالة لتدك معاقل الفساد وحصون الاستبداد.

2

ب) الثورة الاشتراكية في إسبرطة:

شهدت بلاد اليونان أوج مجدها في عهد الإسكندر الأكبر الذي أسس إمبراطورية لم تشهدها البلاد طوال تاريخها. إذ امتدت الحضارة والثقافة اليونانية إلى آفاق جديدة حتى وصلت إلى بلاد الهند والتركستان. كما تلاقحت مع الحضارات الشرقية لتنجب حضارة عالمية بعد نجاح مشروع الإسكندر في عقد زواج بين أوروبا وآسيا.

وانتعش الاقتصاد في كافة أرجاء الإمبراطورية؛ نتيجة تحقيق وحدة سياسية كبرى؛ عملت التجارة على توثيق عراها؛ خصوصًا على الصعيد الاجتماعي نتيجة «التعايش السلمي» بين شعوب كانت من قبل متناحرة متصارعة آن لها أن تمتزج دماؤها.

على أن وفاة الإسكندر عام ٣٢٢ ق.م أنهى هذا العصر لتدخل بلاد اليونان عصرًا مظلمًا من جراء الحروب الداخلية والغزوات الخارجية، وما ترتب عليها من كساد اقتصادي؛ فقد اندلعت الحروب بين قواد الإسكندر الخمسة الذين اقتسموا الإمبراطورية، وطمح كل منهم إلى تحقيق سيادته؛ بما أفضى إلى مذابح بشرية أهلكت الحرث والنسل.

كما تعرضت البلاد لأخطار هجمات عناصر متبربرة من «الكلت» الذين تدخلوا في الصراع الطبقي في الداخل وساندوا «الجياع» ضد «الأشراف» الذين تسنموا السلطة على أنقاض الديمقراطية. كما شن «الغاليون» الجفاة حملات ضارية أسفرت عن استيلائهم على «مقدونيا» وحكمها قرابة أربعين عامًا؛ قضوا خلالها على الحضارة اليونانية؛ لتحل الأعراف البدائية والنزعات العسكرية محلها. كما تشكلت عصب وأحلاف من المدن اليونانية أضرمت نيران الصراع الداخلي بين شعب كان «سيد العالم» من قبل.

واختفت فضيلة تقديس «المواطنة» لتسود نزعة «أبيقورية» قوامها طلب المال والثراء السريع - بأية وسيلة - والانغماس في حياة المتع الحسية والترف المصطنع.

بديهي أن يتدهور الاقتصاد من جراء الحروب وهجرة الفلاحين من مزارعهم وإهمال مشروعات الري والصيانة واستنزاف التربة نتيجة الأمطار والفيضانات الجارفة. واستثمر الأغنياء الفرصة؛ فاستولوا على الأرض الزراعية واستعانوا بالعبيد ليحلوا محل الفلاحين الأحرار الذين عانوا ويلات البطالة.

كما أهملت المناجم والمحاجر فكسدت الصناعة وغدت حرفة «محتقرة» بعد تشغيل الرقيق بدلاً من المواطنين الأحرار؛ نظرًا لضآلة أجورهم.

كسدت التجارة بالمثل بعد انتقال النشاط التجاري من الموانئ اليونانية إلى ثغور مصر والشام. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع السلع الواردة من الخارج، بما انعكس سلبًا على الطبقات الدنيا؛ إلى حد تعاظم أعداد «الشحاذين» في بلاد اليونان، كذا إلى الإحجام عن الزواج ولجوء المتزوجين إلى تحديد النسل خشية الإملاق. وقد أدى ذلك إلى نقص ديموجرافي له آثاره السلبية على النشاط الاقتصادي.

على أن تلك الأزمات الخانقة تمخضت عن ظاهرة إيجابية بالنسبة للقوى العاملة، وهى تكوين منظمات واتحادات عمالية قامت بدور نشيط في بث الدعايات الاشتراكية، والمطالبة بإلغاء الديون، وإعادة توزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين، ومصادرة الثروات الكبرى، والمطالبة بتحرير العبيد.

وأسهم الفلاسفة والشعراء في شحذ الوعي الطبقي؛ فتحدث الفيلسوف «زينون» عن جمهورية مثالية على أسس شيوعية. وكتب الروائى« بمبولوس» رواية عن جزيرة خيالية في المحيط الهندي ذهب فيها إلى أن «الناس كلهم أكفاء لا في الحقوق فحسب؛ بل في المقدرة والذكاء، وأنهم يعملون جميعًا على قدم المساواة، ويقتسمون ثمار عملهم بالتساوى، ويشتركون كلهم إذا جاء دورهم في تصريف شئون الحكم... وليس بالجزيرة غنى ولا فقر، ولا حرب بين الطبقات... الخ».

على إثر ذلك ظهر زعماء شعبيون نبهوا العامة إلى ما يجرى من رشوة وفساد فمسخت فضائل الديمقراطية ليحل محلها العنف والاستبداد. لذلك تحول هؤلاء الزعماء في نظر الشعب إلى ما يشبه القداسة بعد اليأس من آلهة «الأوليمب» في تغيير الأحوال؛ حتى فشا الإلحاد بين الكثيرين خلال القرن الثالث قبل الميلاد. ولعل هذا يفسر لماذا ازدهرت فلسفة «أبيقور» على حساب الفلسفة الرواقية، كذا انتشار المعتقدات الدينية الشرقية التي «تقبل بين أتباعها جميع الرجال والنساء ومنهم الأجانب والأرقاء والأحرار على حساب الدين القديم الذي كان منحازًا للأرستقراطية» على حد تعبير «ديورانت».

هذا في الوقت الذي انحلت فيه طبقة الأشراف من جراء حياة البذخ والإسراف في الملذات الحسية. إذ فشا بين أفرادها «اللواط» ومعاشرة البغايا؛ بما فكك الأواصر الأسرية. بينما كانت الأسر الفقيرة تئد الأطفال المواليد من جراء الخصاصة والإملاق.

بديهي أن تتوافر الظروف الموضوعية ممهدة لجولات من الصراع الطبقي. وإذ نجحت بعض المدن في تحاشيه إلى حين - مثل إسبرطة - عن طريق وضع قوانين جديدة؛ مثل تحويل قطاع كبير من الأرض الزراعية إلى ملكية الدولة، وتوزيع القمح على الفقراء مجانًا؛ فلم يكن بالإمكان أن تمضي سياسة الإصلاح قدمًا؛ لأن اتساع الهوة بين الطبقات حتم ضرورة التعويل على الثورة الشاملة. ذلك أن الفلاحين الجياع طمحوا إلى توزيع الأرض

الزراعية بينهم بالتساوي؛ تحقيقًا لمجتمع شيوعي تبنى الدعوة إليه أحد الزعماء - ويدعى «كليمنيس» - الذي طالب بإلغاء الديون كمقدمة لتحقيق العدل الاجتماعي الشامل. ونجح بالفعل في تحقيق هدفه بفضل ولاء الجيش وتأييد الشعب؛ فوزع الأرض على الأهلين من الأحرار.

وشرع في «تصدير» الثورة الاجتماعية إلى المدن اليونانية الأخرى. ورحب به العوام إذ وجدوا فيه منقذًا ومحررًا؛ فرحبت مدن «أرجوس» و «فليوس» و «إبدروس» و «كورنثة» وغيرها بجيوشه. في جميع تلك المدن أسقط الديون، واستولى على ثروات الأثرياء ووزعها على الفقراء. كما أقنع الفيلسوف «سرسداس» أهل مدينته بمديد المعونة للفقراء قبل أن تطيح جيوش الثوار بهم.

إلا أن تحالف عصابات الأشراف أفضى إلى هزيمة الثوار وفرار زعيمهم إلى مصر؛ بعد سيطرة «الأوليجركية» على مقاليد الحكم.

ومع ذلك لم تهدأ ثائرة الثوار؛ فقاموا بانتفاضة أخرى أسفرت عن تأسيس «دكتاتورية ثورية» - على حد تعبير «ديورانت» - بزعامة عبد مجلوب من سوريا يدعى «نابيس»؛ فمنح حق المواطنة الإسبرطية لجميع الأحرار بعد أن حرر جميع العبيد. ولما اعترضه الأغنياء صادر أملاكهم وقطع رؤوسهم.

كما طمح لتصدير الثورة خارج «إسبرطة» عن طريق القوة؛ فقاد جيشه إلى مدن «أرجوس» و «مسينا» و «أركاديا» وغيرها،

وتمكن بمؤازرة الطبـقات الفـقيـرة من تحـقيق أهدافـه؛ فكان يؤمم المزارع الكبرى أينما سار ويوزعها على الفلاحين، ويلغي الديون.

وحاولت الأرستقراطيات اليونانية الاستعانة بالرومان للخلاص من الثوار دون جدوى؛ فكونوا عصبة من المدن «الآخية» لردعهم. ولما فشلوا لجأوا إلى وسائل خسيسـة أثمرت في اغتيال زعيم الثوار وبيع أنصاره في أسواق الرقيق. وإذ فـشلت الثورة إنحدرت مكانة «إسبرطة»؛ فلم يعد لها شأن بعد في تاريخ بلاد اليونان.

3

جـ) الاشتراكية البطلمية:

قد يثير هذا العنوان «الاشتراكية البطلمية» دهشة البعض؛ على اعتبار أن البطالمة كانوا ملوكًا من أصل يوناني؛ عرفوا «بالاستبداد الشرقي» - كما ذهب المرحوم أحمد صادق سعد - وكان اقتصادهم على غرار «نمط الانتاج الآسيوي» - وفق حكم هذا المؤرخ القدير نفسه. وننوه بأننا نقلنا هذا العنوان - المثير للدهشة - من كتاب «قصة الحضارة»؛ ذلك العمل الفذ الذي أنجزه الأمريكي «ول ديورانت». على أن أخذنا بهذا العنوان يعنى قناعتنا به بعد دراسة متأنية لكبار المؤرخين الذين أرخوا للعصر البطلمي؛ .خصوصًا «كليربيرو» صاحبة كتاب «الاقتصاد الملكى البطلمي»، و «بييرجوجى» مؤلف كتاب «الاقتصاد الملكي»؛ بما يؤكد وجهة نظر «ديورانت» بصدد اشتراكية البطالمة؛ وهو ما نقوم على برهانه في هذا المقال.

معلوم أن « الإسكندر الأكبر» فتح مصر عام ٣٣٢ ق.م وحررها من حكم الفرس. وبعد وفاته حكمها قائده بطلميوس الأول الذي أسس أسرة حاكمة نسبة إلى إسمه - البطالمة - حتى فتحها الرومان عام ٣٠ ق.م لتصبح ولاية رومانية.

وما يعنينا - في هذا المقام - أن البطالمة أحدثوا تحولات كبرى في الاقتصاد المصرى بنقله من «النمط الآسيوي» إلى الاقتصاد الموجه في صيغة أقرب ما تكون إلى الاشتراكية.

صحيح أن هذا النظام الجديد لم يحقق طموحات الشعب المصري في إقرار العدالة الاجتماعية، وأن حسناته تمتع بها العناصر اليونانية؛ ومع ذلك تحسنت أحوال المصريين العامة بدرجة تفوق العصور التاريخية السابقة واللاحقة حتى فتح العرب مصر.

ذلك أن مصر - كشأنها دائمًا - احتوت بحضارتها العريقة كافة الغزاة؛ فتمصروا بدرجة أو بأخرى. وعلى سبيل المثال جرى تتويج الإسكندر في واحة سيوه على طريقة الفراعنة، وقدم بنفسه القرابين للإله المصري «آمون». وبرغم سيادة الحضارة الهللينية - اليونانية - في العصر البطلمي، إلا أن ملوك البطالمة راعوا التقاليد والرسوم المصرية في نظام الحكم؛ إلى حد أن الرومان أطلقوا على «كليوباترا السابعة» نعت «الملكة المصرية». أكثر من هذا أن المصريين جرى تجنيدهم في الجيش البطلمي، وكانوا بعد انتهاء الخدمة يحوزون أنصبة لا بأس بها من الأرض الزراعية لفلاحتها. بل تمتع ما عداهم من الفلاحين المصريين بما جرى من إقرار نظام ضرائبي عادل بالقياس إلى ما سبق وما لحق؛ خصوصًا وأن الاقتصاد المصري شهد حالاً من الرخاء والنمو إنعكست آثاره الإيجابية على كافة السكان، ومنهم الكثرة من المصريين وإن

بدرجة أقل من العناصر الإغريقية والوافدة. لذلك أصاب المرحوم / أحمد صادق سعد حين ذهب إلى «أن الجماهير الشعبية انتقلت إلى مرحلة جديدة».

ناهيك عن الآثار الإيجابية على المستوى الثقافي بعد تأسيس مدينة الإسكندرية التي أصبحت أهم المدن التجارية على سواحل البحر المتوسط، كما أصبحت معقل الثقافة الهللينية بعد أن أسس بطلميوس الثاني مكتبة الإسكندرية.

أما عن مظاهر الاشتراكية في نظام «الاقتصاد الموجه» الذي أقره البطالمة؛ فقد لفظوا نظام الحرية الفردية الذي كان قائمًا في الاقتصاد اليوناني قبل الإصلاح الاقتصادي الذي أقره «بركليز» في أثينا عقب أندلاع ثورات العامة؛ وهو ما أوضحناه في المقال السابق. كما لم يأخذوا بما كان سائدًا في العصر الفرعوني من تملك الفرعون كافة الأراضي الزراعية، وتسخير المصريين كعبيد لفلاحتها؛ حتى تحولت مصر إلى «مزرعة حكومية ضخمة».

لقد ضمن البطالمة للمصريين حق امتلاك بيوتهم وحدائقهم في الريف، فضلاً عن منح الجنود المسرحين أنصبة من الأرض تتمتع بحق الاستغلال، بالإضافة إلى تمكين بعض الفلاحين من استئجار قطع من الأرض نظير تقديم جزء من إنتاجها إلى الدولة. وفي كل الأحوال تولت الدولة الاضطلاع بمشروعات الري والصرف واستصلاح الأرض البور وغيرها من الخدمات. هذا فضلاً عن استثمار التقدم العلمي في تطوير وسائل الانتاج اعتمادًا

على صفوة من المهندسين والتقنيين اليونانيين؛ وإن كان نظام السخرة قائمًا بصدد مواجهة فيضان النيل، كما سك البطالمة عملة نقدية حسنة السمعة؛ ومع ذلك كانت الضرائب تدفع نقدًا أو عينًا.

وفي مجال الصناعة؛ نعلم أن الإسكندر الأكبر قد ألغى نظام الاحتكار على وجه العموم؛ لكن البطالمة أناطو الدولة باحتكار الصناعات الأساسية؛ مع الإبقاء على حرية الحرفيين الصغار في الصناعات الاستهلاكية. وكان القائمون بها من المصريين الأحرار، وندر اشتغال الرقيق بالحرف؛ إذ جرى اختصاصهم بالأعمال المنزلية. وشهدت الصناعة عمومًا نهضة ملحوظة؛ نظر التوظيف التطور العلمي في خدمة أغراض عملية. لذلك تعاظم الإنتاج الصناعي ليخرج من دائرة الاستهلاك المحلي إلى السوق الخارجي. وكانت المناجم والمحاجر ملكًا للدولة ويجري استغلالها عن طريق مقاولين ومتعهدين.

لذلك غدت الإسكندرية السوق الأعظم للتجارة الدولية؛ خصوصًا بعد إنشاء مناراتها التي أصبحت من عجائب الدنيا السبع. هذا فضلاً عن إيجاد نظام مصرفي متطور كفل تمويل التجار بما يحتاجون من أموالهمقابل ربح معقول.

لذلك؛ ازدهر الاقتصاد المصري وعمت آثاره الإيجابية كافة عناصر السكان؛ وإن جنت منه الطبقة الأرستقراطية - وجلها من الإغريق المستوطنين والأجانب الوافدين - ثماره الناضجة.

كانت هذه الأرستقراطية تتمتع بحقوق «المواطنة» التي حرم منها أغلبية المصريين، وكانت تستوطن المدن - التي لم يدخر البطالمة وسعًا في تشييد الكثير منها - نتيجة النمو الديموغرافي داخليًا، ووفود أعداد هائلة من الأجانب لسكناها.

كما تخلقت طبقة بيروقراطية ذات نفوذ متعاظم؛ شكل الإغريق سوادها الأعظم. أما الطبقة الوسطى؛ فتشكلت شرائحها من كبار التجارب الأجانب، فضلاً عن «بورجوازية صغيرة» من المصريين خصوصًا من رؤساء الحرف والتجار. أما السواد الأعظم من المصريين فقد جمعتهم الطبقة الدنيا التي تحسنت أحوالها المعيشية إلى حد كبير؛ بفعل السياسة البطلمية الرشيدة، ولا غرو؛ فقد أطلق المصريون على بطلميوس الأول لقب «المنقذ» Soter؛ الذي كانت تشريعاته مزيجًا من التقاليد والأعراف المصرية والشرائع اليونانية. وحسبنا أن المصريين كان لهم محاكم خاصة، كما تمتعت المدن بنوع من الحكم الذاتي.

لذلك؛ ندر قيام ثورات مصرية شعبية في هذا العصر، فقد تمركزت الثورات بين سكان الإسكندرية من الإغريق وبين يهود المدينة؛ نظرًا لما جرى بين الفئتين من تنافس تجاري؛ كذا نتيجة اشتغال اليهود بالأعمال الربوية. ومعلوم أن اليهود كانوا طائفتين؛ الأولى أرستقراطية متعالية، والثانية من الفقراء. وقد تمصرت الطائفة الأخيرة وشاركت في بعض الانتفاضات التي قام بها بعض المصريين في الإسكندرية؛ خصوصًا خلال العصر البطلمي المتأخر.

وقد استخدم المصريون في نضالهم سلاح «التبكيت والتنكيت» - كعادتهم - فلقبوا أحد ملوك البطالمة الأواخر بلقب «الزمار»، وآخر بلقب «الفسخاني».

وفي الريف، لم نسمع عن ثورات شعبية ذات شأن؛ وأقصى ما كان يفعله الفلاحون يتمثل في الهجرة من الأرض، أو التنصل من دفع الضرائب، أو الاعتصام بالمعابد؛ حتى تستجيب السلطة لمطالبهم.

ونقف في إحدى البرديات على استخدام المصريين سلاح «الكلمة» في نضالهم؛ حيث تحدى أحد زعماء الفلاحين ملوك البطالمة بقوله : «... نود أن تعلموا أننا لم نسلم أبدًا أنفسنا لكم، لا في أيام والدكم ولا في أيامكم. وحيث أننا نقوم بما هو مطلوب منا؛ فلا نحني أنفسنا أمام أحد».

على أن تلك المقاومة السلبية تحولت إلى انتفاضة شعبية في عهد أحد ملوك البطالمة الأواخر ؛ حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية نتيجة كثرة الحروب التي خاضها الملوك، فضلاً عن الصراع السياسي بين أفراد الأسرة الحاكمة؛ فأحرق الثوار صكوك الديون المتراكمة على الفلاحين، ونهبوا مخازن الغلال الملكية، وقطعوا الطرق. وعلى الرغم من قمْع الثوار؛ إلا أن السلطة استجابت للكثير من مطالبهم.

ثالثاً

المهمشون في الجمهورية الرومانية

1

أ) النضال السلمي:

ليس من شك في أن المجتمع الروماني شهد نظام الطبقات بوضوح منذ عهد الجمهورية. ومعلوم أن تكوين الطبقات يرجع أساسًا إلى التفاوت في حيازة الثروة. بل إن حقوق «المواطنة» كانت قاصرة على الطبقات العليا؛ وعلى رأسها طبقة «الأشراف» التي حازت السهم الأوفر من الثروة؛ بما أهلها لاحتكار السلطة؛ بحيث يمكن القول بأن نظام الحكم كان «بلوتوقراطيًا»؛ برغم مظهره الديمقراطي.

لذلك تمتع مجلس الشيوخ «السناتو» بسلطات واسعة مردها إلى كون معظم أعضائه الثلاثمائة من الأشراف. كما كانت السلطة التنفيذية بأيدى «قنصلين» ينتميان إلى الطبقة نفسها. وبرغم مشاركة «الفرسان» ورجال الأعمال في الحكم بتوليهم الوظائف العامة العليا نتيجة حيازتهم قدرًا معقولاً من الثروة؛ إلا أن سلطة الحل والعقد ظلت في قبضة السناتو بتشكيلته الأرستقراطية.

أما طبقة العامة؛ فكانت تمثل السواد الأعظم من السكان؛ سواء من الأحرار الذين احترفوا الصناعة والتجارة، أو من الأرقاء

الذين سخـروا في فلاحة ضياع الأشـراف. وإذ تمتع الأحرار بحق الانتخاب فقد كانوا مربوطين بتبعية السادة الأشراف نظير ما كفلوه لهم من حـماية. أمـا العـبيـد فـقد حـيل بينهم وبين الأشـتغـال بالسياسة، واقتصر طموحهم على شراء حريتهم من سادتهم. وقد اتسعت دائرة الاسترقاق نتيجة عـجز الكثيرين من أحرار العامة عن الوفاء بديونهم للأشراف حيث جرى العـرف على استرقاقهم؛ بل وقـتلهم إن شاء دائنوهم. جـرى العـرف أيضًا على تجنيـدهم في الجيش؛ دون أن يحوزوا أدنى نصيب من غنائم الحرب.

لذلك؛ بدأت حرب الطبقات من قـبل العامة ضد الأشراف. بدأت بصورة سلمية في تقـديم مطالب تنطوي على تحقيق نوع من العدل الاجتماعي.

من أهم تلك المطالب، أن يـكون لهم ممثل من طبـقتـهم في سلك الوظائف العامة. وأن يتزوجـوا من طبقتي الأشراف ورجال الأعمال والفرسان، والأهم أن يحـوزوا نصاباً من الأرض المفتوحة التي اقتصر توزيعها على الأشراف.

بدأ العامة نضالهم السلمي بالاعتصام والامتناع عن الجندية حتى تتحقق مطالبهم عام ٤٩٤ ق.م. ونـظرًا لتعرض روما لأخطار الغزو الخارجي اضطر «السناتو» إلى ترضية العامـة؛ فأسقط ما كان عليهم من ديون، وسمح لهم باختيار «تريبونين» للدفاع عن مصالحهم.

أما عن منصب «تريبون» العامة؛ فقد تعاظم شأن شاغليه بعد تبنيهم مطالب طبـقتهم؛ خصـوصًا أن بعض أفراد طبـقة الأشراف

تعاطفوا مع العامة؛ فانسلخوا من طبقتهم العليا ودخلوا في صراع مع الحكومة «البلوتوقراطية» - حكومة الأغنياء - فوزعوا ثرواتهم بين الفقراء والمعدمين، وسددوا الكثير من ديونهم، وطالبوا - بعد اختيارهم ترابنة من قبل العامة - بتوزيع القمح بالمجان على جموع الجياع في روما.

على إثر هذا النجاح؛ طالب العامة بوضع قوانين مدنية تضمن لهم ما حققوه من حقوق؛ فضلاً عن منع الربا والاحتكار؛ وحيازة أنصبة من الأرض في البلاد المفتوحة. وهو ما تحقق بالفعل حيث جرى تدوين القانون الروماني على الألواح الإثنتى عشرة المشهورة؛ وهو حدث هام في التاريخ الروماني.

ولما حاول السناتو العزوف عن تطبيق بعض القوانين المتضمنة مصالح وحقوق العامة؛ لجأ هؤلاء إلى الاعتصام مرة أخرى؛ فرضخت السلطة لمطالبهم؛ خصوصًا ما تعلق منها باتساع سلطة ترابنة العامة.

واصل العامة كفاحهم؛ فطالب التريبيون «جايوس جراكوس» بحق العوام في الزواج من الطبقات الأرستقراطية؛ هذا فضلاً عن حقهم في اختيار أحد القنصلين - السلطة التنفيذية - من أفراد طبقتهم. وتحت وطأة تعرض روما لخطر الغزو، استجاب السناتو للمطلب الأول، وسوف ينالون المطلب الثاني بعد عدة سنوات. ولما هدد العامة بالاعتصام سمح لهم بتولى بعض الوظائف العامة؛ مثل «الرقيب» - «السنسور» - و «البريتور» الذي كان يناط بحكم الولايات التابعة لروما.

وإذ حاولت الأرستقراطية الألتفاف حول هذه المكاسب عن طريق إغراء زعماء العامة، والتعلل بتعاظم الأخطار الخارجية؛ طور العامة من وسائل نضالهم؛ فأسسوا «مجلس العامة» Conce-lia Plebies الذي تطور إلى «مجلس قبائل الشعب» فيما بعد. والذي مارس حقه في التشريع عام ٣٥٧ ق.م؛ حيث كان أعضاؤه من العوام والأشراف سواء بسواء. كما نيط هذا المجلس بمهمة اختيار ممثلي العامة للوظائف الهامة. لذلك تعاظمت سلطات ترابنة العامة إلى حد مراقبة أعمال مجلس السناتو؛ بل ونقض قرارات هذا المجلس.

كما تمتع التربيون بحق الاعتراض على قرارات «القناصل» بهدف حماية الشعب من عدوان الحكومة. كما كان منزله مفتوحًا ليلاً ونهارًا ومتمتعًا بالحصانة - لتلقي شكاوى الشعب والدفاع عن مصالحه إزاء السلطة.

مع ذلك؛ لم تجد السلطة عناء في الالتفاف حول مكاسب العامة؛ وذلك بإغراء الأغنياء منهم، وإعلان «حالة الطوارئ» وتقوية نفوذ وسلطات القناصل؛ بما أفضى أحيانًا إلى الديكتاتورية. وكان ذلك من أسباب سقوط الجمهورية والتمهيد لحكم الفرد الذي تمثل في عصر الإمبراطورية.

ساءت أحوال العامة نتيجة لاندلاع الحروب البونية - الصراع بين روما وقرطاجة - وما ترتب عليها من دمار وتخريب أفضى إلى إهمال الفلاحة، وهجرة الفلاحين إلى المدن بعد بيع مزارعهم

بثمن بخس لتسديد الديون. لذلك تعاظمت طبقة الأشراف، فاتسعت ضياعها وازداد تسلطها. كما غصت المدن بالصعاليك والمهمشين نتيجة فداحة الضرائب على أصحاب الحرف. وبرغم ما جرى من تأسيس اتحادات حرفية تنتظم جيوش العمال العاطلين لم تستطع إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة؛ على الرغم من دورها في توزيع الطعام على الجياع، ومواجهة الاحتكارات.

أفضى هذا الوضع إلى المزيد من تدهور معيشة الفلاحين في الريف والحرفيين في المدن؛ خصوصًا بعد اعتماد الطبقات الأرستقراطية على الرقيق بعد أن تزايدت أعداده من أسرى الحروب.

كما تدهورت أحوال طبقة أصحاب الأعمال نظرًا لفداحة الضرائب، وتعويل الأرستقراطية على الاستيراد من الخارج ومزاحمتهم في النشاط التجاري والمالي؛ الأمر الذي أفضى إلى إفقار الكثيرين منهم وانضمامهم إلى طبقة العوام.

وبديهي أن يعم الكرب حال شريحة الأرقاء الذين جرى تسخيرهم في المزارع والضياع، فضلاً عن الخدمة في منازل الأشراف؛ ومن ثم عولوا على تنظيم جماعاتهم توطئة لانتفاضة التي تزعمها «جراكوس» - تريبون العامة - الذي تصدى للدفاع عن مصالح المستضعفين؛ بحيث تحول النضال السلمي - الديمقراطي - إلى ثورة اجتماعية عارمة. وهو ما نعرض له في المقال التالي.

2

ب) من النضال الدستوري إلى العنف الثوري:

على إثر التفاف السلطة على ما أحرزته العامة من حقوق دستورية، وما عانته تلك الطبقة البائسة من شظف العيش نتيجة الحروب؛ كان من الطبيعي أن يتحول الغضب إلى ثورة مسلحة.

بدأت إرهاصات الثورة باختيار العامة «تيبريوس جراكوس» تربيونًا؛ أي نقيبًا للعامة على الرغم من انتمائه لطبقة الأشراف. إذ كان ذا مشاعر إنسانية متعاطفة مع طموحات العامة؛ نتيجة ثقافته اليونانية الرفيعة. وعرف بنضاله ضد السناتو وطبقة الأشراف، وهاله ما عاينه من تدهور أحوال الفلاحين من جراء تفشي البطالة نتيجة استعانة الأشراف بجيش من الأرقاء في فلاحة ضياعهم. كما راعه تدهور أحوال الجيش نتيجة عزوف العامة عن الجندية ليحل العبيد محلهم. ناهيك عن ما حل بالعاصمة من اضطرابات وفساد خلقي بسبب تفاقم المشكلات الاقتصادية وصخب الصعاليك والمهمشين.

لذلك تبنى مشروعًا يقضى بتنازل الأشراف عن معظم أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين ليضمن اشتراكهم في الجيش.

بديهي أن يلتف العوام حول هذا الزعيم الشعبي الذي خاطبهم - وكان خطيبًا مفوهًا - بقوله :

«إن لحيوانات الأرض جحورها، وللطيور أعشاشها وأوكارها، أما الرجال الذين يحاربون ويموتون من أجل الوطن فلا يملكون فيه إلا الضوء والهواء.... إنكم أيها الفقراء تقاتلون وتموتون لينعم غيركم بالثروة والترف، ويقال لكم : إنكم سادة العالم، لكنكم لا تجدون في هذا العالم موضعًا لقدم؛ في حين في وسعكم أن تقولوا إنه ملك لكم».

عندئذ جرى اتهام «جراكوس» من قبل السناتو بالديماجوجية والطموح إلى الديكتاتورية. ومع ذلك انصاع أعضاؤه لقبول المشروع نتيجة التفاف العامة حوله مهددين بالثورة.

وبفضل شعبيته الجارفة جرى اختياره تريبونًا للمرة الثانية عام ١٣٢ ق.م؛ فاستثمر الفرصة للمطالبة بإنقاص مدة الخدمة العسكرية للفلاحين، وإلغاء استئثار الأشراف بأعمال المحلفين، وإعطاء حقوق المواطنة لكل سكان إيطاليا الأحرار.

لذلك؛ حمل أعضاء السناتو السلاح مؤزرين بجموع الأشراف وعبيدهم، وتمكنوا من قتل تيبريوس وتمزيق شمل أنصاره من العامة؛ خصوصًا بعد توزيع أنصبة من الأرض عليهم.

ومع ذلك ظل العامة على ولائهم لزعيمهم «الشهيد» حيث اعتبروا يوم اغتياله ذكرى مقدسة. ونظرًا لافتقارهم إلى زعيم بديل

لجأوا إلى أسلوب الاغتيال السياسي وتمكنوا من قتل بعض خصومهم المحافظين.

ونجح العامة في اختيار «جايوس جراكوس» - أخ تيبريوس القتيل - تربيونا وزعيمًا للعوام سنة ١٢٤ ق.م. فعقد العزم على المضى قدمًا على طريق أخيه. ونظرًا لما عرف عنه من نبل واستقامة وبساطة في العيش؛ وبراعة في الخطابة حظي بتأييد العامة، فضلاً عن قطاعات من الجيش وعامة المدن ورجال الأعمال إلى جانب الفلاحين والحرفيين. وتمكن من إحياء مشروع أخيه بصدد الإصلاح الزراعي؛ فأعاد تشكيل لجنة توزيع الأراضي الزراعية. كما حقق طموحات الطبقة الوسطى بإنشاء مستعمرات جديدة صارت مراكز تجارية مرموقة. وأرضى الجنود حين قرر أن تمول كسوتهم العسكرية من الخزينة العامة. كما خفض أسعار القمح الذي كان يباع بأضعاف ثمنه؛ فقضى على الاحتكار. ناهيك عن جهوده الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة؛ منها وضع برنامج طموح لإنشاء شبكة من الطرق والإنشاءات استقطبت أعدادًا غفيرة من العمال والفلاحين والمقاولين. هذا فضلاً عن مواصلة النضال الدستوري بأن دعا إلى إعطاء حق الانتخاب كاملاً لكافة المواطنين.

لم يجد السناتو مناصًا من إثارة الشقاق بين «جايوس» وتربيون آخر هو «دروسوس»؛ إذ استعان الأخير بغوغاء العاصمة لمناصرته ضد خصمه العنيد الذي استجاب السناتو لمطالبه بتحسين

أحـوالهم، توطئـه لسـحب البـساط مـن تحد قـدمي «جـايوس» والالتفاف حول برنامجه الطموح؛ بل وإلغائه إن أمكن.

عندئذ اعتصم العـامة والتفوا حـول زعيمهم الحقـيقي معلنين الثـورة. لكن استـعانة السناتو بالجـيش أفضى إلى هزيمة الـثوار؛ خصوصاً بعد أن أمر «جايوس» أحد عبيده بقتله.

بعد فـشل الثورة؛ نجح الأشـراف المتصـرون في التنصل من تشريعـات الأخوين «جراكوس» التي حـققت مكتسـبات حقوقـية للعامة؛ وإن لجـأوا إلى توزيع القمح بالمجان تحاشـيًا لثورة شعـبية أخرى.

نجم عن ذلك تردى أحوال العامة والجيش في آن؛ الأمر الذي أثار أطماع قـوى خارجـية لغزو إيـطاليا من الشمـال والجنوب في وقت واحد. كـما تعرضت بعض مـستعـمرات روما في شـمالي أفريقيا لثـورات تحررية هددت بانفصالها. وقدر لقـائد مغمور من أصل رقيق الحال أن يواجـه بنجاح تلك الأخطار؛ وهو «ماريوس» الذي كان والده عاملاً يتقاضى أجرًا ضئيلاً.

لذلك اختاره الـشعب «قنصلاً» عامًا سـنة ١٠٤ ق.م؛ فعمل جاهدًا عى استرجاع حـقوق العامة ومكتسباتها السـابقة. منها فتح أبواب الجندية لكـافـة المواطنين سـواء من الملاك أو غـيـر الملاك؛ فأصبح الجيش يـعتمد في قوامه على العوام مـن الفلاحين وفقراء المدن المعادين لطبقة الأشراف.

كما ناصر العامة «لوكيوس ساتورنينوس» الذي تولى القنصلية عام ١٠٠ ق.م؛ فعقد العزم على استرداد حقوق العامة التي سبق وأنجزها الأخوان «جراكوس». منها توزيع أراضي المستعمرات على الجنود الذين اشتركوا في الحروب الأخيرة، ومعظمهم من الفلاحين، فضلاً عن الحفاظ على أسعار القمح المخفضة التي حاول السناتو رفعها.

لذلك؛ تآمر عليه الأشراف وآزره العوام الذين أضرموا نيران الثورة من جديد. ومن أسف أن يتصدى «ماريوس» لقمعها؛ بعد أن أصبح من أثرياء روما إلى حد أنه أمتلك من الضياع «ما يكفي لأن يكون وحده مملكة»؛ على حد تعبير أحد معاصريه. لذلك احتقره العامة الذين دافع عنهم من قبل، والأشراف الذين أنجاهم من نقمة الثوار.

على أن انتصار الأشراف في تلك الجولة من الصراع الطبقي لم يكن نهاية المطاف. فقد شهدت إيطاليا ما يشبه الحرب الأهلية؛ استثمرها العامة لبدء جولة جديدة من الثورة ضد طبقتي الأشراف والفرسان؛ انتهت بنجاح الثوار في ذبح آلاف من خصومهم، كما صادروا أموالهم وأعلنوا تحرير الرقيق الذين ما فتئوا بدورهم أن قاموا بثورة عاتية من أجل الحرية، تلك هي ثورة «سبارتاكوس» الشهيرة؛ التي سنعرض لها في المقال التالي.

3

جـ) سبارتاكوس وثورة العبيد:

إذا كان «أرسطو» يؤمن بضرورة الاسترقاق؛ باعتباره عاملاً فعالاً في الحياة الاقتصادية؛ فنادى - على الصعيد الاجتماعي - بأن قيام مجتمع حر لابد وأن يستند على مجتمع مسترق؛ فقد أخذ الرومان بفلسفته تلك وطبقوها على الصعيد العملي.

ذلك أن الحروب التي خاضتها روما داخل إيطاليا وخارجها كانت تنتهي باسترقاق المهزومين؛ بمعنى أن الحرب كانت مصدراً دائمًا للرقيق. كما عملت الأعراف والقوانين الرومانية عملها في استرقاق الأحرار العاجزين عن الوفاء بديونهم. وعلى إثر ذلك تعاظمت أعداد الرقيق نتيجة هذين العاملين، فضلاً عن ما جرى استجلابه عن طريق التجارة؛ حيث كان العبيد من أهم سلع التجارة الدولية.

وقد سبق إيضاح تحول الكثيرين من الأحرار إلى عبيد نتيجة إخفاق الثورات الاجتماعية. وما يعنينا أن روح الثورة عانقت طموحات الأرقاء في نيل حرياتهم.

لذلك شهدت إيطاليا وجزيرة صقلية - التي كانت أرضها البركانية الخصبة بمثابة ضياع واسعة للأشراف - عدة ثورات تحررية من جانب العبيد. تلك الثورات التي أذكتها بعض أفراد النخبة المثقفة سواء من جانب ترابنة العامة، أو من لدن «الإنتليجنسيا» التي احتضنت المبادئ الإنسانية؛ كما هو الحال بالنسبة للخطيب المفوه «شيشرون» وأمثاله؛ ممن نددوا بالأغنياء الذين حازوا الثروات من عرق العبيد. وخطب «شيشرون» التي فضح بها الأرستقراطية الحاكمة - وعلى رأسها الثري الفاحش «كراسوس» في غنى عن البيان.

في هذا الإطار يمكن تفسير اندلاع ثورات الأرقاء في إيطاليا وصقلية خلال القرن الأول قبل الميلاد. بدأت هذه الثورات في صقلية التي كان سكانها يعانقون الثقافة اليونانية؛ خصوصًا ما تعلق منها بالفلسفة الرواقية ذات البعد المثالي الإنساني. ولعل هذا يفسر لماذا كانت زعامات تلك الثورات على مستوى ثقافي رفيع؛ من أمثال «سلفيوس» و «أثنيون»، ولماذا كانت أهدافها تحريرية في المحل الأول.

كما يفسر أيضًا فزع «السناتو» وطبقة الأشراف وعقدهم العزم للقضاء عليها في مهدها؛ حتى لا تمتد داخل إيطاليا، وفي الولايات التابعة للرومان. فجندت الجيوش التي أثخنت في الثوار قتلاً وأسرًا. وسيق الأسرى إلى روما لإمتاع الصفوة المرفهة في حلبات مقارعة العبيد للوحوش، أو قتال بعضهم البعض؛ فيما عرف باسم «صراع المجالدين».

وعلى الرغم من قمع ثورات العبيد في صقلية، امتد لهيبها داخل إيطاليا نفسها، ثم إلى شمالي أفريقيا بين العناصر المحرومة من حقوق المواطنة التي أنضمت إلى العبيد ضد العصبة الحاكمة «التي كانت تستخدم سلطاتها لمساندة الأغنياء على الفقراء». وكالعادة؛ ضاعت سدى صرخات ترابنة العامة لتخفيف وطأة الانتهاكات اللاإنسانية لحقوق الإنسان. ولم تلق نداءاتهم لمنح الأحرار في إيطاليا حقوق المواطنة آذانًا صاغية من لدن السناتو الذي لم يدخر وسعًا في قمع انتفاضات المهمشين من الأحرار والأرقاء بوحشية ضارية.

ومع ذلك، نجح الثوار في تكوين جمهورية اتحادية من معظم القبائل الإيطالية، شكلت مجلس شيوخ منتخب، لم تعمر طويلاً لاستئساد الأرستقراطية الحاكمة في وأدها في مهدها، وأمعنت في القتل والتخريب مخلفة حالاً من الدمار والهلاك. كما اتبعت نفس السياسة في قمع الثوار بأسبانيا، فضلاً عن اتباع الحيل الخسيسة في إغراء الثوار بأن يجتمعوا - بأسرهم وذويهم - في معسكر روماني لتوزيع الأرض عليهم، ثم أجهزوا عليهم غيلة وغدرًا.

في هذا الإطار؛ يمكن تفسير ثورة المجالدين بزعامة «سبرتاكوس» الذي نجح في الفرار مع زمرة من الأرقاء أرغموا على المشاركة في حلبة الاقتتال بمدينة «كابوا» الإيطالية.

إعتصم الأرقاء الهاربون بسفح أحد الجبال، ومنه انطلقوا إلى المدن المجاورة يغيرون على سكانها طلبًا للطعام. ويشهد مؤرخو

الرومان المعاصرون بما أمتاز به «سبرتاكوس» من شيم النبل والشهامة والفروسية، فضلاً عن الذكاء والشجاعة.

لذلك؛ ما أن دعا الأرقاء في المدن الإيطالية للثورة من أجل الحرية؛ حتى التف حوله قرابة سبعون ألفًا من المتعطشين للثأر والانتقام لما حل بهم من بطش وقهر من لدن سادتهم الأشراف.

دأب «سبرتاكوس» على تدريب أتباعه على فنون القتال، وعلمهم كيف يصنعون أسلحتهم بأنفسهم، وأن يقاتلوا في نظام مكنهم من دحر كل ما وجه إليهم من جيوش.

هالت تلك الانتصارات طبقة الأشراف؛ بعد ازدياد أعداد الثوار من العبيد الآبقين من الضياع؛ حتى بلغ عدد جيشه قرابة مائة وعشرين ألفًا زحف بهم عبر جبال الألب. لكن جنوده أمعنوا قتلاً وسلباً ونهبًا في البلاد التي فتحها بشمالي إيطاليا؛ مخالفين أوامره بالتزام النظام. وإذ انشق عليهم بعضهم؛ تمكنت جيوش السناتو من الفتك بهم.

توجه «سبرتاكوس» وأتباعه صوب روما بعد انتصاره على جيش وجه إليه؛ فساد الخوف قلوب أشرافها الذين لم يدخروا وسعًا في الانضمام إلى جيش قاده «كراسوس». لذلك غير جيش الثوار مساره؛ فانحرف عن طريق روما متجهًا إلى جنوبي إيطاليا؛ عاقدًا العزم على الهرب إلى صقلية أو إفريقيا. وظل «سبرتاكوس» يناور الجيش الروماني الكاسح قرابة عام؛ الأمر الذي أفضى إلى اتباع سياسة السلب والنهب وإثارة الفوضى.

لذلك تمكن الجيش الروماني من قتلهم جميعًا، وأدرك القائد النبيل اقتراب ساعة نهايته؛ فانقض على جيش الخصم مقاتلاً إلى الرمق الأخير. وهلك معظم رجاله وفر بعضهم معتصمًا بالغابات، وأسر البعض الآخر؛ فسيقوا إلى روما حيث قتلوا، وتركت أشلاؤهم لتتعفن عدة شهور؛ ليطمئن السادة ويرهب العبيد.

تلك - باختصار - وقائع ثورة العبيد المجالدين التي تخط صفحة مشرقة في تاريخ النضال من أجل الحرية، وتقدم درسًا للثوار في كل مكان وزمان قمين بأن يفحص ويمحص؛ لاستخراج العبر؛ بالوقوف على أسباب الانتصار، وعوامل الاندحار. وإذ فشلت الثورة؛ فقد خُلِّد الثوار، وحسبنا أن اسم «سبرتاكوس» مازال معروفًا للخاصة والعامة، أما أسماء جلاديه، فقد طوتها صفحات التاريخ.

رابعًا

المهمشون فــي الإمبراطورية الرومانيــة

1

أ) السلام الاجتماعي:

أفضت الحرب الأهلية التي استمرت عشرين عامًا إلى حال من الفوضى والاضطراب؛ سواء في إيطاليا أو الولايات التابعة لروما. إذ تدهور الاقتصاد، وتفاقمت المشكلات الاجتماعية؛ بما أفضى إلى التحلل الأخلاقي. كما أفلس النظام السياسي - الديمقراطي الجمهوري شكلاً - الذي هيمن عليه الأشراف؛ فلم يبق لمجلس «السناتو» إلا الإسم بينما تركزت السلطة في أيدي قواد العسكر المتنافسين؛ ليسود قانون «الغلبة» في النهاية.

وإذ حسم الصراع لصالح «أوكتافيانوس» عام ٣٠ ق.م؛ سقط النظام الجمهوري ليبدأ عصر الإمبراطورية. فقد تطلع الشعب الروماني إلى حاكم ديكتاتور يعيد النظام وينشر السلم الروماني Pax Romana ، ويحقق وحدة الإمبراطورية. وقد استهل أوكتافيانوس حكمه بعدد من الإصلاحات التي لاقت قبولاً بين كل الطبقات؛ فاستثمر الفرصة المتاحة لجمع كافة السلطات في يده؛ ليصبح أول إمبراطور روماني. لقد جمع «الزعيم» بين السلطات

التشريعية والتنفيذية والقـضائية، فضلاً عن العسكرية والدينية؛ بما أهله لابتـداء عهد جـديد؛ لم يبالـغ معاصـروه من المؤرخين حين وسموه بـ «عهد الرخاء».

فعلى الصعيد السياسي؛ حقق الاستقرار بصياغة قوانين تعتمد لا مركزية الإدارة، مع مركزية السلطة.

وعلى الصعيد العسكري؛ أعاد تشكيل جيش وأسطول قادرين على إقرار سـيادة روما في الولايات، مع التـوسع في ضم أخرى إلى حظيرة الإمبراطورية.

كـما استن سـياسـة اقـتصـادية تجمـع بين الاقتـصاد الموجـه والاقـتـصـاد الحـر فـي آن؛ بما يكفل تعـاظم التنـمـيـة والعـدل الاجتماعي. إذ أسـفرت هذه السياسة عن مزيد من الرخـاء نتيجة إقرار نظام ضريبي عادل، وإدارة محكمة. كما وزع أنصبة عريضة من الأرض على الفـلاحين، واسـتن قوانـين تشـجع على تحـرير الرقيق. واستهل نهـضة عمرانية في كافـة مدن الإمبراطورية. ولم يتقـاعس عن القضاء على التـحلل الأخلاقي بالعودة إلى العـقائد والأخلاق القـديمة؛ دونما أدنى مصادرة على الحـريات الفردية. إذ استن عـدة قوانين تحبـذ الزواج والوئام الأسـري وتحارب البـغاء. ولكونه «الكاهن الأعظم» Pontifex Maximos أولى اهتـمـامًـا للشئون الدينية؛ فحرم ممارسة العبادات والطقوس الشرقية الوافدة، وأقـر مـا من شـأنه توظيف الديـن لخـدمة الـتـمـاسك والتكافل الاجتماعي.

وما يعنينا هو أن سياسات أوكتافيانوس - الذي أصبح الإمبراطور أوغسطس - ظلت في الغالب الأعم مثلاً يحتذى على الأقل خلال عهود خلفائه من الأباطرة. ويعنينا أكثر - بصدد موضوعنا - رصد تأثير تلك السياسات على الخريطة الاجتماعية؛ ومن ثم على الصراع الطبقي.

معلوم - بداهة - أن الأحوال الاقتصادية تشكل حجر الزاوية في صياغة البناء الطبقي. لذلك تكتسي ضرورة رصدها أهمية منهجية بصدد ما جرى من تحولات طبقية خلال عهود أباطرة روما الأوائل.

وفي هذا الصدد؛ يجمع المؤرخون والمفكرون والأدباء المعاصرون على حقيقة الأزدهار الاقتصادي في هذا العصر. ذلك الازدهار الذي تمثل في توزيع أنصبة من الأرض المملوكة للأشراف على الفلاحين الأحرار. كذا في سيطرة الدولة على قوى الانتاج الأساسية، وما تبع ذلك من قيامها بالمشروعات الكبرى في إصلاح الأراضي وشئون الري وإنشاء الخزانات والسدود والطرق... الخ.

كما كانت تتولى مهمة تموين الشعب بالغلال الوافد من الولايات؛ خصوصًا من مصر، وزيت الزيتون من ولايات شمالي أفريقيا. ومع ذلك شجعت الاقتصاد الحرفي إطار عدم الاستغلال والاحتكار واعتدال الأسعار.

كما ازدهر النشاط الصناعي بتملك الدولة دور الصناعات الأساسية؛ كصناعة السلاح، وبناء السفن. كما أسندت إلى رجال الأعمال والمقاولين أمور الأعمال العامة؛ شريطة توفر الشفافية ومواجهة الفساد والارتشاء.

كما أوجدت حلولاً ناجعة لمشكلة البطالة بإقامة مشروعات كبرى امتصت أعدادًا هائلة من العمال الأحرار والعبيد على السواء. بينما ظلت نقابات الحرف تشرف على الصناعات اليدوية البسيطة؛ بما ساعد على تعاظم إنتاج السلع وجودتها في آن.

وفي مجال التجارة؛ اهتمت الدولة بإنشاء الطرق البرية وضمان سلامة الملاحة البحرية، وفتحت أسواقًا جديدة في الولايات الشرقية؛ مع فرض ضريبة مبيعات بسيطة - ١٪ - على الواردات والصادرات. ناهيك عن إصلاح العملة الرومانية التي صارت عملة عالمية في الأسواق الخارجية، كذا مراقبة دور الصرافة ومحاربة الربا الفاحش؛ بما أفضى إلى ازدهار اقتصادي زاد كثيراً من إيرادات الدولة من ناحية وتحسن أحوال المعيشة لكافة السكان من ناحية أخرى.

تأسيسًا على ذلك؛ نشطت عملية الحراك الاجتماعي بدرجة أدت إى خلخلة البناء الطبقي وإعادة صياغته؛ حسب المستجدات الاقتصادية الحادثة.

فقد تقلصت طبقة الأشراف؛ بعد تحريم القانون اشتغال شيوخهم باستثمار أموالهم في التجارة والصناعة وزالت علاقة «شرف النسب» لتحل محلها درجة الثراء. وبديهي أن يسفر ذلك عن تقلص النفوذ السياسي لأفراد هذه الطبقة التي تقلص عدد أفرادها أيضًا. بل كان من يتولي منهم مناصب سياسية لا يتقاضي عنها أجراً من الدولة؛ بل ينفق من ماله الخاص على مواليه وأعوانه وحتى أرقائه.

على ركام أفول هذه الطبـقة؛ ظهرت طبقة جـديدة تتمثل في «رجال الأعمال» الذين تولوا المناصب الكبـرى، وطبقة «الفرسان» الذين كانوا سندًا لرجال الأعمال ضد الأشراف.

أما طبقة العامة؛ فقد تحسنت أوضاعها إلى درجة حيازة بعض أفرادها أموالاً أهلتـهم لتولي بعض المناصب العامـة. كما تلاشت البطالة تدريجـيًـا لتـزايد فرص العـمل في النشـاط الاقـتصـادي المتـعاظم. ناهيك عـما قـدمتـه الدولة من خدمـات والأثرياء من صدقات حـالت بين العوام عمومًا وبين الفـقر المدقع الذي يفضي إلى الثورة.

تحسنت أحوال العبيـد بالمثل؛ نظرًا لما جرى من تحرير بعضهم وتولي البعض الآخر القيام باستـثمار أموال سادتهم في المشروعات التنمـوية. بل منهم من تولى مناصب إدارية حكوميـة، ومنهم من علت منزلتهم لثرائهم، أو ما حازوه من ثقـافة عالية. لذلك سخر منهم أفراد طبقة الأشراف حين نعتوهم بصفة «الأغنياء الجدد».

ومع ذلك، شهدت المدن أصنافًا من «السوقة الذين لا يقدمون للدولة إلا الأطفال»، والذيـن تعيشـوا من صدقات الأغنيـاء، وما تمنحه الدولة من غلال بالمجان.

قصـارى القول؛ أن ما جرى مـن رخاء اقتصـادي خلال هذا العصـر بعث السلوى والأمل في نفوس العوام والمهـمشين؛ لذلك لم نسمع عن هبـات أو انتفاضات اجـتماعيـة لهم. لذلك أيضًا، يمكن القول بأن ذيوع الأفكار الرواقية بفضل «الإنتليجنسيا» المستنيرة أفضى إى نوع من التجانس والتكافل الاجـتماعي؛ شكل إرهاصًا لانتشار المسيحية.

2

ب) المسيحية.. أبعادها الاجتماعية:

يخطئ من يتصور أن المسيحية كانت من أسباب ظهور الرأسمالية في أوروبا؛ فكتابات «ماكس فبر» في هذا الصدد جرى انتقادها بضراوة تكفي لدحض نظريته. يخطئ أيضًا من يتصور أن المسيحية لم تول الحياة الدنيوية اهتمامًا؛ باعتبارها حياة «الخطيئة»، وأن «الإيمان» كان مجرد مدخل لحياة رغدة أخروية في «ملكوت الله». إذ أن هذا الملكوت الإلهي قصد به تحقيق فردوس على الأرض؛ لذلك لم يبالغ بعض الدارسين حين اعتبروه «طوبى شيوعية»؛ ومن ثم رأوا في المسيح - عليه السلام - «ثائرًا اجتماعيًا». فالإنجيل حافل بإشارات تفيد احتكار الإنسان الذي يجعل همه في الحياة جمع المال والانغماس في الترف؛ بل يتوعد البطين الشهواني بالجوع والشقاء، ويواسي الفقراء بقرب تحقيق النعيم المقيم. يفهم هذا من قول المسيح حينما سأله شاب غني عما يجب عليه فعله بعد أن حفظ الوصايا: «بع أملاكك وأعط الفقراء؛ فيكون لك كنز في السماء... واتبعني»، بل إن الرسل فسروا «الملكوت» بأنه «انقلاب ثوري للعلاقات بين الأغنياء والفقراء». ومن المحقق أنهم

ألفوا مع المسيحيين الأوائل «جماعة شيوعية» «وجميع الذين آمنوا كانوا معًا، وكان عندهم كل شيء مشتركًا». ولم نذهب بعيدًا وقد ورد في سفر «أعمال الرسل» ما يلي : «وكان الجمهور الذين آمنوا قلب واحد ونفس واحدة، ولم يكن أحد يقول إن شيئًا من أمواله له؛ بل كان عندهم كل شيء مشتركًا. وبقوة عظيمة كان الرسل يؤدون الشهادة بقيامة الرب يسوع ونعمة عظيمة كانت على جميعهم. إذ لم يكن فيهم أحد محتاجًا؛ لأن كل الذين كانوا أصحاب حقول أو بيوت كانوا يبيعونها ويأتون بأثمان المبيعات ويضعونها عند أرجل الرسل؛ فكان يوزع على كل أحد كما يكون له احتياج. ويوسف الذي دُعى من الرسل برنابا الذي يترجم ابن الوعظ وهو لاوى قبرسى الجنس؛ إذ كان له حقل باعه وأتى بالدراهم ووضعها عند أرجل الرسل».

وفي موضع آخر من السفر ورد ما يلي:

«ورجل إسمه حنانيا وامرأته سفيرة باع ملكًا واختلس من الثمن وامرأته لها خبر ذلك، وأتى بجزء ووضعه عند أرجل الرسل. فقال بطرس : ياحنانيا لماذا ملأ الشيطان قلبك لتكذب على الروح القدس وتختلس من ثمن الحقل. أليس وهو باق كان يبقى لك، ولما بيع ألم يكن في سلطانك ؟».

وهذا يعني أن المسيحية لم تصادر على الملكية الخاصة؛ لكن جعلتها مرهونة بحسن الاستغلال، والإنفاق منها على الفقراء. ويرجع ذلك إلى الطبيعة الإنسانية للأخلاق المسيحية التي استهدفت

تطهير القلوب من الشهوات الأنانية؛ وهو ما حدا بـ «ول ديورانت» إلى الحكم بأن «المسيح كان أعظم الثائرين ومحدثي الانقلابات في تاريخ العالم»؛ بمبادئه الأخلاقية التي تستهدف تحقيق مجتمع العدالة قبل عودة المسيح لخلاص البشرية وتطهير الأرض من جبروت الطغاة. وهو ما يتجلى في قول «بطرس» : «أيها الأولاد، هي الساعة الأخيرة، وكما سمعتم أن ضد المسيح يأتي، قد صار الآن أضداد للمسيح كثيرون (يقصد أباطرة روما؛ نيرون وفسباسيان ودومتيان). من هنا نعلم أنها الساعة الأخيرة».

ولعل هذا يفسر انتشار المسيحية بين الطبقة الدنيا وبعض أفراد الطبقة الوسطى؛ في الوقت الذي عارضتها الأرستقراطية من اليهود في فلسطين، فضلاً عن ولايات الإمبراطورية الرومانية؛ شأنها في ذلك شأن الدعوة الإسلامية التي عارضها «الملأ المكى» وأقبل عليها الفقراء والمستضعفون.

من هنا كانت حملة المسيحية على الملوك الجبابرة والحكام الطغاة، وربط الطاعة للحكام بفعلهم الخير وتجنب الشر؛ «لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة؛ لأنه ليس سلطان إلا من الله... فإن الحكام ليسوا خوفًا للأعمال الصالحة بل للشرعية».

من هنا طرحت المسيحية مبدأ «الأخوة الإنسانية»؛ - على عكس اليهودية التي انحازت لبني إسرائيل - شأنها في ذلك شأن الإسلام الذي كانت رسالته «رحمة للعالمين». مصداق ذلك ما ورد

في «رسالة بولس إلى أهل رومية» «... أم الله لليهود فقط؛ أليس للأمم أيضًا؛ بلى للأمم أيضًا». وجاء في «أعمال الرسل» : «ينبغى أنكم تتعبون وتعضدون الضعفاء متذكرين كلمات الرب يسوع أنه قال : مغبوط هو العطاء أكثر من الأخذ».

وكما هو حال الإسلام؛ حضت المسيحية على العمل النافع الذي طبقة الآباء الأول؛ حين دبروا حتى للنساء البكارى أعمالاً كثيرة نافعة؛ إذ جرى تنظيمهن في جماعات عرفت باسم «الأخوات»، وعهد إليهن ببعض أعمال الإدارة والصدقات. ولعل ما قامت به «الراهبات» من أعمال خيرية يعد من أنبل ما أسفر عن المسيحية.

وحين بلغ الطغيان مداه إبان العصر المتأخر للإمبراطورية الرومانية، ظهرت دعوات مسيحية تبشر بنوع من الاشتراكية متأثرة ببعض المعتقدات الشرقية؛ فتنازل الكثيرون من المسيحيين عن ممتلكاتهم وجعلوا متاعهم ملكًا مشاعًا.

ولما جرى تنظيم الكنيسة - في القرن الثاني الميلادي - فتحت أبوابها للعبيد والمستضعفين من الأحرار، وشكلت جماعات لمساعدة الفقراء، وهو أمر أفزع الأباطرة وبعض المفكرين الوثنيين؛ إذ سخر «لوشيان» سنة ١٦٠ م من «أولئك البلهاء المسيحيين الذين يرون في الأشياء الدنيوية ملكًا مشتركًا بينهم جميعًا».

على أن الدعوة للاشتراكية تعاظمت بعد أن بشر بها الكثيرون من مفكري المسيحية من أمثال «ترتليان» الذي أعلن : «نحن

المسيحيون نشترك جميعًا في كل شيء عدا زوجاتنا». لذلك تبارى الأغنيـاء في التنازل عن ممتلكاتهم «حـتى لا يفاجـأوا يوم القيـامة وهعم ملقون في أحضان المال». بل ساد الاعـتقاد - خصوصًا بين الفقراء - بأن الغني الذي لا يشرك الناس فـيما لا حاجة له به من ماله ليس إلا لصًا.

وفي ذلك يقول يعـقوب «أخو الرب» : «هلم أيهـا الأغنياء، إبكوا مولولين على شـقاوتكم القادمة. غنامك قد تـهرأ، وثيابكم قد أكلها العـث، ذهبكم وفضتكم قد صدئـا... وصدأهما يأكل لحومكم كنار. قـد كثرتم في الأيـام الأخيرة، هو ذا أجـرة الفعلة الذين حـصدوا حـقـولكم المبـخوسـة، منكم تصـرخ، وصيـاح الحاصدين قـد دخل إلى أذني الرب... أما اختـار الله فقراء هذا العالم... ورثة الملوك ؟».

ذاك مـا بشر به الإسـلام مكتنزى الذهب والفـضة من سـوء المصير، وما وعد به المسـتضعفون من وراثة الأرض «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلم أئمة ونجعلهم الوارثين».

لذلك؛ لا ندهش إذا علمنـا أن «السلوك الاشتـراكي» وجـد طريقة إلى الطقوس الدينية المسيحية؛ فكانت وجبة الطعام المشتركة عنصـراً من عناصر الشـيوعـية؛ بحـيث كان المسـيحيـون الأوائل يجتـمعون في «عـيد الحب» - مسـاء يوم أحد السـبوت - لتناول «العشـاء الرباني» الذي يتحـول فيه الخبـز والنبيـذ إلى لحم المسيح ودمه.

وهذا يعنى أن الشعائر الدينية كانت تجمع الكافة على اختلاف أممهم وطبقاتهم وطبقاتهم سواسية، وأن المراتب والفروق الدنيوية محض أمور عارضة.

وفي ذلك تفسير لانتشار المسيحية برغم ما حل بالمسيحيين من اضطهاد على أيدي أباطرة الرومان؛ من أمثال نيرون ودومتيان ودقلديانوس. بل لا يخالجنا شك في أن دقلديانوس سفاح «عصر الشهداء» الذي أجرى دماء المسيحيين أنهاراً قد تأثر - بوعى أو بدونه - بالاشتراكية المسيحية؛ فيما استنه من سياسات؛ وهو ما سنوضحه في المقال التالي.

3

جـ) إشتراكية دقلديانوس:

حلّ الاضطراب بالإمبراطورية الرومانية ليبلغ مداه خلال القرن الثالث الميلادي. فقد انهار النظام السياسي نتيجة هيمنة الحرس «البريتوري» الذي أصبح يتحكم في تنصيب الأباطرة وعزلهم. وتقلص نفوذ مجلس «السناتو» بتقلص طبقة الأشراف التي أجهز الأباطرة عليها بانتزاع معظم ضياعهم، وإثقال ما تبقى بأيديهم بالضرائب والمغارم. وعمت الثورات في الولايات إلى حد استقلال بعضها عن السلطة الإمبراطورية. وتفاقمت الأخطار الخارجية من كل جانب إلى حد تهديد روما نفسها. ولمحاولة استرداد نفوذها؛ جرى تقسيم السلطة بين أكثر من إمبراطور؛ دون طائل. وتعاظم الصراع داخل البلاط؛ حيث لعبت النساء دوراً هامًا في توجيه الأحداث. بديهي أن يؤدي الاضطراب السياسي إلى كساد اقتصادى إنعكست آثاره السلبية على الطبقات؛ بحيث أصبح من المألوف أن «يرى المرء في كل يوم أغنى الأغنياء يصبح متسولاً»؛ حسب ملاحظة أحد الكتاب المعاصرين. أما عن ثورات الفلاحين؛ فحدث ولا حرج. وانسحب الحال إلى المدن

التي عجت بجيوش الرعاع والغوغاء تثير الفوضى طلبًا للقمح بالمجان.

وبديهي أيضًا أن يفضي الكساد الاقتصادي إلى مزيد من الاضطراب السياسي، والعكس صحيح. إذ تقلصت الرقعة الزراعية؛ في إيطاليا بعد أن حولت الأرض الزراعية إلى قصور وملاعب ومنتديات. وما زرع منها كان يتم تحت وطأة الاستغلال البشع للفلاحين الذين كثيرًا ما هجروا المزارع ونزحوا إلى المدن للحصول على القمح بالمجان. لذلك أقفر الريف؛ خصوصًا بعد تعرض ضياع الأشراف لنهب العسكر.

وتدهورت الصناعة بعد أن غزت السلع الواردة من الخارج أسواق المدن الإيطالية من جهة، ونقص المواد الخام وفداحة الضرائب من جهة أخرى.

كما حل الكساد بالتجارة من جراء تدهور الزراعة والصناعة، وإقفار الطرق التي عجت باللصوص. كما تحدى القراصنة أساطيل روما الحربية التي كانت قد حولت البحر المتوسط - من قبل - إلى «بحيرة رومانية». لقد ولّى الزمان الذي كان فيه الرومان يطلقون على البحر المتوسط «بحرنا» Mare Nostrum وأصبح «السلام الروماني» Pax Romana في خبر كان.

وليس أدل على الكساد الاقتصادي من التلاعب في العملة؛ مما أسفر عن الغلاء الذي أفضي بدوره إلى المزيد من الصراع

السياسي والاجتماعي؛ سواء بين السناتو والأباطرة من جهة، أو بين الفلاحين والأشراف من أخرى، أو بينهم والعسكر من جهة ثالثة؛ بحيث أطلق المؤرخون القدامى والمحدثون على هذا العصر نعت «أزمة القرن الثالث» الميلادي التي فاقت نظيرتها في أواخر العصر الجمهوري.

فإذا أضيف إلى ذلك تردي الواقع الثقافي باندحار الهللينية أمام اللاهوت المسيحي؛ أدركنا أن هذه الأزمة كانت تتطلب حلاً حاسمًا. لم يكن هذا الحل الحاسم إلا في «الاشتراكية».

وقد يتهمنا القارئ بالمغالاة والمبالغة في إسقاط هذا المصطلح الحديث على التاريخ القديم. فليعلم أننا لم نفعل أكثر من استعارة العنوان الذي أورده «ول ديورانت» وهو : «إشتراكية دقلديانوس».

لقد كان على دقلديانوس - الذي أسرف في اضطهاد المسيحيين - أن يعالج تلك المشكلات العويصة باتباع سياسة جديدة؛ أساسها «الاقتصاد الموجه»؛ أو بالأحرى هيمنة الدولة على قوى الانتاج ووسائله وتقنين علاقاته. فإلى أي مدى نجح في فرض هذه السياسة، وإلى أى حد قدر لها أن تقدم حلولاً ناجعة لتلك المشكلات المتفاقمة؟ بدأ دقلديانوس بالإجهاز على طبقة الأشراف والحد من نفوذها عن طريق مصادرة معظم ضياعها وتوزيعها على المزارعين الأحرار. كما أضاف إليها شرائح من

الموظفين الأكفاء وقادة العسكر المشهود لهم بالنزاهة والصرامة وتقديس الانضباط والنظام.

ثم أعاد التقسيم الإدارى للإمبراطورية، وأسند إدارة كل إقليم إلى قائد كفء أو مدني من ذوي الخبرة، وأخضع الجميع لإشرافه؛ يعاونه في ذلك حكومة مركزية صريحة. وعلى الصعيد الاقتصادي؛ ألغى «اقتصاد السوق» القائم على آلية العرض والطلب، واستبدله بنمط «الاقتصاد الموجه»؛ بحيث سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي في كل قطاعاته. كما سك عملة جديدة جيدة العيار، ووضع نظامًا عادلاً لضبط الأسعار، وكفل للفقراء والمعوزين إمكانية شراء ما يحتاجون بنصف ثمنه في الأسواق، أو بالمجان لغير القادرين على الشراء. وشرع في إقامة مشروعات عامة كبرى لتوفير عمل للعاطلين.

كما سيطرت الدولة على قوى الانتاج الهامة، مع إشرافها على التجارة الخارجية، وفرضت نظامًا صارمًا على الواردات واستغلال المناجم والمحاجر.

وفي مجال الصناعة؛ احتكرت الدولة الصناعات الأساسية الخاصة بلوازم الجيش وحاجات موظفي الدولة وبلاط الأباطرة. وحددت مقادير الإنتاج وفق الطلب؛ بما يعني - صراحة - الأخذ بسياسة «التأميم». كما شجعت تأسيس نقابات الحرف وجعلت الإشراف عليها منوطًا بموظفين رسميين. ومع ذلك منحتها

صلاحيات ومزايا عديدة؛ كمساعدة الحكومة في تجنيد الأيدي العاملة حسنة التدريب، وجباية ضرائب الدولة من أعضائها. أما النشاط الصناعي الحر - كصناعات المواد الغذائية والملابس وما شابه - فقد أشرف على تسييرها رقباء يحددون أسعار منتجاتها دونما شطط أو إجحاف، فضلاً عن تحديد أجور الحرفيين والصناع بما يكفل لهم حياة كريمة.

لذلك برر أحد كتاب العصر هذه الإجراءات بقوله: «... إن من الناس من يجعلون همهم الوقوف في وجه الرخاء العام... والجري وراء الأرباح الباهظة القاتلة... فحينما اضطرت جيوشنا لتأمين حياة الناس؛ رفع الجشعون الثمن المعتاد إلى سبعة أو ثمانية أضعاف ... الخ».

لذلك؛ كانت السياسة الاشتراكية هذه -كما يقول ديورانت- «أعظم محاولة في التاريخ كله لاستبدال القرارات الحكومية بالقوانين الاقتصادية».

وبغض النظر عما انطوى عليه هذا الحكم من مبالغة؛ إلا أن «اشتراكية دقلديانوس» أعادت هيبة الدولة، وحققت الأمن والاستقرار؛ خصوصًا بعد القضاء على الاضطرابات الداخلية، وتمكن الجيش والأسطول من استرداد النفوذ الروماني في الولايات بعد سلسلة من الحروب المظفرة على كافة الجبهات شرقًا وغربًا، شمالاً وجنوبًا.

كما حـمت الطبقة الدنيا من الأزمات والجائحـات والمجاعات التي كانت تطحنها طحنًا في العصر السابق. كما حققت نوعًا من التجانس الاجتماعي، وحسبنا أن الكثيرين من الأشراف تخلوا عن طبقتهم الارسـتقراطية واندرجوا في سلك طبقـة العامة ليحظوا بما تمتعت به من امتيازات !!

وإن أخـذ على تلك السـيـاسـة ما أسـفـر عنهـا من ظهـور بيروقراطية ذات نفوذ غير محدود أساءت استخدامه فيما بعد. وإذ يعتـقد البعض أنها نالت من حـرية الفرد؛ فحسـبها تحقـيق الحرية الاجتـماعيـة. لذلك لم يخطئ المؤرخون الذين أطلـقوا على هذا الإمبراطور لقب «أب العصر الذهبي».

4

د) الدوناتية.. ثورة اجتماعية في مسوح ديني:

معلوم أن الخطاب الديني خطاب مفتوح، وقابل للتأويل؛ وهو ما ينسحب على كافة الكتب المقدسة دون استثناء. فالطابع الأسطوري، والمعجزات والكرامات التي تتسم بها التوراة والإنجيل ذات دلالات متعددة أعمق بكثير من المعاني المباشرة التي تدل عليها الكلمات ظاهريًا. والقرآن الكريم «حمال أوجه» حسب حكم الإمام علي بن أبي طالب فقيه الإسلام الأول، الذي وسمه الرسول ﷺ بأنه «صاحب التأويل». والشيعة عمومًا يعولون على آلية التأويل للكشف عن المعنى الباطن الثاوي في طوايا الآيات القرآنية.

لذلك؛ لا نجازف حين نؤكد على أن سمة انفتاح النص الديني للقراءات المتعددة سمة إيجابية يجد فيها القارئ ضالته؛ سواء أكان فيلسوفًا أو من العامة محدودي الثقافة؛ لا لشيء إلا لأن دعوة الأديان قد وجهت للناس كافة؛ ومن ثم وجب أن تكون لغة الخطاب «فضفاضة» تشفي غليل القراء ذوي المستويات الثقافية المتعددة.

من هنا؛ كان «علم التأويـل» أو التفسير منوطًا بتـقديم الفهم المناسب المتعدد الدلالات بتعدد أفهام المؤمنين. ولعل هذا يفسر لماذا كانت نشـأة علم «الهرمونيطيـقا» - أي التأويل - مـرتبطة بتفسـير النصوص الدينية، ثم تطور - بفضل هيدجر وجادامر وهبرماس - ليناط بمهمة قراءة نصوص العلوم الاجتماعية والإنسانيات.

لكن تلك الخـاصيـة الفضـفـاضة للنصـوص الدينية؛ جـرى توظيفـها - توظيفًا غيـر بريء في أغلب الأحيان - لخـدمة الفرق والمذاهب الدينية الـتي عبرت في الواقع عن مـعطيات سوسـيو - سياسـية. فقد انبـرى فقهاء السلطة وفـقهاء المعارضـة على السواء لتـأويل النص الديني بما يناسب الأهواء والمصـالح بهدف إكـساب الإديولوجيات صفة القدسية.

تأسيـسًا على ذلك، كانت الخـلافات العقـدية داخل مذاهب الدين الواحد تعـبر عن اختـلافات سوسيـو - سياسـية في المحل الأول.

في هذا الإطار نعـرض للمـذهب «الدوناتي» الذي ظهـر في القرن الرابع الميـلادى في الكنيسة المسـيحية بشـمالي أفريقـيا التي كانت خـاضعة للرومـان. إذ كان في الظاهر يعد انشـقاقاً مذهبـيًا عقـديًا على الكنيسـة الكاثوليكية؛ بينمـا كان يعبـر في الواقع عن نزعة تحررية استـقلالية من جهة، وأخرى اجتـماعية ثورية تنطوي على أبعاد اشتراكية من جهة أخرى.

تزعم هذه الحركة الأسقف «دونات» -وهو من أصل جزائري- إعترض على تعيين أسقف لكنيسة قرطاجة يدعى «سيسيليانوس» من قبل البابوية؛ بحجة أن من اختاروه عام ٣١١م مشكوك في عقيدتهم بعد أن تورطوا في تسليم الكتب الدينية والأوانى المقدسة الخاصة بكنيسة قرطاجنة إلى السلطة الإمبراطورية. وإذ آزرت الكنيسة والسلطات الرومانية هذا الأسقف الجديد؛ فقد ناصر البربر - سكان شمالي أفريقيا - الأسقف «دونات». وإذ رضخ الأخير للأمر الواقع؛ فقد انشق عليه أحد أتباعه ويدعى «سيركونسليون» واستطاع بمساعدة البربر أن يحول الخلاف الديني إلى ثورة اجتماعية؛ فأغار على ممتلكات الأغنياء ووزعها على الفقراء؛ تحقيقًا لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة. فكان إعلانه استقلال كنيسة قرطاجنة عن البابوية دعوة للاستقلال السياسي عن الإمبراطورية الرومانية.

وإذ تعرض أتباعه للاضطهاد طوال القرن الرابع الهجري؛ فقد تعاونوا مع «الوندال» لغزو شمالي أفريقيا لتحريرهم من التبعية للبابوية عقديًا والإمبراطورية سياسيًا. ولم يخطئ أحد تلامذتنا النجباء - د. هاشم العلوي وهو أستاذ في جامعة فاس - حين ذهب إلى أن طموح الثوار البربر لتأسيس «كنيسة وطنية» كان إرهاصًا لمقاومة مغربية لتحقيق الاستقلال السياسي، وهو عين ما أكده المستشرق الفرنسي «جورج مارسيه» بأن الجانب العقدي كان غطاء لحقيقة نزعة الاستقلال عند البربر؛ لذلك اعتنقوا المذهب

الدوناتي «لا لخلاف في الرأي حـول مسائل لاهوتية؛ بل لإشـعال حرب اجتماعية تحت راية دينية».

لذلك لم تكن الدوناتية هرطقة كما وسمتها البابوية؛ بقدر ما كانت تجـربة استلهـمت ما ورد في الإنجـيل من تعاليم ذات سـمة إشتراكية.

ذلك أن أحـوال الإمبـراطورية الرومانـية كـانت في طريقهـا للانهيار نتيجة أزمة اقتصادية عاتية عانى منها الإيطاليون بل وسكان روما أنفسـهم؛ عبر عنها أحد الرومان المعـاصرين حين قال : «إن كل شيء موفور؛ لكن كل شئ كـان غالي الثمن». وتنطوي تلك المقولة على حقيقة هامة؛ مفادها أن الولايات التابعة للإمبراطور قد استنفذت مـواردها لإسكات الجياع في روما؛ خصوصًـا ما يتعلق بالقـمح المجلوب من مـصر والزيت من شـمـالى أفريقـيا. وقـد تفاقمت تلك الأزمـة في هاتين الولايتين خصوصًا إلى حد افـتقار سكانها إلى الطعام.

بديهي أن تتـعاظم حركـة المروق والعصيـان في الولايات من جراء سـياسة «النهب المنظم» التي اتبـعها الأباطرة. وقـد اتخذت تلك الحركات إديولوجيتها من الدين؛ كما هو حال «المونوفيستيين» في مصر والدونايتين في شمالي أفـريقيا. وإذ توحدت الكنيسة مع الدولة؛ فقد كان الخروج على أحدهما خروجًا على الإثنين معًا.

لقد تمثل الخروج على الكنيسة في إنكار معتقد «العشاء الرباني

الذي يقدمه القساوسة للتوبة عن الخطيئة». وكان من الممكن أن تتغاضى الكنيسة عن ذلك؛ لولا أن هذا المعتقد انتشر بين البربر خصوصًا بين الفقراء الذين أحالوا الاختلاف الديني إلى ثورة اجتماعية. كما غضب الأباطرة على الدونايتين؛ فأصدروا المراسيم المتعاقبة بزيادة الضرائب الفادحة، وتحريم حق التصرف في الممتلكات، وتحريم دخول الدونايتين إلى الكنائس.

وقد تمثل رد الفعل في تكوين الدونايتين جماعات مسيحية شيوعية عرفت باسم «الجوابين» أو «الدواريين»، أخذت تندد بالفقر والاسترقاق؛ فألغت الديون، وحررت الرقيق، وطبقت مبدأ المساواة بين الاتباع.

والأهم؛ ما دأبوا عليه من قطع الطرق، ونهب الأغنياء، والاعتداء على الموظفين الرسميين؛ مطالبين بالحرية والاستقلال. ولما فشل القديس «أوغسطين» في ردعهم بالحسنى؛ قام جيش الولاية بشن حرب ضارية عليهم؛ أظهروا فيها من ضروب الشجاعة والبلاء؛ إلى حد الرغبة في الاستشهاد. وإذ أخفقت الحركة؛ فإن مبادئها ظلت سارية في الأجيال التالية؛ إلى أن فتح العرب شمالي أفريقيا.

ويرى معظم الدارسين أن البربر الذين اعتنقوا الإسلام؛ وعانوا من سياسة الأمويين الجائرة تلقفوا مبادئ فرقة الخوارج؛ لا لشيء إلا أن تلك المبادئ كانت تتسق مع مبادئ الدوناتية. وللمؤرخ

الفرنسى «جوتييه» نظرية هامة في هذا الصدد، أخذ بها معظم المستشرقين فيما بعد. فقد اتفقت تعاليم الدوناتية مع مبادئ الخوارج فيما يلي :

أولاً : التطرف العقدي والصلابة والشجاعة إلى حد الشهادة في سبيل المذهب.

ثانيًا : إتساق هذا التطرف العقدي مع طبيعة البربر الفطرية؛ خصوصًا ما يتعلق بالصلابة في مواجهة المحتل.

ثالثًا : الإيمان بالديمقراطية سياسيًا، والعدالة إجتماعيًا.

رابعًا : توظيف الدين لخدمة السياسة؛ وذلك بإشعال حرب اجتماعية تحت رايات دينية.

لذلك صدق حكم المؤرخ «جوليان» بأن «الدوناتية كانت وسيلة لوضع حد لانتهازية الكاثوليك، وتحالف الرومان مع كبار الملاك ورجال الدين، كما كان مذهب الخوارج في المغرب سلاح البربر للتحرر من التبعية للخلافة العربية، وتعبيرًا عن السخط والحقد على السلطة القائمة». من هنا؛ لا نبالغ حين نقرر أن الحركات الدينية ليست مجرد خلافات عقدية فحسب؛ إنما تنطوي على أبعاد اجتماعية يلعب العامل الاقتصادي فيها دورًا فعالاً ومؤثرًا.

خامساً

المهمشون في العصور الوسطى

1

أ) الاشتراكية في فكر توما الإكويني

سبق وأثبتنا أن الأديان حين شرعت للمجتمع ألحت على قضية العدل الاجتماعي والإخاء الإنساني والتفكير العقلاني، في صورة مبادئ عامة تتيح للفقهاء - عن طريق التأويل - مهمة صياغتها في صورة دساتير وقوانين، تجعلها قابلة للتطبيق حسب معطيات الظروف والزمان والمكان.

وفي هذا الصدد، تبنت المسيحية في وضوح وحسم مشاعة الأرزاق حين أعلنت حربًا ضارية على الملكية الاحتكارية، باعتبارها شرًا مستطيرًا يحول دون تحقيق العدل والمساواة.

وتعتبر فلسفة «توما الإكويني» محاولة رائدة في الفكر الديني المسيحي للتعبير عن اشتراكية مسيحية يمكن تحقيقها بطرق سلمية. وقد أجمع الدارسون على إفادته من فلسفة ابن رشد في هذا الصدد، حيث قدم الأخير مشروعًا إصلاحيًا قوامه التوفيق بين الدين والعلم، بين الشريعة والفلسفة. هذا فضلاً عن حملته الضارية على الإقطاع الذي كان نمط الإنتاج السائد في عصره،

ناهيك عن تبجيله العقل وحرية الفكر، بما لا يتسع المجال للخوض فيه.

ما يعنينا أن كلا من ابن رشد وتوما الإكويني إستوحيا من النص الديني - الإسلامي والمسيحي - منظومة من الأفكار تستهدف تحقيق العدل الاجتماعي عن طريق الاشتراكية. وإذ قدر لنا إثبات ذلك فيما يتعلق بابن رشد - في كتاب التراث وقضايا العصر - فلا أقل من تقديم تصور أولي عن الفكر الاشتراكي في فلسفة توما الإكويني.

ولد توما في عام ١٢٢٥ بقصر أبيه في «ركاسكا» - في منتصف الطريق بين روما ونابلى - وسط أسرة أرستقراطية نبيلة، حيث كان والده من الأشراف الألمان، وأمه من سلالة أمراء النورمان بصقلية.

درس في جامعة نابلي فلسفة ابن رشد على يد مترجمها إلى اللاتينية «ميخائيل سكوت» ضمن دراسات أخرى في اللاهوت والفلسفة. ثم تعمق في دراسة اللاهوت بجامعة باريس، والفلسفة الرشدية على يد «ألبرتو الأكبر» وعلى «سيجر البرابانتي» الذي أسس أكاديمية خاصة لدراسة فلسفة ابن رشد.

ومن الغرابة بمكان أن يتصدى «توما» لمحاولة نقد ودحض فلسفة ابن رشد، لكنه ما لبث أن تأثر بها بعد تعمقه في دراسة «أرسطو». ويفسر «ديورانت» هذا التحول بأنه كان يعارك أزمة

نفسية نتيجة انشطار تفكيره بين الإيمان والعلم، كذا تبنيه دعوة لكسب اليهود والمسلمين إلى المسيحية.

لكنه ما لبث أن اهتدى - عن طريق فلسفة ابن رشد - إلى إمكانية التوفيق بين الإيمان والعقل عن طريق التأويل. كما تأثر بابن رشد وأرسطو في مجال الفكر السياسي والاجتماعي. فعلى الصعيد السياسي، اعتبر الشعب مصدر السلطات حسب تعاليم المسيحية، فالحاكم ليس إلا ممثلاً لإرادة الشعب الذي يختاره، ومن ثم يمكن خلعه بعمل منظم يقوم به الشعب إذا ما طغى وبغى.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ذهب إلى أن القانون ثلاثة أنواع، طبيعي، وإلهي وبشري، واعتبر القانون البشري ضرورة سياسية-إجتماعية، مخالفًا في ذلك آباء الكنيسة الذين قالوا بوجود تعارض بين القوانين الثلاثة. والأهم اعتباره الملكية الخاصة «وديعة عامة». فالإنسان يجب ألا يمتلك الأشياء الخارجية على أنها ملكه الخاص، بل على أنها ملك عام، وبذلك يكون على استعداد لأن ينقلها إلى غيره من الناس إذا ما احتاجوا إليها «وإذا ما أشتهى الإنسان الكثير الزائد من الثروة أو سعى إلى أكثر مما يحتاجه منها لحفظ مركزه في الحياة كان طامعًا أثيمًا»، «فكل ما يمتلكه بعض الناس أكثر من حاجتهم إنما يقصد به حسب القانون الطبيعي مساعدة الفقراء. وإذا لم يوجد علاج آخر، فإن من حق الإنسان أن يسد حاجته من ملك غيره بالاستيلاء عليها سرًا أو جهرًا».

وفي ذلك دليل واضح على ربطه بين الاقتصاد والأخلاق؛ فكان يؤمن بحق الجماعة في تنظيم أعمال الزراعة والصناعة والتجارة.. وكان ينظر بعين الريبة إلى عملية الشراء بثمن منخفض والبيع بثمن مرتفع، بما يشي بتحريمه الاحتكار وجشع التجار. كما ندد بجميع أنواع المضاربة في التجارة وبكل المحاولات والوسائل المبذولة للحصول على الكسب بالمهارة في الاستفادة من تقلبات السوق. كما عارض الإقراض بفائدة، ولكنه حلل الاقتراض لغرض طيب وغاية نبيلة.

ويشي هذا الفكر باستلهامه من جوهر العقيدة المسيحية، لكنه مع ذلك خالف آباء الكنيسة وفلاسفة اليونان في تسويغ الرق؛ على أساس أن الاسترقاق يتنافي مع القانون الطبيعي، واعتبر هذه الظاهرة نتاجًا لخطيئة الإنسان.. وإذ أصبح الرق واقعيًا من مقومات الاقتصاد في المجتمعات المسيحية، فقد خفف توما الإكويني من نقده لمفاسده، وذلك حين اعتبر العبد مملوكًا لسيده بجسده لا بروحه، ودعا إلى حسن معاملته حسب الأخلاق المسيحية، كما هو الحال في الإسلام.

تأسيسًا على ذلك يمكن القول بأن توما الإكويني وضع اعتبارًا لطبيعة الواقع الاجتماعي في صياغة النظم السياسية والاجتماعية؛ أو بالأحرى الجزم بعدم إقحام الدين في السياسة إلا بالقدر الذي ترشد فيه أخلاق المسيحية سلوكيات البشر.

وعندنا أنه طور الفكر المسيحي التقليدي الذي يتمحور حول

مفهوم السعادة الأخروية وإهدار الحياة الدنيوية، بأن وضع السعادة الدنيوية في الاعتبار، باعتبار سلوكيات البشر في الدنيا هى المدخل للحياة الأخروية.

وإذ جارى آباء الكنيسة في القول بالعناية الإلهية، فقد وفق بين قضاء الله وقدره وبين حرية الإنسان. لقد اعتبر الإنسان مسئولاً عن أفعاله، وأن الله يعلم مسبقًا بما سيختاره الإنسان بحريته وإرادته، دونما أدنى تدخل في هذا الاختيار، معولاً في ذلك على فلسفة ابن رشد، ومن قبله المعتزلة. لذلك - وغيره - لا نبالغ إذا حكمنا بأن جوهر الأديان واحد، وأن الإنسان هو المنوط برسالة الله على الأرض، وذلك بعمرانها، وتحويلها إلى «فردوس أرضية»، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالعقل، باعتباره أداة المعرفة والعمل باعتباره الوسيلة، والعدل الذي هو أساس الملك.

ذلك ما يمكن أن نستوحيه من فلسفة توما الإكويني الذي لم يستنكف عن أخذ علمه عن اليهود والمسلمين والاهتداء بفلاسفتهم ومفكريهم في صياغة فلسفة دينية مرجعيتها كامنة في الديانات السماوية الثلاثة.

لذلك لم يخطئ «ديورانت» حين اعتبره رائد الفلسفة المدرسية التي مهدت للنهضة الأوروبية.

والأهم، أن تؤثر تلك الفلسفة في المفكرين - بل وبعض اللاهوتيين - خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ليس فقط

بمحتـواها، بل بنـهج رائدها في الانفـتـاح على علـوم المسلمين ودراستـها في الجامعـات الأوروبية التي كرست مـعظمها أقسـامًا متخصصة في علوم الشرق وآدابه.

ناهيك عن تأثير فكر «تومـا» الاشتراكي المستـوحى من تعاليم المسيحية في بعض الثورات الاجتـماعية التي اندلعت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ونجح بعـضها في تأسيس جمهوريات اشتـراكية بقـيادات عـمالية، وإن كـانت قصيـرة العمـر، وهو ما سنوضحه في المقال التالي.

2

ب) الكاثارية.. دعوة إلى اشتراكية مسيحية:

معلوم أن الأديان عمومًا - السماوية منها والوثنية - تتبنى قضية العدل الاجتماعي بصورة أو بأخرى، وما كان لها أن تنتصر وتنتشر لولا دعوتها لإنصاف المقهورين من ظلم الطغاة، وحسبنا أن الإسلام - خاتم الأديان - وجد استجابة من «الأراذل» المستضعفين لتحريرهم من ظلم «الملأ المكي» الذي هيمن على الثروة، ومن ثم السياسة، إذ أن من يملك المال يسعى بالضرورة إلى الجاه، حسب مقولة ابن خلدون.

وينسحب هذا الحكم على المسيحية التي نددت بالملكية الفردية باعتبارها إثماً، ودعت في سفور إلى أن الثروة حق مشاع، فيه الجميع سواء.

لكن طبقة «الكهنوت» - في الأديان كافة - غضت النظر عن هذا البعد الاجتماعي في التعاليم العقدية، بل لم تجد غضاضة في تأويلها إلى ما يناقض دعواتها.

لم يكن هذا التأويل الخاطئ إلا نتيجة التحالف التاريخي الباطل بين «الإكليروس» والحكام للاستئثار بالثروة.

ويعرض هذا المقال لمفاسد الكنيسة الكاثوليكية، وما ترتب عليها من ظهور حركات ثورية تستهدف تصحيح العقيدة والعودة بها إلى براءتها الأولى، خصوصًا ما يتعلق منها بالمضمون الاجتماعى المؤسس على العدالة.

هذا فضلاً عن مواجهة الكنيسة هذا التحدى بإشهار سيف الهرطقة والإلحاد ليحتز رقاب الثوار الاشتراكيين.

ونحن في غنى عن الخوض في إشهار مفاسد الكنيسة، وحسبنا الإلماح إلى أنها شكلت دولة فوق الدول الأوروبية جميعًا خلال العصور الوسطى. لقد تخلت عن واجباتها الدينية من أجل تحقيق الهيمنة والسيادة الزمنية.

ولأن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى المال، فقد نافست الملوك وأمراء الإقطاع في حيازة الضياع الواسعة والمعفاة من الضرائب؛ بل فرضت ضريبة العشر على كل الأراضي المملوكة لغير رجال الدين. وأشهرت سلاح «الحرمان» في وجه من يتنصل من دفع تلك الإتاوة. ناهيك عن حصولها على المزيد من الأموال في صورة ضرائب تفرض على من يؤدون الطقوس الدينية، كالتعميد وتناول القداس وتشييع الجنائز... الخ، هذا فضلاً عن الهبات الاختيارية والوصايا والرهون والإعداد للحروب الصليبية ونحوها.

لقد تكدست ثلث الثروات في أوروبا العصور الوسطى في أيدى رجال الدين الذين صاروا موضع حسد الملوك والأمراء والنبلاء، فضلاً عن البورجوازية الناشئة.

لذلك حمل هؤلاء جميعًا - إلى جانب الطبقة الدنيا - على رجال «الإكليروس» خصوصًا بعد أن تفننت الكنيسة في اختراع موارد جديدة - باسم الدين - للحصول على المال، مثل بيع الوظائف الدينية - ظاهرة السيمونية - وصكوك الغفران.

ولعل هذا يفسر موقف الطبقة الأرستقراطية المؤيد - أو المحايد على الأقل - إزاء الثورات الاجتماعية الشعبية التي انتفضت - باسم الدين - ضد الكهنوت.

اتخذت تلك الحركات المناهضة للكنيسة خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر طابعين أساسيين، أحدهما إلحادي هرطقي يسخر من اللاهوت ورجاله، ويشكك حتى في حقيقة وجود المسيح؛ في صورة أمثال وأشعار هجائية؛ على غرار قصيدة «الإنجيل حسب الماركات الفضية»!! التي جرى تداولها بين العوام عن طريق الشعراء الجوالين،أو شعر الغزل الذي يتغنى بفضائل الفروسية.

أما الاتجاه الآخر فقد تبنته حركات دينية تروم العودة بالمسيحية إلى نقائها الأول، خصوصًا ما يتعلق بالتعاليم الداعية إلى الاشتراكية.

وإذ شملت تلك الحركات الكثير من المدن الأوروبية، فإن اختصاص جنوب فرنسا وشمال أسبانيا بوجود تلك الظاهرة بصورة مكثفة وثورية، يقودنا إلى القول بوجود مؤثرات حضارية إسلامية بدرجة أو بأخرى.

لقد كانت الدعوة إلى «التوحيد» وإنكار الكثير من المعتقدات والطقوس التي ابتدعها رجال الدين يسير جنبًا إلى جنب الدعوة إلى «أن يعيش المسيحيون كما كان يعيش الرسل الذين لم يكن لأحد منهم ملك خاص»، وأن «الأشياء جميعًا يجب أن تكون ملكًا مشاعًا».

لذلك نشاحح أحكام بعض الدارسين الذين وصموا تلك الحركات بالهرطقة، وحسبنا أن الكثيرين من أتباعها - ناهيك عن زعمائها - كانوا أكثر الناس تمسكًا بالكتاب المقدس، وأن بعضهم أسسوا جمعيات عرفت باسم «الكاثوليك الفقراء». ولا عبرة - من ثم - لاتهام البابوية زعماء تلك الحركات بأنهم «أنبياء كاذبون».

كانت تلك الحركات بمثابة «احتجاج على الأغنياء» من الملوك والنبلاء ورجال الدين سواء بسواء. ولا غرو فقد كان بعض زعمائها من سكان الأحياء الفقيرة في المدن الذين هالهم إغراق اللاهوتيين في مباهج الحياة الدنيوية.

لذلك، نددوا برجال الدين - لا الدين نفسه - وتصدوا لتعرية مفاسدهم كالارتشاء، وبيع المناصب الدينية، وانتشار التسرى بين كبارهم، «وأعلنوا ضرورة مصادرة أموالهم وبيع ممتلكاتهم وطردهم بعد نهب بيوتهم في المدن؛ إذا لم يذعنوا لمطالب الثوار».

ومما زاد في خطر الثوار انضمام شرائح من البورجوازية

الوليدة إلى حركاتهم؛ خصوصًا أن بعضهم سيطروا على الجمعيات الشعبية التي تمكنت من تسيير دفة الحكم في المدن الثائرة.

وتعد حركة «الكاثاريين» أهم تلك الحركات في جنوبي فرنسا، وقد صاغوا اسم حركتهم - الكاثاري - من معنى «التطهر». لذلك نشارك «ديورانت» القول بتأثر الحركة بالفكر الإسلامي، نتيجة النشاط التجاري المتعاظم في الإقليم الذي عاشت فيه طائفة من التجار المسلمين واليهود، وحظوا بدرجة عالية من التسامح الديني.

وليس أدل على تشبث الثوار بتعاليم المسيحية الأولى من تسمية مطارنتهم باسم Perfecti ، أي «الكمَّل» ونعت أتباعهم بصفة Credents ، أي «المؤمنين». وهذا يعنى أن الحركة كانت تنشد حياة «مثالية»؛ حياة الإنسان الكامل المتحضر والمتسامح.

من هنا استندت عقيدة «الكاثاري» إلى أن الكون محكوم بنزعة الخير التي ترد إلى الله، والشر التي تعزى إلى الشيطان، كما عول مثقفوها على آلية «تأويل» الكتاب المقدس - تأثرًا بابن رشد فيما نرى - فكلام المسيح يجب فهمه على أنه «مجاز». لذلك وجدوا في تعاليمه إنكارًا للملكية الخاصة، ونادوا بتقسيم الطيبات من الرزق بالتساوي بين الناس، كما أطلقوا الدعوة للتسامح حتى مع الأعداء تأسيًا بأخلاق المسيحية، ناهيك عن سلوكياتهم في معاونة المرضى والفقراء، واعتبار الإعدام أكبر الآثام.

وما كان بوسع الكنيسة منافحة تلك المبادئ إلا بعد أن وجه الثوار إليها سهامهم؛ حين اعتبروا البابوات خلفاء الأباطرة، وكبار الأساقفة ذوي الأملاك الواسعة، والرهبان السمان ما هم إلا «فريسيون»، وأن الكنيسة هي «بابل الزانية»، وأن الداعين إلى الحروب الصليبية «قتلة»، كما استهزءوا بصكوك الغفران والمخلفات المقدسة، ونعتوا الكنائس بأنها محض «أوكار لصوص» والقساوسة بأنهم «منافقون وخونة».

لذلك اعتبرت البابوية «الكاثارية» هرطقة وبدعة تشكل خطراً محدقًا بالكنيسة والدولة والنظام الاجتماعي العام. أما النبلاء والأشراف فقد امتدت أطماعهم إلى أملاك الكنيسة؛ فصموا آذانهم لدعوة البابوية في مقاومة الثوار، كما تقاعس الملوك عن مناهضتهم تشفيًا في البابوية التي طالما حدت من نفوذهم.

كتب البابا «إنوسنت الثالث» إلى رئيس أساقفة إقليم «جسكونيا» بشأن الحركة يقول : «إن قارب القديس بطرس تتلقفه العواصف وتتقاذفه أمواج البحر.. من قبل فئة من الشياطين أخذت توقع نفوذ السذج من الناس في حبائلها، وتفسد بخرافاتها وبدعها الكاذبة معاني الكتاب المقدس، وتحاول أن تهدم وحدة الكنيسة الكاثوليكية.. لذلك ندعوكم للمقاومة بكل ما أوتيتم من قوة».

ويبدو أن رئيس الأساقفة كان متعاطفًا مع الثوار الذين ما كانوا ملحدين بقدر ما استهدفوا العودة بالعقيدة إلى براءتها

الأولى، وتطهيرها من أدران البدع والطقوس التي استنها البابوات أنفسهم. كما تقاعس الملك «فيليب أغسطس» وغيره من النبلاء عن تلبية مطالب البابا، وشهد أحد هؤلاء النبلاء بأن الثوار «يعيشون بيننا معيشة الصالحين».

لذلك استنهض البابا كل المسيحيين في جميع أقطار العالم بشن حرب صليبية ضد هؤلاء «الهراطقة»، وأفلح نداؤه في تجنيد تلك الحملة التي بطشت بالثوار؛ منفذة أمر البابا «أقتلوهم جميعًا، فالله يعلم من هم أنصاره».

وكان القضاء على الحركة بمثابة تكريس «الوضع الراهن» Statusquo المؤسس على الإقطاع الفيودالي؛ وإخفاق لحرية المدن وحكوماتها البلدية، وميلاد «محاكم التفتيش». ومع ذلك كانت الحركة إيذانًا بتدشين النهضة الأوروبية، وما تلاها من نجاح حركة الإصلاح الديني، وبفضلها ودعت أوروبا عصور الظلام لتنطلق إلى آفاق التاريخ الحديث.

3

جـ) ثورة «بندسو» وجمهورية المهمشين:

لا مندوحة عن الاعتراف بأن التاريخ ما هو إلا سلسلة متصلة من الصراع بين الطبقات. ويرجع هذا الصراع أساسًا إلى التفاوت في حيازة الثروة؛ إذ هو المعيار في تكوين البناء الطبقي الذي تشكل تناقضاته المحرك الأساسي للتاريخ.

من هنا تسقط دعاوى القائلين بأن التاريخ يصنعه الأبطال، أو الصراع الإثنى أو الديني. ولبرهنة هذا الحكم نعرض في مقالنا هذا لحركة ثورية اندلعت في روما سنة ١٣٤٦م قادها أحد المهمشين بالمدينة ضد البابوية والإقطاع في آن. قدر لها أن توسس جمهورية شعبية أقرت الأمن والنظام وحققت العدل الاجتماعي خلال عصر عج بالفوضى وتفشي المجاعات، ووصلت إبانه البابوية إلى ذروة الفساد. إذ شهدت روما حاضرة العالم في عصر الرومان ومقر البابوية في العصور الوسطى حالاً من التردي الذي أفضى إلى الخراب. فقد هجرها البابوات إلى «أفنيون» لتفقد ما كان يؤول إليها من ثروات العالم المسيحي في أوروبا، واستبد بحكمها مجموعة أسر من الأشراف والنبلاء الإقطاعيين حازوا البقية الباقية من ثروات

سكانها؛ حتى أصبحت شوارعها مسرحًا للمتسولين. فقد تقلصت الطبقة الوسطى من التجار ورؤساء الحرف، وتدهورت طبقة العوام الذين شلهم الفقر المدقع عن حمل السلاح.

وقد أثار هذا الوضع المضطرب ثائرة النخبة المثقفة من أمثال «بترارك» و «بوكاتشيو»؛ فحملوا حملة ضارية على البابوية والأرستقراطية في آن، وتطلعوا لإحياء أمجاد روما القديمة سياسيًا واقتصاديًات وفكريًا. وكان ذلك من أسباب إحياء التراث الكلاسيكي الذي يعد من أهم أسباب ومظاهر عصر النهضة الأوروبية خلال القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر.

وما يعنينا في هذا المقام أن هذا الإحياء أفضى إلى بزوغ نزعة إنسانية وأخرى دنيوية تقدس الحياة وتحترم حريات الإنسان؛ بما شكل إديولوجية ثورية تبناها زعماء العوام. وحسبنا أن بترارك كان يزدري الثروات التي تكدست في أيدي النبلاء والأساقفة بوجوه غير مشروعة، وراهن على «القلم» لإعادة الحق إلى نصابه بإنصاف المظلومين من العامة والمهمشين. يقول : «ليس ثمة عبء أخف على النفس أو أحب إليها من حمل القلم، لأن فيه من القوة ما لا ينفع ربه وسيده وحده، بل ينفع كذلك كثيرين غيره».

من هنا يمكن تفسير ثورته على الفكر الكنسي الذي حول «الإيمان» إلى الاعتقاد «في الشياطين ومعرفة الغيب والمعجزات وزجر الطير والفأل. . . الخ»، كذا على البابوات الذين اكتنزوا

الثروات عن طريـق بيع صكوك الغفران و «السـيمـونية»؛ أي بيع الوظائف الدينية.

وليس من شك في أن زعيم ثورة المهمشين - الذي كان والده صاحب حانة وأمه غسـالة - قد تأثر بهذه الأفكار الثورية. إذ قدر له لقاء بترارك عام ١٣٤٣م وأطلعـه على ما آل إليه حال روما من البؤس، وطلب منه الوسـاطة لدى البابا لمد يد العون لعـوام روما ضد النبلاء المتنازعين النهابين المسيطرين على المدينة.

ويبدو انه أستـلهم من بترارك أفكاره عن ضرورة إحيـاء مجد المدينة. إذ نراه يتـشح بالرداء الرومـاني ويعلن نـفسـه «تربيـونًا». ومعلوم أن «التربيون» - في قاموس السياسة الرومانية يعنى «زعيم العوام» الذي ينـافح عن حقوقـهم ويتبنى قـضاياهم وهمـومهم - مـعلوم أيضًـا أن «النزابنة» كـانوا يناضلـون في مجـلس «السناتو» لانتزاع قـوانين توزيع القمح بالمجـان على جيـاع روما... لذلك تبنى «بـندسـو» همـوم المهـمـشين في القـضـاء عـلى الحكم «البلوتـوقـراطي» - أي الذي يـسـتنـد إلى الثـروة - فـي رومـا واستبـداله بـ «جمعيات شعـبية». كما انضـمت إليه بعض شرائح الطبقة الوسطى خصوصـًا من التجار الذين بارت تجاراتهم.. وفي ٢٠ مـايو سنة ١٣٤٧م أعلن «بندسو» الـثورة؛ فـاستـولى علـى أمـوال الأشراف ووزعـها على المعـوزين الذين أجـمعـوا علـى اختياره رئيسًا للجمهورية الشـعبية وأطلقوا عليه «تربيون» أي زعيم العوام.

وإذ فشل الأشـــراف في ردع الثـوار؛ هربوا مــن رومـا إلى ضياعــهم في الريف. ويجمع الدارسون على حــسن إدارة الزعيم الشعبي أمور الجمهــورية؛ إذ حارب الاحتكار وخفض أسعار المواد الغذائية وجند العــمال والفلاحين العاطلين في تجفيف المســتنقعات وتحويلهــا إلى مزارع يتــملكونها. كمــا وزع ضيــاع الأشراف على المؤاجرين من الـفلاحين المعدمين؛ وأنشــأ محاكــم جديدة قوامــها العدل والإنصــاف والقصاص من المـفسدين من النبــلاء والأشراف ورجال الدين، كمــا أعدم الكثيرين من رجــال الإدارة السابقة ممن كانوا يرتشون كــذا بعض الرهبان المتهتكين. وقـبض على بلطجية الجند المأجــورين الذين كــان يستــعين بهم الحكام الســابقون ضــد خصومــهم. لذلك انتعشت الحـياة الاقتصادية وعم الـرخاء البلاد والعباد بعد إقرار الأمن والقضاء على الفوضى؛ حتى كان القادمون من التــجار إلى روما يـقبلون علم الجــمهوريــة. لذلك أيضًا عــبر بترارك عن اغــتبــاطه وبعث بقصــيدة إلى «بندســو» تبارك جــهوده وتفيض عليه بالثـناء والتمجيد.. طمح «بندســو» إلى توحيد المدن الإيطالية المتصارعة فأرسل وفـوده إلى حكامها ودعاهم إلى إرسال ممثلين عنهم ليـؤلف منه برلمان إيطاليــا الموحد؛ في صــورة بلديات «كونفدرالية» مستقلة ذاتيًا. كما هدد السلطات البابوية بمحو نفوذها على حكومات المدن المستقلة.. وبديهى أن يســتاء البابا مما حدث. وإذ لم يكن بوسعه المواجهة فقد اعــترف بجمهورية «بندسو» على مضض ولو إلى حين.

استثمر «بندسو» الفرصة وأصـدر مرسومًا بتحرير جميع المدن الإيطالية من نفوذ البابوية، كما منح جميع سكانها حق «المواطنة»، وتمكن من القضاء علـى «ثورة مضاده» أشعلها الأشـراف؛ فقبض على مدبريها ثم عفا عنهم.

لكن «كرادلة» إيطاليا وفرنسـا أوغروا صدر البابا وحذروه من أن جمـهورية إيطاليـا الموحدة ستـجعل الكنيسـة خاضعـة للسلطة الزمنية. لذلك بعث البابا إلى «بندسو» برسالة يعـترف فيها بنفوذه الزمني ليس إلا ليـبقى للبـابوية نفوذها الروحي. لمـا رفض أصدر مرسومًا يتـهمه فيه بالإجرام والإلحاد، كمـا استحث الأشراف في المدن الإيطاليـة لردعه بالقوة؛ فـجيشـوا الجيوش الـتي نجحت في اقتـحام روما في ديسـمبر سنة ١٣٤٧، والقـضاء على الجمـهورية الشعبية الفتية بعد القبض على «بندسو» ومحاكمته.

وهنا حـاول «بترارك» اسـتجـاشـة العوام لإنقـاذ محـررهم؛ فدعاهم بقوله: «إلى أهل رومـا.. البواسل الأنجاد.. إن زعيمكم أسير في أيدي الأجانب كـأنه - ياللهول - لص من لصوص الليل أو خائن لبـلاده، يعرض قـضيـته وهو مصـفد في الأغـلال أمام محكمـة لا تمكنه من الدفاع المشـروع عن نفسه.. لـيست التهـمة الموجهة إليـه هي خيانة الحرية بل هى الدفاع عنهـا.. ألا تبا لهذا الزمـان.. وذلك الحقـد المنقطع النظيـر، أين أنت أيها المسـيح ؟ .... الخ».

واسـتجـاب أحـد أعوان «بـندسو» لهـذه الدعـوة - ويدعى

«فرانسسكو برتشلي» - واستطاع السيطرة على روما من جديد بعد أن بطش بأعيان المدينة وبالمندوب البابوي؛ لكنهم ما لبثوا أن أعادوا الكرة وأردوه قتيلاً.

تلك صورة مقتضبة عن إحدى المحاولات الثورية التي أجهضت، والتي تنطوي على دروس وعبر قمينة بأن تحتذى من قبل المناضلين المكافحين عن قيم الحق والحرية والعدالة الاجتماعية في كل زمان ومكان؛ خصوصًا ما يتعلق بالتحالف اللا شرعي بين الطغاة والكهنوت ضد الفقراء والمستضعفين الذين «سوف يرثون الأرض» آجلاً أم عاجلاً. فلابد لليل أن ينجلي... ولابد للقيد أن ينكسر.

سادساً

الإصلاحِ الديني

وثورات المهمشين

1

أ) بين الإسلام والبروتستانتية:

على الرغم من أن الأديان في جوهرها أنزلت «رحمة للعالمين»؛ فالثابت أن تاريخ البشرية ملوث بدماء الأبرياء الذين غرر بهم اللاهوتيون ليكونوا حطب وقود لحروب اتخذت من الدين ستاراً لتحقيق أغراض دنيوية، ناهيك عن الحروب بين معتنقى الدين الواحد حين شرذمه اللاهوتيون إلى فرق ومذاهب يكفر بعضها البعض الآخر؛ فتجري الدماء أنهاراً باسم الله وطمعاً في استشهاد زائف.

ولو اطلع هؤلاء الكهنة والسدنة والإكليروس والحاخامات والمشايخ الشياطين على علم الأديان المقارن لوجدوا أن كل الأديان خيرة، يستوي في ذلك الأديان السماوية الثلاث ذات المصدر الإلهى الواحد؛ قبل تحريفها أو تأويلها، وحتى الوثنية منها. إذ تستهدف جميعًا شحذ الخير ووأد الشر في النفس البشرية التي ألهمها الله فجورها وتقواها. ولا يخالجنا شك في أن قطاعًا عريضًا من هؤلاء اللاهوتيين الشياطين يقفون على تلك الحقيقة،

ومع ذلك يتجاهلونها تحقيقًا لأطماع دنيوية؛ تكمن في الحصول على المال والجاه؛ إما بطريقة مباشرة عن طريق المتاجرة بالدين، أو غير مباشرة حين يسخرهم الحكام أبواق إعلام لتحريم الحلال وتحليل الحرام. وفي الحالين معًا «يشترون بآيات الله ثمنًا قليلاً». على أن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أن بعضهم من المؤمنين حقًا يتصدون - طوال العصور القديمة والوسيطة والحديثة - لمواجهة الأكثرية من «الكهان» والسلطان الجائر في آن؛ لذلك عرفت الأديان حركات إصلاح للعودة بها إلى مبادئها الأولى، قدر لها النجاح حينًا والإخفاق أحيانًا.

يطول بنا القول لو استعرضنا تاريخ تلك الحركات، ولسوف نفعل ذلك في حينه ، وحسبنا الإشارة إلى أسماء «موسى مندلسون» في اليهودية، و «مارتن لوثر» في المسيحية، والإمام «محمد عبده» في الإسلام. ويعرض هذا المقال - في عجالة - للقواسم المشتركة بين عقائد الإسلام ومعتقدات البروتستانت كأنموذج لوحدة الأديان، تأسيسًا على وحدة الوجود ووحدة الإله، وتوحد الإنسان. وننوه بأننا لن ننساق وراء دعاوى البعض، خصوصًا فقهاء الإسلام، في أن الفضل في قيام حركة الإصلاح الديني البروتستانتية يعزى إلى الإسلام، إذ من المعلوم أن أسبابها كامنة في واقع المجتمعات الأوروبية، حيث كانت تعبيرًا عن الصراع بين البورجوازية والإقطاع. كما كانت إحدى تجليات النهضة الأوروبية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر على المستوى الديني. وقد مهد لها من قبل مفكرون أوروبيون عقلانيون

من أمثال «أبيلارد» و «سيجر البرابانتي» و «ألبرتو الكولوني» وغيرهم. كما كان «دانتي الليجيري» معبراً عن صرخة النهضة الناسوتية في وجه اللاهوت.

ولأن النهضة عولت على إحياء الكلاسيكيات، جرى إحياء أرسطو ليسكن عقول «بوريدان» و «إرزمس» و «مارسيليوس» وغيرهم ممن حاولوا بسلاح العقل زعزعة الإيمان الزائف، طموحًا إلى إيمان «إنجيلي» صحيح. وحين تصدت فلسفة «أوكهام» الإسمية لزحزحة الفلسفة «المدرسية»؛ كان ذلك إرهاصًا لبروتستانتية «لوثر» و «إرزمس» و «كالفن». باختصار، كانت تلك المحاولات - وغيرها كثير - بمثابة إذابة للاهوت أسطورى نفعي ليحل محله - عن طريق الشك - لاهوت «يذيب الفوارق بين العقائد الدينية والقوانين العلمية»؛ كما ذكر «ول ديورانت» بحق.

ما نود إثباته هو أن الحركة البروتستانتية حين حققت تلك الغاية لم تكن بمعزل عن تأثير الإسلام ومفكريه. ولكي أنفي اتهامًا مسبقًا بالانحياز إلى الإسلام، أعلن أن مصدري الوحيد في برهنة تلك المقولة هو كتاب «قصة الحضارة» لديورانت.

أما عن كيفية وصول تلك المؤثرات إلى أوروبا، فهي معروفة ومتواترة، -حتى عند طلاب الثانوية - وتكمن في الاتصال بين العالمين الإسلامى والأوروبي؛ إما عن طريق الحرب كما هو الحال بالنسبة للحروب الصليبية، وصقلية وجنوب إيطاليا والأندلس، وإن عاش المتحاربون فترات سلام وهدنة اختلطوا إبانها وتعاملوا، أو عن طريق التجارة، حين سيطر المسلمون على «تجارة العبور»

العالميــة، ووصل تجارهم إلى معظم أقــاليم أوروبا، حتى إلى بلاد إسكندنافيا، هذا فـضلاً عن وجود جاليات تجارية، خـصوصًا من تجار المدن الإيطالية في موانى الشام ومصر.

ونحن في غنى عن عرض أثر هذا الاتـصال في قيام النهـضة الأوروبية؛ فذاك أمر يعترف به المؤرخون الأوروبيون أنفسهم.

ما يعنينا أن فكر - وحـضارة - الإسلام المتضمن فـي النهضة الأوروبية وقف عليـه رواد الإصلاح البروتستانتى؛ بـحيث أصبح ضمن ثقافة الإصلاح إلى حد كـبير، وهو ما نعرض له الآن، ولو في عجالة على النحو التالي :

أولاً : تأثر «أوكهــام» سابق الذكر بعقــلانية المعتزلة عــمومًا، وبمبــدأ حريــة الإنسان عن أفــعــاله على نحــو خاص، كــمــا تأثر بالتصوف الإسلامي بخصوص مقولة «وحدة الوجود».

ثانيًا : حملة «مرسيليــوس البادوي» ضد «الإكليروس» وأخذه بمذهب الشك يرجع إلى ابن رشــد. . ومعلوم أن أفكار ابــن رشد كانت مــتواترة بين مــفكري أوروبا منذ أسس «ســيجر البــربانتي» أكاديمــية خــاصة لدراســة «الرشدية» التي عــملت عملهــا في فكر «نيكولاس الكوزاوي» الذي تأثر به «مارتن لوثر».

ثالثــا : تأثر «أرزمس» رائــد الإصــلاح الديــني في الأراضي المنخفضــة - هولندا وبلجيكا - بالإسلام في مسألة خــتان الذكور «لأنه يخفف من حكة الجماع»؛ على حد قوله.

رابعاً : تأثره أيضًا بالإسلام في رفض وجود «كهنوت» ليكون واسطة بين الله والإنسان، كـذا تأثر ببعض المتـصوفة في تفـضيل «التجربة الدينيـة الباطنية على الشعـائر». هذا بالإضافة إلى رفض تقديس الصور والرسوم، وهو ما حدث من قبل في بيزنطة، حين استن أحد أباطرتها قانونًا ضد تقديس «الأيقونات»؛ حسب اعتراف مؤرخين بيزنطيين أكدوا تأثره بالإسلام في هذا الصدد.

خامسًا : أما عن أهم المؤثرات الإسلامية في مـجال العقيدة؛ فيتعلق بمبدأ «التوحيـد» الذي أخذت بـــه طائفة «اللا معمدانيين» -وكانوا يقولون بالشيوعيـة أيضًا - حيث «أنكروا ألوهية المسيح»؛ بل إنهم أخذوا بتحية الإسلام «سلام الله عليكم».

سادسًا : تأثر «مارتن لوثر» بالإسلام بخصوص حرية الاعتقاد «لا إكراه في الدين»، «من شاء فليؤمـن ومن شاء فليكفر» يقول : «إن الإيمان أو الكفـر مسألة ترجع إلى ضمـير كل إنسـان.. لأن الإيمان عمل يتم بحرية ولا يكره عليه أحد».

سابعًا : إحاطة ميكائيل سرفيـتوس» - من صقلية - بالقرآن الكريم بعد أن قرأه ودرسه، وتأثر به في نقد التأويلات التلمودية، كـذا في نقـد عقـيـدة «التـثليث» حـتى أطلق عليـه «لوثر» اسم «المراكشي»، كما أخذ بالنص القـرآني في خلق السيد المسيح الذي كـان في نظره «رجلاً نـفخ فيـه الرب»، فـهو لذلك «رسـول الله بطريقة لا تختلف عن تلك التي أرسل بهـا الأنبياء». لذلك رفض

عقيدة التثليث بصورة «قريبة جدًا من مفهوم محمد عن المسيح، لأن كل من يؤمن بثالوث أقدس بروح الله يقول بوجود ثلاثة أرباب»، «إنهم ملحدون حقًا باعتبارهم منكرين لوجود اله واحد». كما أخذ أيضًا بفلسفة «وحدة الوجود» عند المتصوفة. وعندنا انه أطلع على التراث الإسلامي في جزيرة صقلية التي خضعت للأغالبة، ثم الفاطميين، ثم أصبحت تابعة لمملكة النورمان الذين كان ملوكهم - خصوصًا روجر الأول والثاني - شديدي الانبهار بالفكر والحضارة الإسلامية. وإذا كان الدارسون الأوروبيون يجهلون أسباب معرفته بالدورة الدموية؛ فالمؤكد أنه أخذها عن العالم «ابن النفيس». تلك مجرد إشارات أولية عن تأثير الإسلام في البروتسنتية، خصوصًا ما يتعلق بمبدأ التسامح بين الأديان - السماوية - وهو ما ألح عليه «إرزمس» على نحو خاص. ذلك المبدأ الذي تبنته أجيال من المفكرين، وحتى بعض رجال الدين المسيحي المستنيرين من الأوروبيين، من أمثال «كالفن» و «كاستيليو» وغيرهما ممن نظروا إلى الدين باعتباره هاديًا إلى فعل الخير وناهيًا عن الشر ومثلاً أعلى يقتدى به في الحياة اليومية. لقد أعتبر الأخير أنه من السخف أن يتحول الدين إلى حافز على الاقتتال وسفك الدماء؛ بل الأحرى تأويله ليصبح منارة واعدة بخلاص عالمي. يقول : «ليصلي كل للرب وفق عقيدته هو وليس وفق عقيدة غيره من الناس».

أخيرًا، أرجو أن يكون هدف كتابة هذا المقال حافزًا لأمرين أساسيين هما :

(١) الدعوة إلى خطاب ديني يتبنى إصلاحًا حقيقيًا، وذلك بالعودة إلى مبادئ الإسلام العليا في الحرية والعدالة واحترام الإنسان.

(٢) أن يكون خطابًا موجهًا للرئيس «بوش» وسدنته للكف عن مهاجمة الإسلام والمسلمين، وفق تعاليم المسيحية السمحاء، وبعيدًا عن دعاوى «الميثودية» التي يتبناها وعصابته لتبرير تحالفه مع الصهيونية التى ترفضها تعاليم اليهودية اللاتلمودية.

2

ب) المؤثرات الإسلامية في الإصلاح الديني اليهودي:

معلوم أن اليهودية ديانة خاصة باليهود وحدهم؛ باعتبارهم «شعب الله المختار» حسب ادعائهم؛ الأمر الذي أكسبهم سمة العنصرية. كما أن إلههم «يهوه» صورته التوراة صورة بشعة من حيث الانحياز لشعبه انحيازاً أعمى، فصور الأمم الأخرى على أنها مستعبدة لبني إسرائيل الذين يحق لهم قتلهم واسترقاق نسائهم، واستحلال ممتلكاتهم.

وفي سفر التثنية وقائع بشعة عن إحراق المدن وإهلاك الزرع والضرع وفق أوامر «يهوه» أو «رب الجنود» الذي كان يهبط من عليائه ويتجسد في صورة «عمود من الدخان» يقود اليهود في حملات عسكرية ضارية تهلك الحرث والنسل.

ولعل هذا يفسر لماذا كان تاريخ العبرانيين عبارة عن سلسلة متصلة من المآسي، حيث تعرضوا - نتيجة عنصريتهم - لاضطهاد الآشوريين والبابليين والرومان في العصور القديمة، كما لاقوا الأمرين في مجتمعات «الشتات» - الدياسبورا - للأسباب ذاتها.

إذ عاشوا في مجتمعات منغلقة - الجيتو اليهودي - معزولين عن شعوبها، وهيمنوا على النشاط الاقتصادي عن طريق الاشتغال بالربا الفاحش في إقراض ذلك من الأموال. كذا في احتكار المهن ذات الربح الوفير؛ فكان ذلك من أسباب نكباتهم واضطهادهم وإلزامهم بالسخرة في الأعمال الوضيعة.

ومع ذلك، ظلوا متشبثين بعقائدهم الدينية المغرقة في الدنيوية، لأنهم ما كانوا يؤمنون بالحياة الأخروية؛ باستثناء إحدى فرقهم الدينية المعروفة باسم «الصدوقية».

على أنهم ما لبثوا أن تخلوا عن بعض تلك المعتقدات هربًا من وطأة الاضطهاد، فظهرت نحل هرطقية يهودية في أوروبا العصور الوسطى والحديثة، فمنهم من أدعى أنه «المسيح المنتظر»، ومنهم من لفظ تعاليم التوراة والتلمود وأظهر اليهودية دينًا أقرب إلى المسيحية، ومنهم من ظل محافظًا عليها بإدمان قراءة التلمود حتى عميت أبصارهم.

وفي كل الأحوال كان الفكر الدينى متخلفًا لعدة أسباب، منها تدخل الشريعة الموسوية في حياة اليهودي بكل تفصيلاتها؛ إلى حد تحريم وتجريم الإبداع باعتباره بدعة وهرطقة. منها أيضًا إنكبابهم على التعليم الديني ليس إلا، فضلاً عن حرمانهم من الالتحاق بالجامعات في أوروبا، فلم تسفر معارفهم إلا عن شروح لاهوتية وسفاسف شعبية. لذلك حق «لأرنولد توينبى» أن يصنف حضارة العبرانيين ضمن ست حضارات منقرضة، أو بالأحرى الحكم

بافتقارها إلى البعد الإنساني نظرًا لاستنادها إلى الدجما الدينية والعنصرية.

ومع ذلك لانعدم وجود مجددين في الفكر الديني اليهودي خصوصًا في المجتمعات الإسلامية التي تمتعوا فيها بالمواطنة والتسامح، وهذا يفسر تأثر فرقة «القرائين» اليهود بعقلانية المعتزلة، وتأثير فلسفة «ابن رشد» في فكر «موسى بن ميمون» حين جدد اللاهوت اليهودي.

كما تأثر يهود القرن الثامن عشر في أوروبا بأفكار عصر الأنوار، حيث انفتحت اليهودية على بعض المعتقدات الدينية المسيحية، كما هو حال الحركة «القاصدية» التي نهلت من معتقدات مذهب «الميثودية». كما ظهر أدب يهودي دنيوي متأثر بالكلاسيكيات التي أحيتها النهضة الأوروبية، بحيث حق لعالم قدير مثل «ديورانت» أن يتحدث عن «يهودية تنبعث من العزلة الواقعية إلى الاحتكاك بالفكر الحديث».

وفي هذا الصدد يبرز إسم «موسى مندلسون» المفكر اليهودي الذي كان صديقًا لـ «كانت» و «ليسينج».. فقد درس التلمود في صباه، ثم عكف على قراءة «موسى بن ميمون» المتأثر بابن رشد الفقيه والفيلسوف. كما انكب على دراسة اللاتينية وآدابها فضلاً عن المنطق والرياضيات. ناهيك عن مدونات فلاسفة التنوير من أمثال «فولف» و «ليبنتز»؛ وتأثر بهما خصوصًا فيما يتعلق بنزعتيهما العقلانية، ومن هنا حكم عليه صديقه «ليسينج» بأنه «مثيل سبنيوزا».

وتشى كتاباته المتعددة والمتنوعة على إيمانه بخلود الروح بعد مفارقتها للجسد، على عكس ما تذهب إليه اليهودية الكلاسيكية. وهنا يظهر بوضوح تأثير المسيحية والإسلام، كما اعترف بالكثير من عيوب اليهودية ونمط حياة معتنقيها، ورد ذلك إلى تاريخ اليهود المأساوي، فضلاً عن تشبثهم بالإسراف في الطقوس والشعائر.

وفي عام ١٧٧٨ نشر ترجمة للأسفار الموسوية الخمسة أثارت عاصفة من الاعتراض من قبل اليهود التقليديين، لكنها وجدت طريقها إلى جيل من الشباب اليهودي الألماني، فانفتحوا على الحياة الفكرية المعاصرة.

وفي كتابه «أورشليم» أهاب باليهود أن يخرجوا من العزلة والأنطواء ويدلوا بدلوهم في الثقافة الغربية، كما حث على الفصل بين الكنيسة والدولة، وأدان كل إكراه في الدين متأثرًا في ذلك بالعلمانية الأوروبية وتعاليم الإسلام.

ولاغرو، فقد أثنى عليه صديقة «كانت» الفيلسوف حين قال : «إنى أعد هذا الكتاب بشير إصلاح عظيم؛ لن يؤثر في شعبك فحسب، بل في الشعوب الأخرى، فقد وفقت في الجمع بين دينك وبين قدر من حرية الضمير.. ثم إنك أبنت في الوقت نفسه في كثير من الوضوح والدقة ضرورة حرية الضمير التي لا حدود لها في كل دين».

أثمرت كتاباته أيضًا في حفز شباب اليهود إلى الانفتاح على الأديان الأخرى؛ متجاوزين العوائق والفواصل المصطنعة للتعصب الديني الأعمى. كذا على كافة المعارف المتاحة، ليقدموا إسهامات ملحوظة في العلم والفلسفة والآداب، بل لم يجد بعض أبنائه غضاضة في أعتناق المسيحية، بما يشي بتحرير الكثيرين من اليهود فكريًا واجتماعيًا وسياسيًا.

ليس أدل على ذلك من أعتناق مريديه مصطلح «الهسقلة» - تعني الحكمة - التي ترمز إلى التنوير اليهودي؛ أو بالأحرى التمرد على سيطرة الأحبار والتلمود، والاندماج النشيط في تيار الفكر الحديث. وبديهى أن يواجه هذا التيار التجديدي بمعارضة تيار يهودي محافظ تشبث بالقديم حفاظًا على الوحدة الدينية والعرقية والأخلاقية للشعب اليهودي.

بديهي أيضًا أن ينتصر التيار المجدد، فانتشر بين الكثيرين من اليهود الألمان، وتسرب إلى النمسا وبوهيميا - تشيكوسلوفاكيا - وبولندا وروسيا. ولعل هذا يفسر لماذا أسهم اليهود - منذ ذلك الحين - في مجالات العلوم والفنون والآداب بقدر يفوق كثيرًا نسبتهم إلى عدد السكان.

كما يفسر - من جانب أخر - انفتاح الكاثوليك والبروتستانت معًا على المعارف اليهودية، فكتب لاهوتي بروتستانتي كتابًا مشربًا بروح الود عن «تاريخ ديانة اليهود». هذا فضلاً عن اندماج اليهود في النشاط الاقتصادي، وإسهام أغنيائهم في الإدارة المالية في

حكومات الكثير من الدول بروح التعاون والوطنية، الأمر الذي مكنهم من تخفيف وطأة اضطهاد اليهود. ذلك الاضطهاد الذي اعتبره مندلسون وصمة في جبين عصر الأنوار. وقد كتب رسالة في هذا المعنى كان لها وقع طيب، حيث أصدرت بعض الحكومات مراسيم تتعلق بإقرار مبدأ التسامح الديني.

وخففت بعضها الآخر من الضرائب الفادحة التي أثقلت كواهل اليهود، وتبارى الكثيرون من مفكري التنوير في الدعوة لتحريرهم سياسيًا، ذلك التحرير الذي استجابت له الثورة الفرنسية حيث تضمن إعلان حقوق الإنسان الذي أذاعته الجمعية الوطنية في ٢٧ أغسطس سنة ١٧٨٩ ووافقت عليه الجمعية التأسيسية في ٢٧ سبتمبر ١٧٩١ ليعطى لليهود كامل الحقوق المدنية في فرنسا. وما لبثوا أن نالوها في هولندا عام ١٧٩٦، وفي البندقية في سنة ١٧٩٧، كذا في ماينز وروما وفرانكفورت في الأعوام التالية.

خلاصة القول، أن عصر الأنوار شهد تحقيق مبدأ التسامح الديني، الذي كان استجابه للإصلاح في الفكر الديني اليهودي بفضل جهود موسى مندلسون رائد التنوير في اليهودية.

3

جـ) دعوة للحوار بين الأديان:

معلوم أن الأديان قاطبة، بما فيها الوثنية تدعو إلى عبادة الله، مهما تعددت تصورات البشر له، بما يشكل قاسمًا مشتركًا بين كل البشر وما يحفز على السلام وينبذ الخصومة والبغضاء. كما أن الأديان جميعًا تدعو إلى التسامح حتى لو كانت تبشيرية، فآلية التبشير هي «الحكمة والموعظة الحسنة» وليس الإكراه. وإذا كانت اليهودية ترفض التبشير وتخص اليهود وحدهم باعتناقها، فذلك أدعى إلى مسالمة أصحاب الأديان الأخرى؛ بحيث تنتفي الحروب لأسباب دينية.

ومع ذلك عانت البشرية أهوال الحروب الدينية، سو اء كانت بين أتباع دين وآخر، أو بين معتنقى المذاهب والفرق في الدين الواحد، من هنا تحول الدين من كونه دعوة للتراحم والسلام إلى مثير للبغض والصراع.

ويرجع ذلك بالأساس إلى إقحام الدين في السياسة، بما يعني «أدلجته» وتفريغه من محتواه، والأنكى اتخاذه ذريعة

لتبرير الاستبداد في الداخل، وشن الحروب في الخارج، وهو منها براء.

وإذ عمد «الكهنوت» إلى «تأويل» الدين لخدمة أغراض دنيوية قحة، فلانعدم وجود فلاسفة ومفكرين، متدينين وملحدين؛ حاولوا تحويل الصراع بين «الملل والنحل» إلى حوار عقدي وإنساني في آن يستهدف وضع حد للخلاف والاختلاف، وإحلال السكينة محل التنابذ والتطاول وإراقة الدماء. وتنطوي أسفار التاريخ على صفحات باهرة في هذا الصدد تند عن الرصد والحصر. ولعل من المفيد أن نذكر ببعض الأمثلة الدالة في هذا السياق. منها ما درج عليه الخليفة العباسى المستنير «المأمون» من عقد مجالس دورية في حضرته تجمع بين فقهاء وعرفاء الأديان المختلفة ليتحاوروا حول مزايا عقائدهم في حرية تامة، كذا عن جوانب الأتفاق وقضايا الخلاف بين الأديان جميعًا، دونما تعصب أو مصادرة.

منها أيضًا، ما عمد إليه أحد «خانات» حكام المغول من عقد حوار بين مسلم ومسيحى وبوذي لتعريف كل منهم بعقائد دينه، كيما يعتنق أفضلها - في نظره - عن بينة واقتناع. وجدير بالذكر أنه اعتنق الإسلام، لا لشيء إلا لسماحته واعترافه باليهودية والمسيحية ودين الصابئة وغيرها. جدير بالتنويه أيضًا أن الفقيه المسلم تقاربت أفكاره مع نظيره المسيحي. وليس أدل على تسامح المسيحية من حضها على حب أعدائها، أما الإسلام فقد أفرد إحدى سور القرآن لتبجيل السيدة «مريم» أم المسيح.

وعلى الرغم من تسامح الإسلام مع اليهود الذين تمتعوا بجميع حقوق «المواطنة» في «دار الإسلام»؛ إلى حد تولى بعضهم منصب الوزارة، لم يدخروا وسعًا في التحامل على الإسلام، إلى درجة أن «يوسف بن نغريله» - وزير غرناطة بالأندلس - ألف «قرآنًا» يماثل القرآن الكريم في عدد سوره وآياته، ووقعه وجرسه، لكنه يناقض معانيه. وليس أدل على تسامح الفقيه «ابن حزم» الأندلسي في الرد عليه، لا بالسيف بل بالمحاجاة المنطقية العقلية المدعمة بالدليل والبرهان.

ونحن في غنى عن التعريف بتأثير آراء المعتزلة وإخوان الصفا والمتصوفة العرفانيين في فكر الفرق اليهودية - كالربانيين - والمسيحية كالتوحيديين والمشيخيين والكويكرز وغيرها. بل قيل إن حركة الإصلاح الدينى البروتستانتية - إرزمس، كالفن، لوثر وغيرهم - مدينة لعقلانية المعتزلة وكلامهم في «الإلهيات». ويجمع الدارسون - حتى المستشرقون - على تحرير «موسى بن ميمون» اليهودية من الأسطرة والخرافة، كذا «توما الإكويني» بالنسبة للمسيحية، بفضل الفقيه الفيلسوف «ابن رشد».

وما يعنينا بصدد موضوعنا أن «عصر الأنوار» في أوروبا القرن الثامن عشر، انطوى ضمن ما انطوى على التسامح الديني، فانطلقت دعوات «هيومانية» ضد التكفير والتعصب العرقي والديني.

وفي هذا المجال يبرز إسم الفيلسوف «ليسنيج»؛ الذي دعا إلى ضرورة الحوار بين الأديان. ففي مسرحيته «ناثان الحكيم» يصور البطلة الطفلة «ريكا» على أن عقيدتها الدينية يجمع عليها اليهود والنصارى والمسلمون. وتندد المسرحية بالتعصب الديني وما جره من سفك الدماء. ولا ينسى مؤلفها الإشادة بتسامح الحاكم المسلم «صلاح الدين الأيوبي»، كذا بأحد أبطال المسرحية «ناثان» اليهودي؛ حيث أعطيا البركة للطفلة «ريكا». بل يرى «ول ديورانت» أن ليسينج تعاطف معها أكثر من المسيحى المدموغ بالتبشير في المسرحية.

وفي رسالته «تربية النور الإنساني»؛ يصور التاريخ على أنه «رؤيا مقدسة» وتربية تدريجية للنوع الإنساني، وأن كل دين عظيم كان يمثل مرحلة في هذه الإنارة، والأديان عمومًا تستهدف «تمدين البشرية» وغرس الفضيلة والتهذيب والوحدة الاجتماعية. أما عن اختلاف خطاباتها؛ فيرجع إلى اختلاف فهم البشر في مرحلة تاريخية معينة عن سابقتها ولاحقتها. كل الأديان تنطوي على نواة غالية من الحقيقة، كما يرجع الخلاف المصطنع بينها إلى «دور اللاهوتيين». لذلك دعا إلى ضوورة تحرير المسيحية من اللاهوت.

كما اعتبر اللاهوتيون أفكاره هرطقة، فتحداهم نظريًا وعمليًا؛ إذ كان اضطهاد اليهود بأوروبا في زمنه قد بلغ الذروة، وحدث أن زج «الدوق» بيهودي في السجن فزاره ليسنيج، ثم اصطحبه إلى منزله بعد ذلك ليسترد عافيته.

ولعل هذا يفسر لماذا أعجب «جوته» بليسنيج ولماذا تأثر به حين كتب «الديوان الشرقي» الذي قدم فيه صورة مبهرة عن «العربي» الفاضل ساكن الصحراء. لقد كان لموقف ليسنيج المتطور من الدين تأثيره في معاصريه، كذا فيمن خلفه من أعلام الفلسفة والأدب، ممن قدروا قيمة العقل وربطوها بالبعد الإنساني في صور رومانسية تكرس النزعة «الهيومانية» الموروثة عن «عصر النهضة»، والتي اختفت أو كادت نتيجة التعصب الديني والعرقي المتسقة مع سيادة الإقطاعية. لذلك كانت تلك النزعة الإنسانية تعبيرًا عن روح البرجوازية الصاعدة والثائرة على امتيازات الحسب والنسب، والكهنوت الذين يحظون بطيب العيش على حساب الفلاحين المقهورين، والعمال المغلولين بقيود رجال الأعمال، والنساء الرازحين في إسار التمايز النوعي والطبقي. من هنا كان الدين في مفهوم ليسينج بمثابة تحرير لهؤلاء جميعًا، ذلك التحرير الذي تبنته مدرسة عرفت باسم «الزوبعية» - شتورم - التي ينم اسمها عن الثورة على الأفكار الجامدة. وصار الدين عند معتنقي مبادئها «إلهام سماوي في نفس عبقريتها جزء من الحافز الخلاق والسر المبدع في الدنيا» وهو ما يتسق وروح الإسلام، تلك التي وصفها «موللر» بأنها طاقة دائبة شغلها عمران الحياة، وهدفها إيجاد حلول عملية لمشكلات الإنسان. واعتبر عقيدته علاقة خاصة بين الإنسان وربه، دون وساطة كهنوت يحتكر تأويلها تأويلاً يصطدم مع مقاصد الإسلام وغاياته. وفي ذلك عبرة حريَّة بأن نفيد منها على مستوى الداخل وصعيد الخارج. وحسبنا الإلماح إلى الجدل

السفسطي بصـدد العقيدة والإسفاف المعرفي القـاصر عن فهم دين مستـقر أنزل وحيـه منذ ألف وخمسمـائة عام. ناهيك عن ظاهرة «الاتجار» بالدين والتخبط في إطلاق الفتاوى العقيمة التي تتخذ من الكتب المحنطة الموروثة عن عصور الانحطاط مرجعيتها.

أما عن ظاهرة صـراع الأديان؛ فأمر يند عن البيـان في عصر بلغ فيه العقل طور فـتوته، والعلم شأو ازدهاره. لقد هوى الدين من عليائه السامي إلى أداة بل مطية لتكريـس الاستبداد والتخلف. والأنكى غطاء لمشـروعات توسـعية، ووسـيلة للهـيمنة الأمريـكية المتحالفة مع الصهيونية العنصرية.

حرى بنا التصدي لمواجهة هذا الطوفان الجارف بحركة إصلاح ديني حقيقي لا زيارات «مكوكيـة» دورية للفاتيكان لعقد حوار بين الأديان، أشبه ما يكون بحوار الطرشان.

4

د) دور البورجوازية في إخفاق ثورات المهمشين:

يتفق الدارسون على أن الطبقة الوسطى تلعب دوراً موجهًا في حركة التاريخ، فهي التي قادت أوروبا - بعد صراعها المظفر مع الإقطاع - إلى عصر النهضة الذي خرج بها من ظلام العصور الوسطى إلى أنوار العصر الحديث.

على أنه من الخطأ المبالغة في تثمين دور هذه الطبقة بصورة مطلقة، ذلك أن هذا الدور كان إيجابيًا خلال مرحلة تاريخية بعينها، وذلك خلال القرون الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر الذي يشكل انعطافة سلبية في تاريخها، حين تحولت إلى طبقة رأسمالية جشعة دشنت بداية حركة الاستعمار الأوروبي، فضلاً عن تدبيرها حربين عالميتين لا تزال الإنسانية تعانى ويلاتهما إلى اليوم.

ونستطيع الوقوف على دورها التاريخي السلبي والمشين في مرحلة تكوينها «الجنيني» وذلك خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وذلك من خلال تصديها لقمع الانتفاضات الثورية

للفلاحين والعمال، متحالفة في ذلك مع الأرستقراطية الاقطاعية ورجال الكهنوت.

لبرهنة هذا الحكم نفرد هذا المقال الذي يعالج في عجالة تلك الإشكالية.

معلوم أن الإقطاع الفيدالي ورجال الدين سادا الهرم الاجتماعي خلال العصور الوسطى؛ فكان المجتمع الأوروبي ينقسم إلى طبقات ثلاث:

الأولى: قوامها النبلاء واللاهوتيون، **والثانية** المكونة أساسًا من شريحتى الفلاحين والحرفيين. **أما الثالثة** : وهي الطبقة الوسطى فكانت مغيبة تمامًا حتى أوائل القرن الثانى عشر؛ حيث بدأت في الظهور على استحياء؛ استنادًا إلى التجار ورؤساء الحرف؛ حيث حازت قدرًا من الثروة أهلها لنفوذ سياسى وإداري خصوصًا في المدن التجارية. إذ سيطرت - إلى حين - على الشئون البلدية مبدعة صورة من الحكم الجمهوري - إن جاز التعبير - في شكل حكومة «القومونات» حيث استطاعت أن تصل إلى مقاعد «البرلمانات» في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا.

من أجل ذلك، لم تتورع عن مهادنة طبقة الأشراف ورجال الدين على حساب الطبقة العاملة من الفلاحين والمهنيين.

أسرفت البورجوازية الناشئة في حياة الترف والبذخ؛ فامتلكت العقارات في المدن وبنت القصور، واقتنت الأثاث الفاخر ورفلت

في الثياب الغالية والطعام المجلوب من الخارج نتيجة ما حققه التجار من أرباح التجارة الدولية. أما عن شريحة رؤساء الحرف فقد فرضت سيطرتها على النقابات والطوائف الحرفية وأحكمت سطوتها على الحرفيين بسلب، «فائض قيمة» أعمالهم. ولاغرو فقد عانى الحرفيون من شظف العيش وتكاليف الحياة حتى تدنت وضعيتهم الاجتماعية إلى درجة أبشع مما عاناها أرقاء الأرض.

لقد تفشت البطالة وتدنت الأجور وزادت ساعات العمل، وتفشت الأمراض والأوبئة نتيجة المجاعات، وفي الوقت الذي عانى فيه الحرفيون في المدن من وطأة أصحاب العمل تدهورت أحوال الفلاحين في الريف من جور النبلاء وعسف الأساقفة.

ولاغرو، فقد كان على الفلاح الوفاء بالالتزامات المالية للسادة الاقطاعيين؛ إلى جانب دفع الضرائب التي قررتها الكنيسة إلى حد أفضى إلى ظاهرة الهجرة الجماعية إلى المدن وامتهان المهن الوضيعة؛ فكان لذلك «كالمستجير من الرمضاء بالنار». بديهي أن يسفر ذلك عن اندلاع هبات اجتماعية فلاحية وانتفاضات ثورية عمالية خلال القرن الثالث عشر. وعلى سبيل المثال نذكر بهبات الفلاحين في فرنسا سنة ١٢٥١ م ضد النبلاء ورجال الدين؛ ولغياب دور البورجوازية اتخذت الحركة لبوسًا إديولوجيا دينيًا. ولم يكن ذلك الأمر مستغربًا إذا ما علمنا أن صغار رجال الدين من القساوسة والشمامسة شكلوا إحدى شرائح طبقة العامة؛ نظرًا لما عانوه من فقر وفاقه.

أطلق الثـوار على أنفسـهم نعت «الـرعـاة» Pastoureax وانتفـضوا بزعامـة واعظ مغمـور، وأحرزوا عدة انتـصارات على الأشراف، ثم توجهوا إلى باريس لينضم إليهم جموع من الحرفيين والمهـمشين والصـعاليك؛ ورفـعوا أعـلامًا ذات شـعارات دينيـة، وتسلحوا بالهـراوات والخناجر والفئوس؛ منددين بالنـبلاء ورجال الدين على السواء. ومما يثـير الدهشة رفضـهم للطقوس والمواعظ والنظم الدينية السلطوية؛ فتصدوا للوعظ الديني وأسقطوا الأحكام وعـقود الزواج الكنسـيـة؛ بل قتلوا الكثـيـرين ممن عارضـهم من القساوسة.

ومع ذلك أخـفقت الانتـفـاضة حـيث تآمـر عليهـا زعمـاء الأرستقراطية والبورجوازية في آن، وأثخنوا في الثوار قتلاً وأسرًا.

للأسباب ذاتها ثار الحرفيون في معظم مدن فرنسا عام ١٢٣٣م ضد الطبقة الوسطى من كبار التـجار ورؤساء الحرف الذين وصموا الثـوار بنعـت «الغـوغـاء»؛ لا لشئ إلا لأنهم هاجـمـوا البنوك والمصارف ونهـبوها تحت وطأة الجوع والإمـلاق. كما تمرد عـمال النسيج على تجار الأقـمشة وقتلوا عمدة مـدينة «روان». كما أحرز الحرفيون عدة انتصـارات في مدن «مرسيليا» و «أفنيون» و «آرل» و «مونبليـيه» وغيرها بفـضل أنضمام بعض صغـار رجال الدين إلى الثوار؛ فأعلنوا أن «كل الغنى مـصدره السرقة، وكل غنى لص أو وارث لص». ونجح عمال مدينة «مـرسيليا» في إرغام السلطة على إشراكهم في المجـالس البلدية. كما ثار النحاسـون والنساجون في

الأعوام التالية متحدين عقوبات الإعدام التي أصدرها حكام المدن من الطبقة البورجوازية، وهزموا جيوش الملكية التي تصدت لهم. وبالمثل كللت جهودهم بقبول ممثلين عنهم في المجالس البلدية، هذا فضلاً عن إلغاء القوانين الاستبدادية التي شرعها «أليجركية» كبار التجار.

إمتدت ثورات المهمشين في فرنسا إلى الكثير من مدن أوروبا، ففي إنجلترا اضطرت الملكية إلى إلغاء نقابة رؤساء حرف النساجين؛ استجابة للثوار. كما اندلعت انتفاضات عمالية أخرى يعوزها الإعداد والتنظيم؛ مما أفضى إلى اغتيال زعمائها الذين صاروا - في نظر الحرفيين - شهداء بل قديسين أحيانًا. ولا غرو فقد أبدع الأدب الشعبي في إنجلترا شخصية «روبن هود» الذي يسرق أموال الأشراف وكبار التجار ورجال الدين ليوزعها على الفقراء والمعدمين.

وفي إيطاليا نجح العمال في تكوين نقابات وطنية قدر لها تنظيم انتفاضات ضد الأشراف؛ نجح بعضها في إشراك عمال الصناعات في حكم بعض المدن. وهو أمر أسفر عن صراع طويل ومحموم خلال القرن الرابع عشر بين العمال وأصحاب الأعمال. وقد بارك «القديس فرنسيس» تلك الانتفاضات العمالية طارحًا ما عرف باسم «إنجيل الفقر» الذي يصم الأغنياء بالشر ويذكر بأن «المسيح لم يكن له قط ملك خاص». وفي روسيا اندلعت انتفاضات جماهيرية في مدنها - مثل كييف وموسكو خصوصًا -

نتيجة ما حل بطبقة العامة من فقر مدقع، فضلاً عن تفشي البطالة. وهاجم الثوار رجال الأعمال والمال والمرابين وتمكنوا من اختيار حكام عرفوا بالنزاهة والعدل؛ فصادروا أموال الموظفين المرتشين. لكن مآل تلك الانتفاضات كان الفشل والإثخان في الثوار إلى حد تحويلهم إلى أرقاء.

وفي بيزنطة؛ اتسم الصراع الطبقي بالحدة والضراوة؛ نتيجة الهوة الواسعة بين الأرستقراطية والعامة، وميوعة موقف الطبقة الوسطى. لذلك اتخذت ثورات الفلاحين والحرفيين طابعًا شعبويًا إلى حد كبير. وكان فشلها راجعًا بالأساس إلى هزال موقف البورجوازية وخيانتها لدورها التاريخي؛ الأمر الذي جعل انتصارات الطبقة الدنيا عابرة قصيرة العمر.

سابعًا

البعد الإشتراكي

في ثورات المهمشين

1

معلوم أن النص الديني ذو طابع غيبي، لا أسطوري كما ذهب المفكر «محمد أركون»؛ بما يعنى تضمنه مستويات متعددة من المعاني لكونه من جهة يخاطب مستويات متعددة ومتباينة من التفكير، فضلاً عن أنه موجه لزمن آن وأزمان تالية أيضًا. من هنا فهو يطرح مبادئ عامة في مجال التشريع بما يتيح الاجتهاد بصددها لتوائم واقع مجتمعات مختلفة وفي أزمان متعددة. وفي هذا الصدد يصدق حكم الإمام علي بن أبي طالب -فقيه الإسلام و «صاحب التأويل» - حين قال بأن «القرآن الكريم حمال أوجه». من هنا عول فقهاء الأديان على آلية «التأويل» للنصوص الخاصة بالتشريع، لاستيحاء أحكام تناسب الظروف في الزمان والمكان، دونما إخلال بجوهر النص. لذلك كان تأسيس علم «الهرمونيطيقا» خصيصًا لتفسير النصوص الدينية التوراتية والإنجيلية، وعلم «التفسير» بصدد آيات القرآن الكريم. وإذ أثبت تاريخ الإديان عبث الكهنوت بالنص الأصلي وتأويله لخدمة مصالح سياسية واقتصادية في الغالب الأعم، بما يعنى دعم مواقف الحكام وسياساتهم، فلا

نعدم وجود لاهويتين جاهدوا لدحض تلك التأويلات غير البريئة، وتقديم بدائل تفسر النص بأمانة وموضوعية «تطهرية»؛ كما هو حال فقهاء المعارضة الذين قادوا حركات الإصلاح الدينى في كل الأديان السماوية وفي كل العصور، برغم ما تعرضوا له من اضطهاد الحكام، والاتهام بالزندقة والهرطقة من قبل كهنوت السلطة.

وما يهمنا أن جهود هؤلاء المصلحين لم تقتصر على أهداف معرفية فحسب، بل توجهت لمحاربة المفاسد السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة وتقويضها من أجل تأسيس نظم تتبنى مباديء الإصلاح السياسي والعدل الاجتماعي.

يعرض هذا المقال - في إيجاز - لتلك الظاهرة الخاصة بحركة الإصلاح البروتستانتية التي عبرت عن لاهوت تحرري يتحدي البابوية وكنائسها وسياسات حكام «التفويض الإلهي المقدس» في آن.

لقد وجد زعماء الإصلاح في المسيحية دعوة صادعة ضد الملكية الفردية، ونصوصًا واضحة تحبذ الاشتراكية، فألحوا عليها ، وتبنوا طموحات الفلاحين والعمال والمستضعفين عمومًا، مما أدى إلى اصطدامهم بالنبلاء الاقطاعيين والملوك - الذين كانوا في الأصل نبلاء متفوقين على أقرانهم (Primos inter paris) ورجال الدين الذين حازوا الإقطاعات الواسعة - ثلث المساحة الزراعية أحيانًا - فضلاً عن عشور الضرائب والجبايات. وأدى هذا الاصطدام إلى حروب دامية ذات أهداف اجتماعية مغلفة بالدين.

تعددت تلك الحركات الثورية الاجتماعية من منطلق لاهوتي في أوروبا القرن السادس عشر، وقادها أو روج لها وتبناها أيديولوجيا - أحد رجال الدين الأحرار الذي قاد ثورة النساجين في ألمانيا وقدم تفسيرًا ثوريًا اجتماعيًا للكتاب المقدس تضمن الدعوة إلى «تأسيس مملكة الرب الشيوعية».

وإذ قمعت حركته بعنف، فقد تبنى لاهوتي مصلح هو «توماس منتسر» أفكاره، حيث قال : «إن كل الأشياء على المشاع، يجب أن توزع حسب ما تقتضيه الحاجة، وطبقًا للاحتياجات العديدة للجميع، وأي أمير أو كونت أو بارون يرغب عن قبول هذه الحقيقة بعد تذكيره بها في حزم، يجب أن تقطع رأسه أو يشنق».

تزعم منتسر عمال النسيج والفلاحين في المناطق القريبة من مدينة «ميلهاوزون»، وتمكن من خلع مجلس إدارة المدينة من الأشراف، وأقام مجلسًا شعبيًا لإدارتها. ثم استولى على أراضي الكنيسة والنبلاء، وكون جيشًا من العمال والفلاحين، صاح بهم قائلاً : «إلى الأمام والحديد لا يزال ساخنًا، إجعلوا سيوفكم دائمًا ساخنة بالدماء». وانضم إليه حشد كبير من الفلاحين في جنوب ألمانيا فكون منهم رابطة عُرفت باسم «الأخوة الإنجيلية» أعلنت رفض دفع الضرائب التي فرضتها الدولة، وضرائب العشور الكنسية والضرائب الإقطاعية. ثم أعلن بيانًا ثوريًا يتضمن أهداف الحركة من إثنتى عشرة مادة. تمخض عنه اشتعال الثورة في مدن

وأقاليم جنوبى ألمانيا. وتمكن العمال في معظم مدنها من تولي السلطة الإدارية بها. وشهدت «فرانكفورت» «حكومة كومون»، كما تخلت معظم المدن عن ولائها للكنيسة والإقطاعيين، بل انضم صغار القساوسة إلى الحركة نكاية في أساقفتهم. وزعم قسيس ثائر يدعى «جاكوب فيهى» قوة من الفلاحين تمكنت من نهب بعض الكنائس وحطموا الصور والأوانى المقدسة. لكن جيشًا من المرتزقة قاده أحد الدوقات تمكن من ردع الثوار وإحراق أكواخ الفلاحين وقطع رؤوس زعمائهم. لكن مقاومة الثوار أفضت إلى سقوط مدن أخرى وتمكنوا من تمزيق أجساد العسكر المرتزقة وأسروا بعض الكونتات وزوجاتهم واستباحوا دماءهم.

غمرت ثورات الفلاحين كل ألمانيا، ونهبوا الكنائس والأديرة وأعلن قادتهم «قتل كل رجال الدين الذين لا يتنصلون من ولائهم للكنيسة، وتدمير كل الأديرة وقصور الأساقفة واستئصال الكاثوليكية تمامًا من البلاد».

كما ألحوا على أن يكون الوعظ طبقًا لنصوص الكتاب المقدس. ورضخ بعض الأساقفة لمطالب الثوار، وقدم البعض الآخر فدية مالية فادحة ليفوزوا بحياتهم.

طالب الثوار أيضًا باختيار الإمبراطور وكبار الموظفين بطريقة الانتخاب الشعبي، وأن يعزلهم الشعب إذا ما حادوا عن برنامج الثورة المعلن.

أعلن الثوار عن تكوين ما عُرف باسم «الأخوة الإنجيلية» فانضم إليها الكثيرون من أفراد الطبقة الوسطى، فضلاً عن بعض النبلاء الذين فتحوا قصورهم للثوار وتناولوا الطعام معهم بعد الاستجابة لمطالبهم.

وعلق أحد المعاصرين على ذلك بقوله : «هانحن نرى أهالي القرى وسيدهم يجلسون جنبًا إلى جنب يأكلون ويشربون معًا».

ومن أسف أن «مارتن لوثر» تنكر للثورة، واعتبر الثوار «عصاة ساخطين»، وانضم للنبلاء لمواجهة «الكلاب المسعورة» على حد زعمه، واعتبرهم «خارجين على سُنة الله وقانون الإمبراطورية». وانبرى لتقديم تبرير أيديولوجى يزعم فيه أن الكتاب المقدس برئ من الدعوة إلى الشيوعية. وفي ذلك دلالة على نكوصه عن مبادئ الإصلاح الديني التي أعلنها من قبل. كذا على تجاوز الحركة الشعبية سفسطات المنظرين حتى لو كانوا من رجال الدين المصلحين.

واعتبر النبلاء الإقطاعيون الكاثوليك «الحركة دمارًا للعالم، يؤذن بقيام الساعة»؛ وهو تبرير لاهوتي خاو وغير برئ. أما الإمبراطور «فردريك» فقد تعاطف مع الثوار، إذ كان على قناعة بالظلم الفادح الذي عاناه الكادحون على أيدي النبلاء، وربما وجد في الثورة - فيما نرجح - عاملاً لزحزحة نفوذ البابوية الذي انتقص من نفوذه كحاكم علماني.

مهما يكن من أمر كان من الطبيعى أن يتكاتف الدوقات - حكام

المدن - مع النبلاء لردع الثوار. لذلك جندوا جيشًا ضخمًا مجهزًا يفوق سلاح وعتاد أسلحة الثوار البدائية، كما افتقر الثوار إلى التنظيم، فكان ذلك سببًا لفشل الثورة والتنكيل بهم. ويشهد مؤرخو العصر على وحشية القمع، حيث جرى إعدام الزعماء، وإحراق قرى الفلاحين وتسويتها بالأرض.

وعلى الرغم من قمع الثورة؛ تطاير شررها إلى النمسا المجاورة، فجرى تحريم القداسات، وأزيلت الصور والأيقونات المقدسة من الكنائس والأديرة، وجرى اختيار كبار الموظفين والقضاة بالاقتراع العام... الخ من الإجراءات الثورية التي حدثت في ألمانيا. هذا فضلاً عن تأميم المناجم والمحاجر، وتحويل الأديرة إلى مدارس ومستشفيات. لكن الثورة الفلاحية أخفقت في النمسا للأسباب ذاتها التي كانت وراء فشلها في ألمانيا.

برغم ذلك أسفرت ثورة الفلاحين عن نتائج مهمة؛ منها الربط بين الدعوة للإصلاح الدينى والإصلاح الاقتصادي - الاجتماعي. منها إمكانية استيحاء أيديولوجيا ثورية من التعاليم الدينية، فيما عُرف باسم «لاهوت التحرير». كذا هلامية وميوعة بعض القيادات الدينية، والتخلى عن رسالتهم إذا ما جد الجد، بما يشي بظاهرة التدين الزائف. والأهم من ذلك كله أن الدين الذي يوظفه الكهنوت ليكون «أفيون الشعوب» عن طريق التأويل الكاذب، يمكن تأويله حقًا ليكون «مانيفستو» ثوريًا لتحريرها.

2

إذا كـان من المتفق عليـه أن «مـارتن لوثر» هو الذي نجح في تحقـيق الإصلاح الديـني البروتسـتانتي، فـقد مهـد له مصلـحون سابقون تبنوا دعوات وحركات مماثلة لم يقدر لها النجاح.

وفي الحالين معًا كانت تلك الحركات نـتيجة للنهضة الأوروبية التي كانت بدورها نتاج صراع بين البورجوازية والإقطاع، أحرزت فيه البورجوازية الصاعدة أول انتصـاراتها. لقد كانت الكنيسة بمثابة مؤسـسة اقطاعيـة، حيث جـرى تنظيم «الإكليروس» وفق تراتبـية مماثلة لتـراتيبـة الإقطاع. فالملـك والنبلاء والكونتـات والأقنان في التنظيم الإقطاعى كـان يقابله البابا والـكرادلة ورؤساء الأساقـفة، والأسـاقفـة والقسـاوسة. وكـانت الكنيـسة تحـوز ما يقـدر بثلث الأراضي الزراعـية والمراعي، فـضلاً عـما تفـرضه من ضـرائب، بحيث تعرضت الطبقات الدنيا لمغارم الكنيسة والدولة في آن.

لذلك نرى أن حـركـة الإصـلاح الديني اسـتهـدفت العـودة بالمسيـحية إلى نبعـها الأول وتطهيرها من البـدع الطقوسيـة، فقد

توخت أيضًا تحقيق ثورة إقتصادية - إجتماعية. في هذا الإطار يمكن فهم حركة «حناهس» الإصلاحية التي بدأت بإصلاح اللاهوت وانتهت إلى حركة اجتماعية ذات طابع شيوعي.

عاش زعيم الحركة في إقليم بوهيميا - تشيكوسلوفاكيا - في أواخر القرن الرابع عشر بين أفراد أسرة فقيرة، وكسب عيشه بالخدمة في الكنيسة. تلقى تعليمه في «براغ» وأحرز تفوقًا في طلب العلم حتى عين عميدًا لكلية الدراسات الإنسانية سنة ١٤٠١، ورسم قسيسًا في العام نفسه، جامعًا بين العلم الديني والدنيوي في آن.

وهاله ما عاينه من فساد رجال الدين متخذًا طريق الزهد والتقشف، ليعلن ثورته في الإصلاح الديني، بتحريم بيع صكوك الغفران. كما هاجم البابوية ناعيًا عليها الإغراق في حياة الترف التي تجافي تعاليم المسيحية.

ذاعت شهرته بين الطلبة ثم امتدت إلى الجماهير لتحوله إلى زعيم شعبي. ولم تقتصر دعوته على الخطب الوعظية، بل ألف كتبًا ورسائل ضمنها أفكاره في الإصلاح المنشود. منها رسالة عن «التجارة في المقدسات» تضمنت الدعوة لإنكار عبادة الصور المقدسة والتنديد بالطقوس المبتدعة.

كما دعا إلى إنكار ظاهرة حصول القساوسة على أجور نظير ما يقومون به من أعمال تتعلق بطقوس العماد والقداس والزواج ودفن الموتى... الخ. وفي رسالة بعنوان «اجتماع مجلس شرفاء

المدينة» طالب بانتزاع أملاك رجال الكنيسة، فضلاً عن جعل الإنجيل مرجعية بدلاً من البابا، وندد بحياة بعض الباباوات الحافلة بالنقائص والمثالب بله بالشذوذ.

وقد أيده الإمبراطور طمعًا في ممتلكات وثروات الكنيسة والتحرر من نفوذ البابوية. كما حظى بإعجاب الفلاحين الذين طمحوا إلى التحرر من «القنية» - العبودية - وتوزيع أراضى الكنيسة على فالحيها.

لذلك جرى اتهامه بالهرطقة وأودع السجن. حيث ندد بالإمبراطور المتردد الذي تخلى عنه، فأعلن عدم شرعية الحاكم إذا ما حاد في حكمه عن الصواب. وإذ تحدى البابوية والإمبراطور، جرى اتهامه بالهرطقة والخيانة العظمى، فأحرقت مؤلفاته، كما أعدم حرقًا بالمثل.

لكن أعوانه اعتبروه شهيدًا، ووقعوا على وثيقة تدعو إلى الثورة، والتنصل من سيادة البابوية. كما لم يعترفوا بالدور الديني للكنيسة، فأناطوا به أساتذة جامعة براغ، الذين صاغوا «مبادئ براغ» التي تتمثل في رفض الاتجار بالدين، وحظر تملك رجاله ممتلكات مادية كبيرة، ورفض تقديس المخلفات الدينية الأثرية... الخ من المبادئ الجامعة بين البعدين الديني والاجتماعي.

عول اتباع «هس» على التنظيم فانتخبوا أعضاء مجلس أطلقوا عليه «المجلس الهسى» سنة ١٤١٩ . بديهي أن يقف البابا والإمبراطور موقف المواجهة وتصفية الحركة قبل تفاقمها. كما أعد

الثوار عـدتهم فكونوا جيشًا مـا لبث أن تعاظم بعد أن الـتحق به متطوعون من الأقـاليم. وإذ أعلن البابا حرباً صليبيـة على الثوار، توجه الإمبـراطور بجيشه لاستـئصال شأفتـهم. لكنه هزم في عدة معارك انتهت بسيطرة الثوار على البلاد سبعة عشر عامًا.

تعاظم شأن «الهسيين» بعـد مؤازرتهم من قبل الطبقة الوسطى التي وجدت في نجـاح الثوار كبـحًا لجماح طـبقة الأشراف. كـما انضم صغار رجال الدين إلى الحركة لاستـئثار كبارهم بالامتيازات المادية بينمـا عانوا شظف العيش. أمـا النبلاء، فـقد عقـدوا العزم على إخماد الحـركة. وطالب الفلاحون بملكية أرض النبـلاء وكبار رجال الدين باعتبارهم فالحيها.

وهنا يظهر البعـد الاجتماعي في ثورة اتخذت مسـوحًا دينيًا، أو بالأحرى تطلـع الثوار للعودة إلى مـبادئ المسيـحيـة في العدل الاجـتمـاعي. هذا هو مـا حدث بالفـعل، إذ ظهـرت فرقـة من «الهسـيين» ذهبت إلى أن المسيحيـة الحقة تتطلب تنظيـمًا شيوعـيًا للحياة، بما يشـي بالمزج بين المثل الدينية والبعد الاجـتماعي. تبنى مـذهب «التـابوريين» هذا الاتجاه، فـحـرروا المسـيحـيـة من بدع اللاهوتيين وأقاموا شعائرهم حسب أفكار «هس». كما شرعوا في تأسيس نظام شيوعي «ليس فيه ملكية أو دولة أو كنيسة، ولا تفرقة طبقية ولا قوانين وضعية ولا ضرائب ولا زواج».

أفرزت الحركة فلاحًا فليـسوفًا يدعى «بيتر تشلجى» ذهب في آرائه إلى أبعد من ذلك، حين دعـا إلى «نظام فوضوي مـسالم»؛ أساسه «إنكار الحرب وعقوبة الإعـدام في مجتمع يخلو من السادة

والعبيد والقوانين الدينية والمدنية، ولفظ حياة المدينة بالاعتماد على فلاحة الأرض».

لكن «التابوريين» عارضوا هذا التصور، بما أفضى إلى تشرذم الثوار ما بين معتدلين ومتطرفين، ما لبثوا أن تحاربوا، مما أفضى إلى ديكتاتورية غاشمة. إستثمر أعداء الحركة ما آلت إليه، فناشدوا البابوية للتدخل، ووافق البابا على قمع الثوار. كما تمكن الإمبراطور المعزول من تنظيم صفوف «الثورة المضادة» فقضوا على تلك التجربة الشيوعية سنة ١٤١٤ .

لكن فلول الثوار ما لبثوا أن استولوا على «براغ» ونصب زعيمهم ملكًا على البلاد عام ١٤٥١ . ولما رفضت البابوية الاعتراف بحكمه قرر التحول بولائه إلى كنيسة الروم الأرثوذكس. لكن سقوط القسطنطينية في يد الأتراك حال دون تحقيق بغيته.

وفي عام ١٤٥٨ انتهت الحركة إلى الفشل ليحكم البلاد ملك ساندته البابوية. وكيما تتحاشى البابوية اندلاع حركات دينية ثورية دعت إلى تكوين اتحاد دائم للدول الأوروبية ذات سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية وجيش ومحكمة لها حق الحكم في المنازعات الدولية. لكن حرص الدول الأوروبية على استقلالها، والحد من نفوذ البابوية حال دون ذلك. وعلى الرغم من فشل حركة «حناهس» إلا أن تداعياتها لم تزل سارية، إذ مهدت لحركة الإصلاح الديني على يد «مارتن لوثر» فيما بعد، هذا فضلاً عن انبثاق فرقة مسيحية جديدة عرفت باسم «كنيسة الأخوة» أنكرت

سلطة الكنيسة الكاثوليكية ورفضت عبادة القديسيين. واتجه أتباعها اتجاهًا يعول على حـياة البساطة والزهد، والعـمل بفلاحة الأرض بمعزل عن حياة البذخ والصراع.

ومـازالت جمـاعات منهـا تعـيش إلى الآن في بعض نواحي أوروبا وأمريكا وأفريقيا، اشتهرت بالتسامح الديني والولاء السلمي لمعتقداتهم.

خلاصة القول، إن حركة «حناهس» تنهض دليلاً على الوثاق القوى بين الفكر الدينى المستنير وبين مبدأ العدل الاجتماعي.

3

تمخضت حركة الإصلاح الديني في أوروبا عن حركات ارتأى زعماؤها أن الإصلاح لا يتعلق بالعقيدة المسيحية فحسب، ولا بمحاربة البدع الطقوسية المرتبطة بها؛ بقدر ما تستهدف تحقيق «مملكة الرب» على الأرض قبل عودة المسيح لخلاص البشرية. تأسيسًا على هذا المنطلق الديني، كان لابد من القيام بثورة اقتصادية - اجتماعية - مستوحاة من تأويلات إنجيلية. لذلك لم يخطئ من وسم تلك الحركات بأنها «هرطقات اقتصادية».

وتعد حركة «اللامعمدانيين» في سويسرا وألمانيا وهولندا من عام ١٥٣٤-١٥٣٦ أهم هذه الحركات. إذ بدأت بدعوى الإصلاح العقدي بصدد مسألة «التعميد» التي جرى العرف أن تتم إبان مرحلة الطفولة، فرأى المعمدانيون أن تؤجل إلى سن البلوغ بعد أن

يكون المرء راشدًا يعتنق العقيدة طواعية واختيارًا. ومن هنا اتخذت الحركة إسمها. على أن هذه المسألة كانت ثانوية بالقياس إلى اعتقادهم بعدم ألوهية المسيح وتأكيد «ناسوتيته»؛ بما ينم عن تأثر بالإسلام. دليلنا في ذلك اتسام حياتهم بالبساطة والزهد، ودعوتهم إلى السلام. كذا اتخاذ عبارة «سلام الله عليكم» تحية في حياتهم اليومية. ومهما كان الأمر، فما يعنينا هو أن دعوتهم في الإصلاح العقدي تمخضت عن أخرى اشتراكية؛ حتى شبههم البعض بالفوضويين التولستويين، قبل أن يولد «تولستوى» بثلاثة قرون.

وعلى الرغم من اتخاذهم أسلوبًا مسالمًا في البداية؛ حيث دعوا إلى الشيوعية في المتاع فقط، وبطريقة قوامها مبدأ «التعاون المتبادل»؛ إلا أن الحركة نتيجة تعرض معتنقيها للاضطهاد البشع ما لبثت أن تطرفت، فاتخذت من العنف الثوري أسلوبًا، ومن الشيوعية الكاملة هدفًا، إلى حد القول بإلغاء القانون والزواج وشيوعية النساء والتمتع بملذات الحياة.

ظهرت الحركة بدءًا في سويسرا بين ثلة من المثقفين متأثرة بـ «توماس مور» في «مدنيته الفاضلة». واستقطبت بعض العلماء من أتباع «إرزموس»، وانتشرت في كثير من المدن وعرف أصحابها باسم «الروحانيين» أو «الإخوان». وأعلنت رفضها للكنيسة والدولة، وأحجم معتنقوها عن دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية. لذلك جرى اضطهادهم واعتقل زعماؤهم وتم نفيهم من مدينة «زيورخ»

التي اتخذوها مقر دعوتـهم. وتكاتف الكاثوليك والبروتستانت على محاربتهم، فذوى شأنهم في سويسرا.

إلا أن أفكار الحركة وجـدت في ألمانيا إقبالاً، خصـوصًا بعد إخفـاق ثورات الفلاحين - التـي عرضنا لها مـــن قبل - فـأقبل الفلاحون وعمال النسيج والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى على اعتناقها.

ورغم ما حل بهم من اضطهاد هربوا إلى الغابات واختفوا بين الأحراش والصخـور، أو في الكهوف والمغارات. ومع ذلك زادت أعدادهم، خـصوصًـا في شمالي ألمانـيا، حيث سـيطر زعيـمهم «فولنفيفر» على مـدينة «ليبيك» واعتمد نوعًا من الاشتـراكية. كما أسس زعيم آخر - «هوت» - مركزًا شيوعـيًا في «أوسترليتز» ظل قائمًـا لقرن من الزمـان نتيجـة مسـالمتهم النبلاء الذين كـفلوا لهم الحماية لقيامهم بفلاحة ضياعهم، فأقاموا «كومونا» عاشوا فيه حياة جماعية كاملة، دونما ملكية، أو فروق طبقية.

كمـا انتشـر المذهب في الأراضي المنخفـضة، حيـث بشر به «مليـشيـو هوفمـان»؛ وهو دباغ فطن ومـثقف، تمكن من كـسب الأتباع والأنصـار، ثم نزح إلى ألمانيا، واتخـذ من مدينة «منســتر» مقرًا. وتمكـن أعوانه من تكوين مجلس شعـبي ولجنة للأمن العام ورأس المدينة أحد رجال الدين.

كما أقاموا تجربة شيوعية صارمة، إعتقادًا منهم بأنهم يحققون

«القدس الجديد» التي وردت في سفر الرؤيا، نعم سكانها بحياة مترفة «فكان أفقر الناس فيها يرتدون ثيابًا فاخرة». وفي ذلك دلالة على تقديس قيمة العمل ووفرة الانتاج وعدالة التوزيع. لذلك وسم أحد الدارسين تلك التجربة بأن «كل الممتلكات كانت على المشاع، كما قدمت وجبات الطعام على الشيوع؛ يتلى خلال تناولها إصحاح من الكتاب المقدس، وتنشد أناشيد دينية». وقد استنت قوانين صارمة تنظم الأخلاق، وجرى تشجيع الرقص الشعبى والمسرحيات الدينية. كما حُرِّم البغاء وجُرِّم وشارك النساء في الأعمال العسكرية واستبسلن حين تعرضت المدينة للاقتحام.

وغدت تجربة الكومونة في «منستر» مثلاً يحتذى من قبل أقرانهم في ألمانيا وهولندا، فأقاموا الصلوات تدعو للتجربة بالنجاح. كما أبحرت من «أمستردام» خمسون سفينة محملة بالإمدادات، حيث شهدت هولندا بعض محاولات تحاكى تجربة «منستر» لم يقدر لها النجاح، إذ وئدت في مهدها.

ومن الغرابة بمكان أن يقف «مارتن لوثر» موقفًا معاديًا للحركة، كمواقفه مع سابقاتها، فاعتبر القائمين بها «كفارًا مثيرين للشغب» وبارك حصار اللامعمدانيين في «منستر»؛ من قبل جنود أسقفها الكاثوليكي حتى سقطت بالفعل عام ١٥٣٥، بعد أن حلت المجاعة بسكانها، وكان القتل مصير الرجال، وسبى النساء للإفادة من خدماتهن المختلفة. استعادت الكاثوليكية سلطانها المظفر، وخشى اللامعمدانيين في جميع أرجاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أرواحهم، فمالوا إلى السلم والموادعة، ومع ذلك

تعرضوا للمزيد من البطش والاضطهاد.

ونجم عن ذلك تأجيل البقية الباقية من اللامعمدانيين تطبيق الشيوعية إلى ظهور المسيح ليطبقها في ألفيته؛ «حيث قيل بأنه سيحكم ألف عام بعد عودته»، واكتفوا بالحياة البسيطة الوادعة الممزوجة بالتقوى والتبتل.

على أن الفرصة أتيحت لقس كاثوليكى اعتنق اللامعمدانية أن يوحى لاتباعها بمبادئ إرشادية تفيد من دروس محنتهم، فقدر لهم تكوين «كوميونات» زراعية ناجحة في هولندا وروسيا وأمريكا.

ومعلوم أن الكثيرين من أتباع المذهب هاجروا إلى أمريكا سنة ١٧١٩، كما هاجرت جماعة منهم أقامت في روسيا أيضًا وأخرى إلى أمريكا عام ١٨٧٤ . ويقول «ول ديورانت» إن أعداد أتباع المذهب في أمريكا بلغوا نحو أربعمائة ألف يعملون بالزراعة، ويقاطعون وسائل المدنية الحديثة، ومع ذلك تعد مزارعهم من أنجح المزارع وأكثرها انتاجًا ونظامًا.

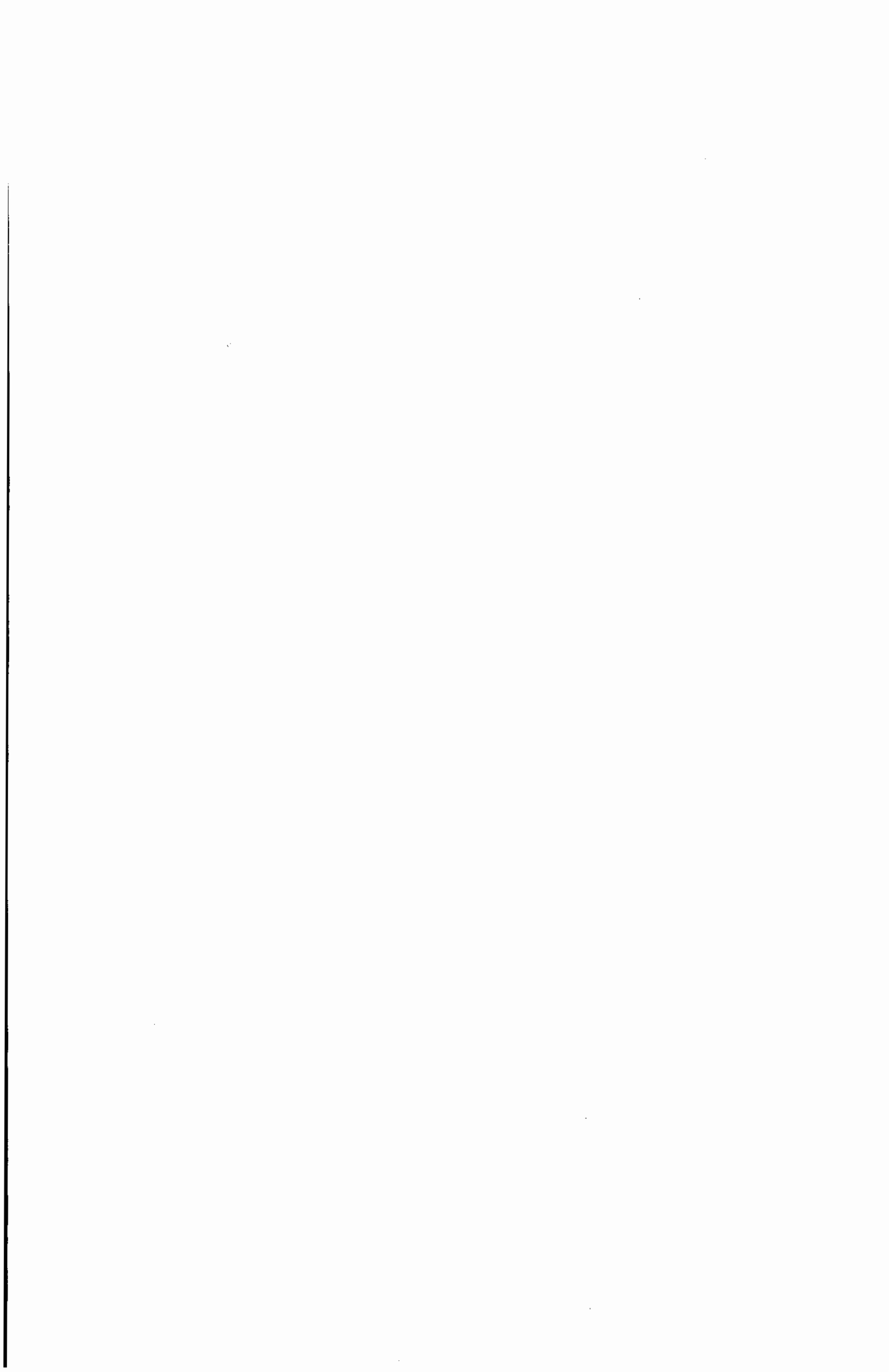
يشي هذا العرض الموجز بعدة ملاحظات نوجزها فيما يلى :

أولاً : أن الأديان السماوية - خصوصًا الإسلام والمسيحية - تنطوي على مبادئ عامة ذات سمة «هيومانية» واضحة، كالحرية والإخاء والمساواة؛ قبل إعلانها إبان الثورة الفرنسية يمكن استلهامها لصياغة ايديولوجيا تقدمية، حسب معطيات الزمان والمكان والظروف الواقعية.

ثانيًا : تأسيسًا على ذلك، فلا اعتبار للمقولات المتواترة عن «استاتيكية» العقائد وجمودها؛ بما يشكل عائقًا أمام التطور والتقدم. وهو ما أكده المستشرق «مكسيم رودنسون» في كتابه «الإسلام والرأسمالية» بصدد ردوده المقنعة على بعض المستشرقين الذين زعموا أن تخلف العالم الإسلامى المعاصر يرجع أساسًا إلى الإسلام.

ثالثًا : أن الجمود العقدي مرجعه إلى القراءات اللاهوتية السلطوية التي تعمل على تثبيت الوضع الراهن من أجل تكريس الاستبداد ومن ثم التخلف.

رابعًا : أن الاشتراكية هى حلم البشرية في تأسيس «فردوس أرضية»؛ باعتبارها النقيض الموضوعي للرأسمالية الجشعة، والاستجابة «الذهبية» لتحدياتها، حسب حكم «أرنولدتوينبى». كما وأنها ليست «دوجما» متحجرة بقدر ما تتميز به من مرونة



■ محتوى الكتاب ■

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

■ قائمة بالإصدارات ■

١	المهمشون في التاريخ الإسلامي	د/ محمود إسماعيل
٢	نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي	د/ محمد تضغوت
٣	في نقد المثقف والسلطة	أ/ أيمن عبد الرسول
٤	إشكالية المنهج في دراسة التراث	د/ محمود إسماعيل
٥	حوار المشرق والمغرب	د/ حسن حنفى - د. عابد الجابري
٦	في نقد حوار المشرق والمغرب	د/ محمود إسماعيل
٧	بين أخلاقيات العرب وذهنيات الغرب	د/ إبراهيم القادري بوتشيش
٨	فرق الشيعة بين الدين والسياسة	د/ محمود إسماعيل
٩	التراث وقضايا العصر	د/ محمود إسماعيل

١٠	چون قرنق رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية	د/ الواثق كمير
١١	ختان الذكور بين الدين والطب والثقافة والتاريخ	د/ سهام عبد السلام
١٢	الرحلة في الأدب العربي	د/ شعيب حليفي
١٣	الحب عند ابن حزم الأندلسى وأبى داود الأصفهاني	د/ محمود إسماعيل
١٤	من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام	د/ بندلي جوزي
١٥	الحركات السرية في الإسلام	د/ محمود إسماعيل
١٦	مقدمة في فقه اللغة العربية	د/ لويس عوض

١٧	الفكر الإسلامي الحديث بين السلفيين والمجددين	د/ محمود إسماعيل
١٨	الرسالة المصرية «صحف إدريس المصري»	المستشار / محمد سعيد العشماوى
١٩	صراع الأمم	المستشار / محمد سعيد العشماوى
٢٠	صدام ما بعد الحداثة إدوارد سعيد وتدوين التاريخ (شيلى واليا)	ترجمة د/ عفاف عبد المعطي
٢١	لعبة الحداثة بين الجنرال والباشا	د/ علي مبروك
٢٢	في نقد الإسلام الوضعي	أ/ أيمن عبد الرسول
٢٣	المثقف والسلطة (إدوارد سعيد)	ترجمة د/ محمد عناني
٢٤	السرد العربي مفاهيم وتجليات	د/ سعيد يقطين
٢٥	تغطية الإسلام (إدوارد سعيد)	ترجمة د/ محمد عناني
٢٦	الاستشراق (إدوارد سعيد)	ترجمة د/ محمد عناني
٢٧	الصورة السردية فى الرواية والقصة والسينما	د/ شرف الدين ماجدولين
٢٨	السرد بين الرواية المصرية والأمريكية	د/ عفاف عبد المعطى
٢٩	الرواية والتراث السردي	د/ سعيد يقطين
٣٠	مناهج البحث	د/ عبد الإله بن مليح - محمد استينو
٣١	الشعر الجاهلى	د/ طه حسين

٣٢	ذكريات وراء القضبان	ألفريد فرج
٣٣	فى تأويل التاريخ والتراث	د/ محمود إسماعيل
٣٤	الخطاب السياسى الأشعرى	د/ على مبروك
٣٥	ابعاد الصورة - (سوزان سونتاج)	ت. د/ عفاف عبد المعطى
٣٦	جدل الأنا والآخر (سيرة ذاتية	د/ محمود إسماعيل
٣٧	عز الدين بن شداد مؤخراً	د/ سند أحمد سند
٣٨	ابن حزم الظاهرى وأثره فى المجتمع الأندلسى	عبد الباقى السيد
٣٩	الرق فى المغرب منذ بداية الفتح الإسلامى	د/ خالد حسين
٤٠	ما وراء تأسيس الأصول	د/ على مبروك
٤١	آورا (كارلوس فوينتس «رواية»)	ترجمة / صالح علمانى
٤٢	باولاَ (إيزابيل الليندى «رواية»)	ترجمة / صالح علمانى
٤٣	مصرع أحلام مريم الوديعة «رواية»	واسيينى الأعرج
٤٤	ذاكرة الماء «رواية»	واسيينى الأعرج
٤٥	نوار اللوز «رواية»	واسيينى الأعرج
٤٦	المفكرون العرب والصهيونية وفلسطين	حلمى النمنم
٤٧	فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا	د/ عادل مصطفى
٤٨	التفكير فى العلمانية	د/ كمال عبد اللطيف
٤٩	ثقافة المقاومة	د/ فايز رسيد
٥٠	الحداثة ونقد الأدلوجة الأصولية	مصطفى خلال

٥١	الخريطة المعرفية للمجتمع العالمى	السيد يسين
٥٢	نقد الفقهاء لعلم الكلام	د/ أحمد سالم
٥٣	الليبرالية إشكالية مفهوم	د/ ياسر قنصوة
٥٤	تجـــديد الفكر الدينى عند أمين الخولى (عقلانية أم علمانية)	د/ أحمد سالم
٥٥	أدلجة الإسلام بين أهله وخصومه	د/ سعيد بن سعيد العلى
٥٦	الفكر الفلسفى فى المغرب العربى	د/ كمال عبد اللطيف
٥٧	سوسيولوجيا الأدب	يوسف الأنطاكى
٥٨	شعرية السيرة الذهنية	د/ محمد الداهى
٥٩	ذكريات صاحب الخبز الحافى	محمد العشاب
٦٠		
٦١		
٦٢		
٦٣		
٦٤		
٦٥		
٦٦		
٦٧		
٦٨		
٦٩		
٧٠		





هذا الكتاب

يعرض فيه المؤلف تاريخ الطبقات المقهورة في التاريخ الأوروبي منذ اليونان وإلى الآن؛ باعتبارها صانعة التاريخ والحضارة التي سرقتها الطبقات الأرستقراطية، وهمشتها واقعياً ومن ثم معرفياً.

من هنا ؛ عوّل المؤلف – وفق منهجه المادي التاريخي ورؤيته الصراعية لحركة التاريخ – على محاولة إنعاش الذاكرة المعاصرة ؛ برصد انتفاضات وثورات الطبقة الدنيا في مواجهة النظم العبودية والفيودالية والرأسمالية ؛ مبرزاً أسبابها وأطوارها وتنظيماتها الثورية، وطرائق نضالها، وما انتهى إليه من نتائج – سلباً أو إيجاباً – معللاً أسباب الفشل ومفسراً مقومات النجاح.

لا يستهدف المؤلف غاية معرفية؛ بقدر ما يتوخى من مقاصد عملية في تعبئة وتجييش المستضعفين والمهمشين لمواجهة التسلط الإمبريالي المعاصر بعد انفراد القطب الواحد – ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية – بقيادة العالم إلى الهاوية، وسوق الإنسانية إلى «نهاية التاريخ». وكمؤرخ يعي حركة التاريخ وصيرورته؛ يثبت المؤلف أن التاريخ لن ينتهي إلا بالقضاء على الإمبريالية وبرد الاعتبار للاشتراكية وفكرها «الهيوماني» الذي سبق وتبناه الأنبياء والرسل وحكماء الفلاسفة ونبلاء السياسة.

ولعل هذه القناعة هي ما حفزته – في السنوات الأخيرة – إلى كتابة مؤلفين يصبان في الاتجاه نفسه، ويستهدفان الغاية ذاتها؛ وهما : «المهمشون في التاريخ الإسلامي» و«المهمشون في التاريخ المصري». ويأمل أن تسهم الكتب الثلاثة في إشعال وهج «التنوير من أجل التثوير».

